

رولاند أوليفر وجون فيج

تاريخ أفريقيا

ترجمة

د. عقيلة رمضان

مراجعة

أحمد صوار

الكتاب: تاريخ أفريقيا

الكاتب: رولاند أوليفر وجون فيج

ترجمة: د. عقيلة رمضان

مراجعة: أحمد صوار

الطبعة: ٢٠٢١

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم - الوحدة العربية - مدكور- الهرم - الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف: ٣٥٨٢٥٢٩٣ - ٣٥٨٦٧٥٧٦ - ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس: ٣٥٨٧٨٣٧٣

<http://www.bookapa.com>

E-mail: info@bookapa.com



All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

جميع الحقوق محفوظة: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

دارالكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر

فيج ، رولاند أوليفر وجون

تاريخ أفريقيا/ رولاند أوليفر وجون فيج ، ترجمة: د. عقيلة رمضان،

مراجعة: أحمد صوار

- الجيزة - وكالة الصحافة العربية.

١٥٥ ص، ٢١*١٨ سم.

الترقيم الدولي: ٢ - ٧٩ - ٦٨٢٣ - ٩٧٧ - ٩٧٨

أ - العنوان رقم الإيداع: ١٣٠٣٢ / ٢٠٢٠

تاريخ أفريقيا

وكالة الصحافة العربية
«ناشرون» 

تقديم المراجع

يوضح كتاب (تاريخ أفريقيا) كيف كانت صلة مصر بالدول الأفريقية صلة قديمة ترجع إلى آلاف السنين، أي إلى العصر الفرعوني، وأن الحضارة المصرية القديمة سبقت كل الحضارات الأفريقية بل كانت المنار الذي أضاء شمس المعرفة في كثير من الدول الأفريقية سواء في ميدان الزراعة أو العلوم أو الفنون، والحقيقة أن الحضارة المصرية القديمة لم يقتصر امتدادها على طول الساحل الأفريقي المطل على البحر المتوسط فحسب، بل ازدهرت أيضاً على طول ساحل البحر الأحمر الذي تقع عليه بلدان أفريقية متعددة، مثل: إريتريا والحبشة والصومال، كما ازدهرت وامتدت آثارها في بلدان أفريقيا الغربية وكذلك الجنوبية.

وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على صلات مصر بأفريقيا رغم الدعاية الاستعمارية والصهيونية التي تحاول عزل مصر عن شقيقتها من الدول الأفريقية، وكما كانت مصر منارة للمعرفة كان وادي النيل أيضاً الذي شغلت مصر منه الجزء الأدنى مصدراً للجماعات البشرية التي انطلقت منه لتعمر أجزاء متعددة من القارة، وقد استطاعت هذه الجماعات أن تبني حضارتها ومجدها اللذين يرجعان إلى أصول مصرية، كما حدث في إمبراطورية كانم وسنغاي.

ولقد أظهر الكتاب فضل العرب في أفريقيا والحضارة التي تولدت من وجودهم خصوصاً على الساحل الشرقي للقارة والساحل الشمالي. ثم تناول المؤلفان تاريخ الاستعمار البرتغالي وتجارة الرقيق ثم الاستعمار

الأوروبي والمنافسة الدولية على تقسيم القارة، كلها أمور عاجلها الكتاب بأمانة وإن كان المؤلفان حملا على الاستعمار الأوروبي (الفرنسي والألماني والبرتغالي) أكثر من الاستعمار البريطاني، وربما يرجع ذلك إلى أن المؤلفين من أصل إنجليزي.

وقد اتضح هذا أيضاً في اتفاقية عام ١٩٥٣م التي فرضتها مصر في عهد ثورتها (٢٣ يوليو عام ١٩٥٢م) على بريطانيا لتقرير مصير السودان، فذكر المؤلفان أن بريطانيا هي التي أرغمت مصر على تلك المعاهدة والحقيقة التي ما زلنا نذكرها جميعاً وخاصة أشقاءنا في السودان؛ هو أن رجال الثورة في مصر، وعلى رأسهم جمال عبد الناصر، اهتموا بجلاء القوات البريطانية عن السودان قبل قاعدة السويس ولذلك ضغطوا على بريطانيا حتى وافقت على اتفاقية عام ١٩٥٣ الخاصة بتقرير مصير السودان والتي انتهت باستقلال السودان في يناير عام ١٩٥٦. وكذلك أغفل المؤلفان أثر ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ في حركة التحرير الأفريقية وفشل العدوان الثلاثي على بورسعيد وما له من أثر في التعجيل بحركة الاستقلال الأفريقية. وبرغم هذه المغالطات التاريخية، فإن المؤلفين عاجلا تاريخ أفريقيا بإيجاز، وإن كانا أجملا الكثير من التفاصيل، وخصوصاً أسلوب الحكم البريطاني في السودان وغيره من الدول الأفريقية.

وهناك نواح أخرى أبرزها الكتاب؛ وهي حضارة أفريقيا والأفريقيين، وكيف عرفت الطريق إلى النور قبل أن تعرفها قارات أخرى مثل أستراليا. ولقد ظهرت في أفريقيا إمبراطوريات قديمة عرفت أساليب الحكم والتمدين ونظم الإدارة ومعاهد العلم قبل غيرها من الدول.

ولم يغفل المؤلفان الإرساليات التبشيرية التي كانت تشتغل بالسياسة قبل الدين، ولقد كشف المؤلفان عن ماهية هذه الإرساليات في أفريقيا حين ذكرا أن الحكومات الأوروبية أرسلتها إلى أفريقيا تمهيداً للغزو والسيطرة على انتشار الإسلام واللغة العربية اللذين أخذوا في الانتشار بين الجماعات الأفريقية عن طريق العرب. وأخيراً، فإن الكتاب يُلقي أضواء كثيرة على تاريخ أفريقيا في العصور القديمة والوسطى والحديثة.

ولا شك في أن القارئ العربي والأفريقي والآسيوي سيلمس أثناء قراءته للكتاب (تاريخ أفريقيا) كيف أن الأطماع الاستعمارية التي سيطرت على أوروبا منذ القرن التاسع عشر امتدت آثارها إلى أفريقيا التي صارت نخباً للرأسماليين الأوروبيين وميداناً لجشعهم وأن التخطيط السياسي لدول أفريقيا اليوم ما هو إلا صورة لهذا الجشع؛ لأنه لم يتفق مع طبيعة البلاد ولم يساير التقسيم الجغرافي والبشري.

الحضارة المصرية

إن أول خاطر يمر بالفكر عند ذكر أفريقيا هو خاطر خاطئ، إذ يطلق عليها القارة السوداء وهذه التسمية ما هي إلا من وحي الفكر الأوروبي ولاقت تلك التسمية رواجًا؛ ولعل مرجع ذلك إلى أن أفريقيا كانت آخر القارات التي فتحت عينيها لبريق العالم الخارجي. وبالرغم من ذلك فلم تكن أفريقيا على هذا القدر من التأخر، بل كانت هناك بقاع في الأرض أكثر تأخرًا في الوقت الذي كانت فيه أفريقيا تنعم بحضارة وتعيش في رُقي. فمثلاً عندما اكتشف الأوروبيون أستراليا كان سكانها يعيشون على حرفتي الجمع والالتقاط وصيد الحيوانات مستعملين في صيدهم أدوات حجرية كتلك التي كانت مُستعملة في العصر الحجري وكان الأفريقيون في ذلك الوقت قد هجروا تلك الأدوات الحجرية منذ زمن بعيد يتردد بين ثلاثة آلاف وستة آلاف سنة.

كذلك ظل الهنود الحُمْر حتى القرن السادس عشر يستعملون أدوات العصر الحجري الحديث التي كانت عبارة عن أدوات حجرية مصقولة. وفي هذه الحقبة من الزمن كان مزارعو أفريقيا يستغلون الأرض في الزراعة معتمدين على أدوات جديدة. فضلاً عما كان ينعم فيه الثلث الشمالي للقارة من حضارة إسلامية. أما بقية القارة، فكان أهلها يخضعون إما لنظام القبائل أو لولايات بلغت من القوى حدًا تستطيع معه طرد الغزاة

والمهاجرين من وراء البحار حتى القرن التاسع عشر.

ويرجع السبب الحقيقي الذي أخر تغلغل الأوروبيين في القارة وسيطرتهم على مناجم الذهب سواء في غربها أو في وسطها مثل روديسيا الجنوبية؛ إلى أن الأفريقيين كانوا على درجة من التنظيم والإدراك مكنهم من اكتشاف تلك المواد والإتجار فيها. ويعلل البعض أن هذا التقدم الذي بلغه الأفريقيون وهذا الرقي الذي وصلوا إليه في العصور الأولى هو الذي دفعهم إلى مقاومة حضارة الأوروبيين وعدم تقبلها لمدة طويلة.

أصابت الحياة- عبر السنين الطوال- سلسلة من التطورات، فظهرت الأدوات البدائية منذ مليوني سنة ولم يستطع الإنسان أن يتحكم في النار أو يستغلها في أغراضه وحاجاته المثلفة قبل خمسين ألف سنة. ثم عرف الإنسان الزراعة منذ عشرة آلاف سنة ومع الزراعة بدأت الحقبة الثالثة من تطورات البشر إذ تمكن الإنسان من زراعة أنواع من المحصولات التي يحتاجها في الطعام والتي كانت تنمو برية في بادئ الأمر واستتبع الزراعة الاعتماد على الحيوانات ولذلك استأنس بعضها وسخرها لحاجته، فكانت نشأة القرى.

ولم تظهر زراعة المحصولات وإنتاج الطعام طفرة واحدة في أفريقيا إلا في مصر، فمنذ تسعة آلاف سنة زرع الفراعنة المحصولات الزراعية ويرجع الفضل في ذلك إلى النيل العظيم وفيضانه السنوي المنتظم وأخذ تعداد المصريين في تزايد مستمر، وبعد ذلك بألفين سنة انتشرت زراعة القمح والشعير بين المصريين، كما انتشر رعي الأغنام والماعز والمواشي ثم بدأوا زراعة أنواع مختلفة من الخضر، كما اكتشفوا أنواعاً أخرى من المحصولات خلاف القمح

والشعير تتلاءم مع المناخ. ومن مصر انتشرت الزراعة إلى بقية أفريقيا. وفي الواقع لا يوجد مثيل لوادي النيل الخصيب في أي مكان آخر وقد صاحب تطور الزراعة تطور في صناعة الأدوات إلى أن أخذت شكلها المسطح كأدوات للزراعة وشكلها المدبب كأدوات للصيد.

وتدل الآثار على أن إنتاج الطعام لم يعرف إلا في ذلك الجزء الصغير من شمالي أفريقيا عندما نرح سكان البداري إلى الجنوب حتى مصر الوسطى، وذلك في عام ٤٠٠٠ قبل الميلاد.

كما دلت المقابر في تلك المنطقة، العرابة وطيبة (الأقصر)، على تزايد مضطرد في السكان وعُرفت القرى وأخذ الأهالي في تحصينها ضد الغارات. وتشير النقوش على الأواني والقدور، وهي عبارة عن أسرى الحروب يرسفون في الأغلال والقيود وقارب البردي الطويلة، إلى القيام برحلات برية ونهرية طويلة للإغارة وللتجارة. وهناك دلائل قوية على استخراج المصريين للذهب من مناجم البحر الأحمر وعُثر على قدور وأوان من المرمر والبازلت؛ مما يؤكد وجود فنانيين وصناع مهرة في تلك الحقبة ووجود هذه الأواني والقدور مدفونة مع الموتى في القبور ومعهم ثرواتهم وكنوزهم وتماثيل وتعاويذ وطعام، يشير إلى ذلك التفكير العميق والإحساس المرهف والإيمان بحياة أخرى بعد الحياة الدنيا.

بدأت مصر تستورد الفضة والرصاص ومعادن أخرى وترتب على ذلك التبادل التجاري مع الخارج إلى مراكب للنقل فبدأت صناعة المراكب الكبيرة ذات الستين مجدافاً.

وأحرزت مصر نجاحًا في الميادين الاقتصادية والفنية في نهاية القرن الأربعين قبل الميلاد؛ الأمر الذي يشير بوضوح إلى التقدم السريع الذي حققته مصر وبذلك بعدت المسافة بينهما وبين أي جزء من أفريقيا.

ويبدو أن نظام الحكم في مصر انبثق من مصر ذاتها وأخذت تخطو خطوات واسعة نحو تطور نظم الحكم، فاتحدت الأقاليم أثناء حكم الأسرة الأولى. ثم أخذ فن العمارة في التقدم والازدهار حتى كانت مقبرة زوسر في الأسرة الثالثة وبداخلها وضعت عشرة آلاف آنية. وبعد ذلك بني الهرم الأكبر في الأسرة الرابعة، وهو مكون من مليونين وثمانمائة ألف حجر وزن كل منها ثمانية أطنان ونصف.

وبلغ من تقدم المصريين في الزراعة أن الإنتاج بلغ ثلاثة أضعاف ما يحتاجون إليه في استهلاكهم. وعلى ذلك يمكن القول إن الوحدة السياسية هي أرقى ما وصل إليه التطور الجبار بعد حياة الغابات والمستنقعات التي لا زال يحياها جزء كبير من أفريقيا في الوقت الذي ظهر فيه المجتمع الراقى المنظم يرتبط أفراده برباط الوحدة.

انتشرت تجارة المصريين وانتشرت معها ثقافتهم وعلومهم ووصلت أفكارهم ومعتقداتهم حيثما حلوا كما أدخل المصريون نظام الزراعة في تلك الأماكن ونقلوا معهم آلاتهم الموسيقية وفنهم الرفيع وبذلك تعلم الناس الفنون المصرية من موسيقى ونحت ونقش وبلغ من تأثير المصريين فيمن يتصلون بهم أن هؤلاء آمنوا بمعتقدات المصريين ودياناتهم وتنظيماتهم الاجتماعية في جنوب بلاد النوبة والتي أصبحت عام ٢٠٠٠ قبل الميلاد

إحدى ممتلكاتهم. وقد اكتشف العالم الأثري (رنيرز) في بلدة كرمة بالقرب من دنقلة قلعة يرجع تاريخها إلى الأسرة الحادية عشرة والثانية عشرة عليها نقوش تفيد بأن تلك القلعة كانت لحامية تدعى (كوش).

وما أن انتهى القرن العشرون قبل الميلاد حتى كان نفوذ المصريين قد عم واستتب لهم الأمر فاتخذوا من طيبة (الأقصر) عاصمة لهم.

واستخرج المصريون الذهب من المناجم الواقعة بين الشلالين الأول والثالث وبلغ مقدار ما كانوا يستخرجونه من الذهب ما يساوي ٤٠ ألف كيلو جرام سنوياً وهو رقم قياسي لم تصل إليه أي دولة منتجة للذهب حتى القرن التاسع عشر الميلادي.

وأخذت الأمور تنقلب ودارت الدائرة وانقض قواد كوش على مصر وكونوا لأنفسهم حكماً عرفت دولتهم بالأسرة الخامسة والعشرين واتخذوا (نبته) عاصمة لهم ثم هاجم الآشوريون مصر وانسحب فرعون مصر إلى كوش ثم أصبحت مصر فريسة بعد ذلك للفرس ثم اليونان ثم الرومان.

أدخل الآشوريون ثورة فنية في أشغال الحديد. ولم يكن لدى مصر في ذلك الوقت لا الحديد ولا الوقود اللازمان للصناعة في حين يوجد شمال كوش (منطقة أسوان) الحديد ولا يوجد الوقود. أما في جنوب كوش فيوجد الحديد والوقود بكثرة مذهلة لدرجة أن البقايا التي تحلقت من إنتاج الحديد والتي عثر عليها حول آثار وخرائب دولة مروى كان يمثلها المنقبون بأنها برمنجهام وسط أفريقيا.

استمرت دولة (مروى) لما بعد المسيح، إذ استطاعوا بفضل حراهم

وفؤوسهم المصنوعة من الحديد أن تستمر تجارتهم وأن يصدوا أي غزو واتصلت دولتهم بدولة البطالمة في مصر وتاجروا في العاج والرقيق والجلود النادرة وريش النعام والأبنوس وربما في الذهب المستخرج من داخل أفريقيا وقد يكون من الحبشة.

شهد هذا العصر نهضة في فن النحت والعمارة الضخمة وعودة الكتابة باللغة الهيروغليفية، وكانت الآلهة التي يعبدونها هي آلهة المصريين وكان الملوك يسمون أنفسهم بملوك مصر العليا وملوك مصر السفلى. ثم أخذت تزول دولة مروى وتقل مواردها؛ لقيام منافسة تجارية في منطقة أكسوم شمال الحبشة عند بدء المسيحية، فأصبحت دولة أكسوم أكبر سوق للعاج. كما جاء في دليل بحارة إسكندر المقدوني ونتيجة لقيام دولة سبأ في جنوب الجزيرة العربية.

استمرت دولة أكسوم في التقدم خلال القرنين الثاني والثالث الميلاديين وكان ملوكها يتاجرون مع اليونانيين الذين استوطنوا الإسكندرية ويتحدثون لغتهم ويأكلون في صحاف من ذهب وفضة وكانوا يتسلحون بأسلحة حديدية مستوردة كما كانوا يتوغلون في صيدهم في النيل حتى مدينة الخرطوم.

وقد اعتنق ملوكها المسيحية في منتصف القرن الرابع الميلادي ثم أغارت جيوشهم بعد ذلك بقليل على مروى وأحرقت قراهم وانتهت بذلك دولة مروى. ويعتقد العالم الأثري والمؤرخ دكتور (أركل) أن ملوك أسرة مروى نزحت غربًا إلى كردفان ودارفور حيث يعيشون في المنطقة التي تقع بين النيل وبحيرة تشاد.

الحضارة السودانية

عرفت هذه الحضارة في المنطقة الممتدة من مصب نهر السنغال غربًا، فتشمل الأراضي التي تقع جنوبي الصحراء الكبرى والممتدة نحو الشرق حتى النصف الجنوبي لشاطئ البحر الأحمر، كما تضم الأراضي التي تشغلها قبائل الباتنو والتي تمتد من منابع النيل العظيم حتى المنطقة التي تشغلها روديسيا الجنوبية. وأهم ما يميز هذه الحضارة هي أن شعوبها الأفريقية المختلفة تتبع نظمًا ودساتير متشابهة كأنها مُنبثقة من مصدر واحد.

وكان على رأس دول هذه المنطقة ملوك تقدم لهم فروض التقديس ويجيون حياة مستقلة عن بقية أفراد الشعب، فإذا قابل أحد الملوك رعيته فمن خلف الحجاب، حتى أقرب المقربين من بلاطه ما كان يجوز له أن يرى الملك وهو يأكل أو يشرب.

وفي كل عام يضرب الملك الأرض بالفأس ويلقي الحب والبذور؛ إذ يتوقف خصب الأرض وسقوط الأمطار على مزاج الملك وهواه. وما كان للملك المقدس أن يموت ميتة طبيعية كبقية شعبه. فإذا بلغ به الكبر أو اشتد به المرض فعليه أن يتناول السم ليموت أو يخنق في احتفال ديني. وطبقًا لطقوس دينية معينة يحكم فيها بالموت على بعض من الناس، وبذلك تشمل الاحتفالات الجنائزية للملك المقدس بعض الضحايا البشرية. ثم

تخط جثة الملك ويحتفظ بالبقايا كالشعر والأظافر داخل المقبرة كجزء من تراثها وكانت تقام الشعائر الدينية في الليالي المقمرة كما تبقى النار المقدسة موقدة في كل مكان ويحافظ عليها وعلى استمرار اشتعالها لأنها رمز لحياة الملك وسلطانه.

لم يكن النظام السوداني نظامًا إقطاعيًا. كما لم يعتمد على الوراثة أو سلطة العائلات الكبيرة، بل كان النظام في عمومه يقرب من البيروقراطية؛ إذ كانت السلطة في أيد موظفين لا يباشرون أعمالهم داخل مكاتبهم، بل في حضرة الملك عندما يحلو له ذلك وفي الوقت الذي يروق للملك، الذي كان ينقل الموظفين من وظيفة إلى أخرى أو يرقبهم أو يعزلهم بمجرد إيماءة من رأسه المقدسة أو كلمة يستكثر أن يخرجها كاملة من فمه المقدس.

وكان يحيط بالملك عدد من ذوي الألقاب بقدر ما تحتمل ميزانية الولايات ويتولى رئاسة الإدارة عدد قليل من كبار الموظفين يبلغ الأربعة ويولي هؤلاء رؤساء الأقاليم والمناطق وهي وظائف يتوارثها الأبناء والأقارب الذين تعلموا في البلاط.

وأهم عمل يقومون به هو جباية الضرائب للملك وكانت تتألف من مواد استهلاكية كالخمر والطعام أو عمال وزوجات، أو مواد تجارية كالعاج والجلود والذهب والنحاس والملح وجوز الهند. إذ كانت التجارة الخارجية احتكارًا للملك ووقفًا عليه.

وكان الفنانون وأهل الحرف يرغمون على الإقامة في عاصمة الملك إذ كانوا مظهرًا من مظاهر سلطة الملك وقوته. ومعنى آخر يمكن القول إن

الحضارة السودانية قامت على مجموعات من قرى الفلاحين والزارعين أكثر منها في مجتمع ينمو طبيعياً.

ويعتقد بعض المؤرخين أن هذه الأجزاء من أفريقيا كان يتولى الحكم فيها دخلاء من الخارج أكثر ثقافة من المواطنين الأصليين؛ حتى ليتمكن القول إن الدولة السودانية ما هي إلا امتداد لغيرها من الدول المجاورة.

وجاء ذكر غانا لأول مرة على لسان المؤلف العربي (الفزاري) وهي تبعد حوالي ٥٠٠ ميل شمال غربي السودان. ثم زادت معرفة المسلمين بغانا بما كانت تصدره إلى شمالي أفريقيا من الذهب وقد وصفها البكري جغرافي قرطبة، فقال:

(يعلن عن قاصدي الملك بقرع الطبول وعندما يقتربون منه يخرون سُجداً وينهلون على رؤوسهم التراب علامة على الاحترام والإجلال لذات الملك. وكانوا وثنيين يعبدون الأصنام وعندما يموت الملك يشيدون على مقبرته صرحاً كبيراً من الخشب ويأتون بالحنة مسجاة على فراش مغطى بالسجاد ويدفنونها وبجانبها حلي وأسلحة وآنية تحتوي على ألوان مختلفة من الطعام والشراب ويدفنون معه هؤلاء الذين كانوا يقومون على خدمته في أثناء تناوله الطعام ثم يدعون الناس ليهيلوا التراب على المقبرة حتى تصبح وكأنها ربوة يحفرون حولها حفرة تحدد المدخل الوحيد للمقبرة).

كما ورد ذكر مملكة (كانم) في الشمال الشرقي لبحيرة (شاد) وكذا مملكة (زغاوي) بمعرفة (اليعقوبي) في القرن التاسع عشر في حين كان (المهلي) قد أوضح في القرن العاشر أن هذه المملكة ما هي إلا مملكة

مقدسة على نمط الممالك السودانية. فقد قيل إن مملكة (زغاوي) كانت دولة كبيرة يجاورها من جهة الشرق دولة النوبة جنوب مصر حيث لم يكن يفصل بينهما إلا مسيرة عشرة أيام. وكانت تتكون من قبائل متعددة عامرة بالحضارة آهلة بالسكان بيوتهم وقلاعهم مبنية بالجبس.

وكانوا يعبدون ملكهم ويقدمونه ويعتقدون أنه لا يتناول الطعام في حين كان الطعام يؤخذ إليه سراً. فإذا تصادف أن رأى أحد الرعية الجمال وهي تحمل ألوان الطعام إلى الملك فإنه يقتل في الحال.

كان الملك يتمتع بسلطة مطلقة نحو رعيته، فهو يستطيع أن يستولي على مواشيهم وأغنامهم وجمالهم وحيولهم دون أن يجراً أحد على الاعتراض؛ إذ أنهم يؤمنون بأن بيده الحياة والموت والصحة والمرض.

سجل الرحالة العربي (المسعودي) من بغداد والذي سافر بحراً من الخليج الفارسي حتى الساحل الشرقي لأفريقيا إلى (سوفالا) في موزمبيق، وذلك في سنة ٩٢٢، سجل قيام تجارة الذهب والعاج وشحنها من (سوفالا) إلى عمان ومنها إلى الصين والهند وهذه التجارة نشأت من دولة أفريقية كبيرة في روديسيا الجنوبية وكان ملكها يلقب بابن السيد الأعظم إله السموات والأرض وكان معروفاً للعرب الذين كانوا يترددون على الساحل الشرقي لأفريقيا.

انتظمت هذه الشعوب المتقدمة في دول على النمط السوداني وتكونت في أوغندا ورواندا واوراندي والأجزاء المتاخمة لأقليم (كيفو) في الكونغو دول على النمط نفسه، حيث أمكن تتبع استمرار التاريخ

التقليدي خلال خمسمائة عام أو ما يقرب من ذلك. هذا وقد أكدت الاكتشافات الحديثة أنه يمكن إرجاع تاريخ تلك الدول إلى وقت يعاصر حضارة روديسيا وكاتانجا.

وتشير التقاليد التي سجلها العلماء المسلمون الذين عاصروا الحضارة السودانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر إلى أن أصل حضارة دولة صنغاي التي قامت على الجانب الشرقي للنيجر يشابه إلى حد كبير حضارة (كام) و(غانا) القديمة.

حضارة البحر الأبيض المتوسط في شمالي أفريقيا وغربيها

رأينا في الفصلين السابقين كيف امتدت حضارة مصر القديمة إلى قلب أفريقيا عن طريق بلاد النوبة وحوض النيل وشعت هذه الحضارة جنوبًا فقد امتد شعاعها ناحية الغرب، كما أن مصر كانت لها تجارة بحرية مع دول الشمال، وخاصة سوريا وقبرص وكريت، وبذلك امتدت الحضارة المصرية إلى دول البحر الأبيض المتوسط.

ولا يخلو تاريخ أفريقيا من حقيقة واقعة؛ وهي أن خلال الألف والخمسمائة سنة الأخيرة— أي منذ سيطرة الفينيقيين على شمال أفريقيا في القرن الثامن قبل الميلاد حتى مجئ العرب إلى تلك الأجزاء في القرن السابع الميلادي— جميع سكان شمالي أفريقيا كانوا ينعمون بحضارة واحدة ألا وهي حضارة حوض البحر الأبيض المتوسط.

وسكان هذه المنطقة ذوي بشرة فاتحة وهم ينتمون للجنس القوقازي، ولذلك لقبهم اليونانيون بالليبيين وقبائل البربر التي تقيم في الجبال الواقعة في شمالي أفريقيا من سلالة الليبيين.

ويعزى انتشار حضارة البحر المتوسط في شمالي أفريقيا إلى توغل الفينيقيين وامتداد نفوذهم. ولما كانوا يفضلون الإبحار نهارًا وعلى مرأى من

الساحل، فقد اضطروا إلى إقامة محطات على مسافات قصيرة على طول الساحل شمالي أفريقيا. وقد أصبحت كارتيج (تونس) أهم هذه المحطات؛ ويرجع ذلك إلى موقعها المتميز الذي مكناها من السيطرة على مدخل الجزء الغربي من البحر المتوسط وذلك لقربها من ساحل جزيرة صقلية. كما سيطرت على سهول تونس التي كانت تعتبر أكبر السهول المزروعة في شمالي أفريقيا بعد مصر. ولما فقدت سوريا استقلالها خلال القرن السادس قبل الميلاد وعندما أصبحت سيرنياكا (ليبيا) مستعمرة يونانية، ظلت كارتيج العاصمة لمجموعة من المدن الممتدة على طول الساحل الشمالي حتى المحيط الأطلسي.

وأخذت قبائل البربر عن الفينيقيين فنون الزراعة. كما تعلموا منهم الحياة المستقرة المنتظمة وأخذت كارتيج في الاتساع وسكانها في الازدياد حتى بلغوا نصف مليون نسمة. وبذلك دخلت سهول تونس في نطاقها وأصبحت دولة تحول رجال قبائلها إلى مزارعين.

وفي نهاية عصر كارتيج بدأ رجال قبائل البربر في جبال (نوميديا) (الجزء الشرقي من الجزائر) في تنظيم أنفسهم في دولة زراعية مستقرة وظهر في ذلك الوقت موسى عليه السلام يدعو إلى اليهودية وتبع ذلك دخول بعض اليهود في مستعمرات الفينيقيين واستجابة بعض القبائل إلى الدعوة اليهودية في جنوبي تونس.

وقامت الحروب بين مستعمرات اليونان والفينيقيين واستطاعت كارتيج أن تبعد اليونانيين عن شمالي أفريقيا. وبذلك لم تدخل الحضارة

اليونانية إلا مصر وسيرنيكا وكانت مصر هي الباب الذي ولجته الحضارة اليونانية إلى أفريقيا، وخاصة بعد أن فتحها الإسكندر الأكبر سنة ٣٣٢ قبل الميلاد ثم توفي بعد ذلك بعشر سنوات وتشتت بموته الإمبراطورية التي أقامها وأصبحت الإسكندرية أعظم المدن في الإمبراطورية اليونانية أثناء حكم (بطليموس). كما أصاب البطالمة ثروة عظيمة عن طريق فرض ضرائب زراعية وتجارية وأهم نتائج هذا الحكم هو اندماج الحضارة اليونانية وثقافتها وفلسفتها وعلومها بالحضارة الشرقية.

وبلغ تعداد مدينة الإسكندرية- التي كانت عاصمة مصر في ذلك الوقت- ثلاثمائة ألف نسمة واتخذت قاعدة للمناظرات الفلسفية والدينية عندما وفد إليها عدد كبير من اليهود وظلت الإسكندرية تقوم بذلك الدور إلى ما بعد ظهور المسيحية وخلال الثلاثة القرون الأولى في العصر المسيحي.

وتمكن الرومان- في منتصف القرن الثاني قبل الميلاد- من هزيمة دولة كارتيج وإقامة إمبراطورية لهم في شمالي أفريقيا واتخذوا من سهول تونس مستقرًا لهم ولكنهم رأوا- لكي تستتب لهم الأمور وتستقر- أنه لا بد من السيطرة على دولة (نيوميديا) (الجزائر حاليا) وبالفعل استولوا عليها ثم استولوا بعد ذلك على الساحل حتى المحيط الأطلسي. وبالرغم من ذلك بقيت مشكلة القبائل التي تسكن جبال الجزائر إذ ظلت تغير على المناطق الزراعية وكان الحل الوحيد هو سيطرة الحكام الرومان على تلك القبائل حتى حدود الصحراء الكبرى. وبذلك دخلت مصر وسيرنابكا (ليبيا) في حكم الرومان في أوائل القرن الأول قبل الميلاد وأصبح للرومان إمبراطورية أفريقية من الشرق إلى الغرب بطول أربعة آلاف ميل زرعوها فيها جميع

الأراضي التي تصلح للزراعة.

ويعاب على هذه الإمبراطورية أنه لم يكن لها وحدة تربط بين أطرافها سوى وحدة المكان. إذ كانت تقع على الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسط الذي يسيطر عليه الرومان. ولم يكن تأثير الرومان واضحًا في مصر وضوحه وفاعليته في الولايات الأخرى بل على العكس، فإن الرومانيين أنفسهم أخذوا يتلاءمون مع الطبيعة المصرية وذلك لقوة الشخصية المصرية. ومع ذلك ظل الرومان أجنب عن مصر ولم يستطيعوا الاندماج مع المصريين. وترتب على سوء استغلال الأرض لمصلحتهم - مصلحة الرومان - أن أجهدت الأراضي الزراعية التي عانى المصريون كثيرًا في إحيائها.

وخلال القرن الرابع والخامس والسادس، ازداد انتشار المسيحية التي أصبحت دين الدولة في الإمبراطورية الرومانية، ثم أخذت حركة المقاومة ضد الرومان تنبت في مصر وتنشعب في ولايات أفريقيا ونوميديا (الجزائر).

وكان الأقباط في مصر يتبعون الكنيسة القبطية معارضين بذلك كنيسة الأرثوذكس. وعلى الرغم من بعثة المكيت التبشيرية في بلاد النوبة، فإن أهالي النوبة لم يقبلوا إلا الخضوع والتبعية للكنيسة القبطية في مصر وكذلك في السودان والحبشة وسوريا.

بدأت سلطة الرومان بالانكماش في أفريقيا وأوروبا خلال القرنين الرابع والخامس. وفي هذه الفترة عرفت دول شمالي أفريقيا الجمل الذي جرى به من آسيا وتيسرت بذلك وسائل العيش والتغلب على ظروف الحياة القاسية في الصحراء الجرداء المجذبة واستعملت الجمال في الإغارة على

جموع الرومان الذين انتشر بينهم التفكك وساعد عليه إغارة الفاندال من أسبانيا على شمالي أفريقيا في القرن الخامس. واستقبل البربر هؤلاء الفاندال وهم من قبائل الجرمان على أنهم مخلصون من الرومان ولكنهم أشاعوا جواً من المحاكمات الدينية والفوضى.

ومما لا شك فيه أن البربر كانوا على اتصال بالزنج عندما كانت الصحراء أرضاً مزروعة يجري فيها الماء وينتشر فيها الظل في العصور الأولى (٥٠٠ سنة قبل الميلاد) ولما بدأ الجفاف التدريجي بدأ معه نزوح الزنج صوب الجنوب تاركين الصحاري للبربر الرحل، وقد تخلف بطبيعة الحال بعض من هؤلاء الزنج في الواحات كما هاجر بعض الشماليين إلى الجنوب حتى لقد كان أول ملوك غانا من هؤلاء البيض، ويرجع قيام نيجيريا وكانم في الشرق وصنغاي (نيجيريا وساحل الذهب وغانا حالياً) في الغرب إلى الهجرة سواء من الشمال أو الجنوب أو من وادي النيل واختلطوا وتنج عن هذا الاختلاط شعب يرتبط منذ القدم برابطة الدم والروح بأجداده الأول من وادي النيل وشمالي أفريقيا وقال (الفرازي) إن غانا تسمى عند المراكشيين بأرض الذهب وعلى ذلك تعتبر حضارة غربي أفريقيا مستمدة من حضارة البربر وليست من حضارة البحر المتوسط التي لم تتعد الجزء الشمالي من أفريقيا.

وعندما دخل شمالي أفريقيا في الإسلام كان البربر يعرفون بالطوارق وقد اعترف المؤرخون العرب بطوارق الغرب وبالبربر المقيمين في قبائل شرقي الجزائر. ويعيش الطوارق اليوم في الجزائر وأصبحت القبائل خارج ذلك المثلث عرباً.

وكانت هناك قبيلة الملتيمين؛ وسموا بهذا الاسم لأن كبار رجالها كانوا يضعون النقاب على وجوههم ولا يجوز لبقية القبيلة أن يروا ما تحت أعينهم.

كما كانت تعيش قبائل (زاجاوا) في المنطقة التي تقع جنوب غربي مصر وكانت تسيطر تلك القبائل على شرقي الصحراء الكبرى ويتميزون عن بقية القبائل بقربهم من وادي النيل ولذلك وصلت إليهم حضارة النيل.

هذا وقد أخبرنا (البكري) في القرن الحادي عشر أن سلالة ملوك غانا وكانوا يلقبون (تانكاميني) ما هم إلا من قبائل الطوارق وأن بقية من حجاب ما زالت باقية كعلامة لنبلأ (هوسا) جنوبي الجزائر وشرقي غانا على خط عرض ١٥° شمالا كما أن ملوك (كانم) وهي تقع بين السودان في الشرق و(هوسا) في الغرب- كانوا يختارون زوجاتهم من النساء النيبليات من الشمال.

إمبراطورية العرب في أفريقيا

دخل العرب مصر عام ٦٣٩. ومع بدء القرن الثاني استولى العرب على شمالي أفريقيا ثم بدأوا الزحف جنوبي أوروبا- ولم تمض بضعة قرون حتى أصبحت شعوب تلك المنطقة جزءاً من العالم العربي الجديد يدينون بدين الإسلام وينهلون من ثقافته.

وكان غزو العرب منذ القرن السابع بدءاً لاندفاع جموع العرب إلى البلاد المجاورة أدى ذلك إلى ازدهام السكان وبعد فترة أصبحت الصحراء تضيق برجالها وقبائلها التي شحنها الدين الجديد بالطاقات والحيوية، فاندفعوا في حماس خارج الصحراء ينشرون الدين الإسلامي.

كانت الدعوى التي دعوا إليها لا تخرج عن بضع كلمات دعاهم إليها محمد ﷺ وكان لها أثرها العميق في نفوس العرب وفي شخصيتهم. كما كان لها أثرها البعيد في تاريخ العالم.

تلك الدعوى التي جمع بها محمد قبائل العرب المشتتة وجمع بها النفوس المفككة، وهي إلى جانب ذلك ركن الإسلام وأساس عقيدة المسلمين (لا إله إلا الله محمد رسول الله). فقد كان العرب أعداء على شفا حفرة من النار فألف بين قلوبهم وأصبحوا بنعمته إخواناً. قرآن مُنزل من عند الله يهدي به إلى الرشد وليخرج به الناس من الظلمات إلى النور.

وبعد وفاة الرسول ﷺ عام ٦٣٢، بدأ المسلمون فتوحاتهم في دولتي الروم والفرس ووجد المحاربون العرب أنهم من القوة والشجاعة بحيث يهزمون أقوى تجمعات عسكرية أمكن حشدتها ضدهم. فقد كانت جيوش الروم والفرس تفوق المسلمين عددًا وعدة ومقدرة وتنظيمًا. كل ذلك كان يذوب ويتلاشى أمام إيمان المسلمين وشجاعتهم التي خلفها فيهم الدين الإسلامي. وعلى الرغم من طول مواصلاتهم ويُعد خطوط الجيوش عن بلادهم، إلا أنهم ظلوا يحكمون باسم الله إذ كانوا يؤمنون بأن الجهاد عبادة كالصلاة وإيتاء الزكاة والصوم والحج والإيمان بالله ورسوله.

وصل العرب شرقًا إلى الهند وغربًا بدأ العرب يتجهون إلى مصر للقضاء على فلول الروم التي كان المدد يأتيها من ميناء الإسكندرية.

واستطاع عمرو بن العاص أن يهزم الروم وأبرم معاهدة مع أقباط مصر الذين قبلوا دفع الجزية مقابل تأمينهم على أنفسهم وأموالهم ودينهم. وفي عام ٦٤١ سقط حصن نابليون أقوى حصون الروم المنيعة عند رأس الدلتا. وفي العام التالي جلا الروم عن مدينة الإسكندرية تلك المدينة العظيمة التي بقيت عاصمة لمصر ألف سنة وبضع سنوات.

ولما كان العرب لا يحبون البحر، فقد أنشأوا عاصمتهم في القسطنطينية بالقرب من بابليون ثم أعادوا إقامة حدود الجنوب التاريخية عند الشلال الأول في النيل وأقاموا حامية أسوان ضد غارات النوبيين. وفي سنة ٦٥١ أرسلوا بعثة اكتشافية إلى بلاد النوبة وهدموا عاصمتها الشمالية في دنقلة ثم أبرموا معاهدة مع النوبيين تعهدت فيها بلاد النوبة بإرسال الذهب لمصر

مقابل حماية العرب لهم وتأمينهم وإمدادهم بالموثون والخيول والأقمشة (معاهدة تبادل تجاري بين البلدين). وبقي هذا الاتفاق ساري المفعول زهاء ستة قرون.

أخذ العرب بعد ذلك يتجهون صوب بلاد المغرب وكان تقدم العرب محفوظاً بالمخاطر إذ ما زال للروم بقية على طول الساحل، كما اكتشف العرب أن طبيعة البربر تختلف عن طبائع المصريين حيث كانت طبيعة البربر عدائية دائماً وواجه العرب عدوًّا لا يقل عنهم ضراوة وقدرة على الحركة وهم البدو.

وفي سنة ٦٧٠ أنشأ عقبة بن نافع مدينة القيروان في جنوبي تونس كقاعدة للزحف منها وللعمليات الحربية، ولكن من عام ٦٨١ إلى عام ٦٨٣ عندما زحف صوب الغرب وقع هو ورجاله في كمين وفقدوا مدينة القيروان فترة من الزمن، وعانى العرب طويلاً عندما نزلت وحدات الروم على الساحل لقطع الطريق بينهم وبين مصر. ولكن ما أن انتهى القرن السابع حتى دحر العرب البربر والروم، وبمعاونة أسطول^(١) العرب البحري استولوا على كارتيج وأنشأ العرب بدلاً منها مدينة تونس ثم تجمعت فلول البربر في الجبال تحت قيادة امرأة تدعى الكاهنة وهبطوا نحو السهول وقامت معركة مريرة قاسية بينهم وبين العرب انتهت بانتصار العرب ولم تدن أفريقيا لهم إلا في سنة ٧٠٥.

(١) ظهرت حاجة العرب إلى إنشاء أسطول بحري في عام ٦٤٥ عندما وجدوا أن سيطرة الروم على البحر قد مكنتهم من استعادة الإسكندرية لفترة بسيطة.

ثم بدأت دولة العرب تضعف، فبعد أن كانت مدفوعة بقوة الإسلام استقرت الأمور ونعم العرب بالرأفة وعندئذ بدأت الفرقة القبلية ونعرة التفاخر تظهران من جديد. وكان الإسلام قد قضى عليهما فانقسم العرب على أنفسهم؛ فبعد وفاة الرسول جاء من بعده الخلفاء الراشدون وقتل ثالثهم عثمان بن عفان إذ كان ضعيفاً ثم جاء من بعده علي بن أبي طالب الذي عارضه معاوية حاكم سوريا، وفي سنة ٦٥٧ تمكن معاوية من خديعة علي في التحكيم، ومنذ سنة ٦٥٩ أصبح معاوية الخليفة وإمام دولة بني أمية التي ظلت حاكمة للإسلام من سوريا حتى سنة ٧٥٠.

ثم كان انقسام المسلمين إلى شيعة وخوارج، فالشيعة هم أتباع الإمام علي ومؤيديه ومعارضيه بني أمية. كما كانوا يؤمنون بأن أبناء علي وفاطمة هم أولى بالإمامة بعد الرسول. ومن هنا منشأ العلويين والفاطميين.

وترتب على انتصار الأمويين أن أخذت الشيعة تعمل في الخفاء وقد تطرف بعضهم وذهب بعيداً في معتقداته. أما الخوارج، فهم الانفصاليون وإن كانوا في الأصل من مؤيدي الإمام علي، إلا أنهم خرجوا عليه لقبوله فكرة التحكيم. إذ ما كان يجب على الإمام علي بن أبي طالب أن يقبله معارضاً بذلك إرادة الله في خلافته. وعلى ذلك، فالخوارج يمثلون التشدد الذي قضى عليه الإسلام ونهى عنه.

وفي منتصف القرن الثامن، مرت بالعرب أزمة قاسية قضت على حكم الأمويين وحل محلهم العباسيون الذين لم يحكموا من دمشق، بل حكموا من عاصمة أخرى هي بغداد ووصل العباسيون بالإمبراطورية إلى

أوج مجدها وعظمة حضارتها ورفعة شأنها. ولكن لم تكن السلطة أو الحكم في أيدي العرب بل في أيدي جنود محترفين ورجال إدارة كانوا يختارون من بين عبيد الخلفاء الذين كانوا يستجلبون من تركيا.

بدأت الولايات العربية في الخروج على الخليفة في بغداد، ولم تكن أسبانيا ولاية عباسية في يوم من الأيام بل كان يتولى الحكم فيها حكومة أموية مستقلة منذ سنة ٧٥٦. كما استغل البربر في بلاد المغرب الفرقة التي وقعت بين المسلمين فأصبح عدد كبير من القبائل التي على الحدود من رعاة وتجار من الخوارج، وأمكن بذلك أن يكونوا مسلمين ومستقلين عن أي سلطة خارجية. وفي جنوبي مراكش وتونس، تطاولت جماعات الخوارج واختاروا لاجئاً يدعى إدريس بن عبد الله إماماً في أعقاب عام ٧٨٨ الذي أنشأ لنفسه دولة في غرب بلاد المغرب. وبالرغم من أن هذه الدولة لم تدم طويلاً ولم يتمكن الإدريسيون من إقامة أسرة حاكمة إلا في الأربعين سنة التي حكمها الإدريسيون، فإنهم أنشأوا لمراكش أول عاصمة لها وهي مدينة (فيز) ووضعوا نواة دولة المغرب المتحدة.

أما التغيرات السياسية في أفريقيا ومصر فلم تكن بمثل هذا العنف؛ إذ كان الوضع في مصر معقداً لأن الحكام كانوا من الأتراك أصحاب الخطوة في بلاط الخليفة. وفي نهاية القرن التاسع، سم الحكام المحظوظون الذين كانوا يعينون لحكم مصر توصيل فائض الدخل إلى أسيادهم في بغداد، فاستولوا على هذا الفائض وأقاموا بها القصور الضخمة في مدينة العسكر بجوار القسطنطينية. كما جهزوا جيوشاً من الأتراك والعبيد ليقوموا لأنفسهم بإمبراطورية في سوريا والحجاز وليقاوموا بها جيوش المماليك التي كان يرسلها

الخليفة من بغداد، وفي عام ٩٣٥ انسلخت مصر من حكم العباسيين. وليس معنى ذلك أن الشعب المصري استقل، بل ظل خاضعاً لحكام غرباء استنفدوا خيرات بلاده ومواردها للمحافظة على حكمهم ضد التهديد الخارجي من آسيا وضد أطماع منافسيهم في الحكم والحاquدين عليهم. ولكن هؤلاء الحكام فشلوا في إقامة نظام قادر على البقاء في مواجهة أطماع الوزراء وقواد الجيوش من العبيد.

وعلى الرغم من أن غزو العرب لشمالي أفريقيا لم يدم كإمبراطورية لمدة طويلة، فإنهم حققوا تغييراً ملحوظاً في المجتمع، فقد انهارت المسيحية كحضارة للبحر المتوسط على الرغم من العظمة التي كانت عليها أمام الغزو الإسلامي. أما في مصر، فقد بقيت المسيحية ديناً للأقلية يعيشون جنباً إلى جنب مع المسلمين في دولة واحدة وسبب انهيار المسيحية في المغرب يرجع إلى أن قبائل البربر كانت تعتبر المسيحية ديناً محلياً. إلى جانب الاضطهاد الديني الذي لاقاه المسيحيون على أيد كنيسة روما ومن قبائل الفاندال ومن الروم المتشددين.

أما في مصر، فإن الشعب تعود على عدم التنافر أو التفكك منذ حكم اليونان، فأصبحت الكنيسة القبطية جزءاً لا يتجزأ من الحياة العامة ومن خلالها جاءت اللغة الوطنية المنحدرة من اللغة المصرية القديمة، ولفظ قبطي مرادف لكلمة مصري. وعلى الرغم من أن الكنيسة القبطية كانت أفقر وأقل في الانتفاع الفكري من كنيسة الروم، فإن الكنيسة القبطية هي التي بقيت بعد الفتح الإسلامي أما كنيسة الروم فقد اختفت. وإذا كانت غالبية المصريين من المسلمين، فإن ذلك لا يرجع إلى الضغط عليهم أو

الإكراه بل لانهيار الكنيسة. ولذلك اندمج الأقباط في النظام الجديد.

وأثناء الحكم العباسي عندما أصبح لفظ عربي لا يدل على أن يكون من الغزاة الفاتحين، اندمجت غالبية الأقباط دون أن يشعروا مع العرب، فكونوا مصر الحديثة يتحدثون اللغة العربية ويدينون بالإسلام.

ولما كان العرب أقرب إلى البربر في شمالي أفريقيا، سواء في اللغة أو الشكل من اليونان والرومان، تمكنوا من جمعهم في الحضارة الإسلامية التي أصبحت عميقة الجذور وأكثر قدرة على الانتشار صوب الجنوب من حضارة البحر المتوسط.

شمالي أفريقيا وغربيها إبان العصر الإسلامي

إن أعظم ما حققه الإسلام جاء بعد تفكك الإمبراطورية العربية. وفي الواقع تمكن العرب من كشف مقدرة الأفريقيين للاستجابة والتطور لتحقيق أهدافهم. فقد كان العصر منذ عام ٨٠٠ إلى عام ١٣٠٠ عندما كانت الحضارة الإسلامية لا تنافسها أي حضارة في أي بقعة على الأرض ولا تجد نظيراً لآراء المسلمين وأفكارهم وفنهم وعلومهم، على الرغم من ذلك لم يخل من تناول بعض دويلات أفريقية، فقد أدى البربر دوراً رئيساً في تاريخ شمالي أفريقيا وغربيها.

وللوصول إلى أسباب هذا التطور يجب الرجوع إلى الانشقاق والتصدع الذي أصاب الإسلام، فمن المسلم به أن العباسيين وصلوا إلى الحكم بمعاونة الشيعة ولكن ما إن نصبوا أنفسهم خلفاء للمسلمين جميعاً حتى حطموا ذلك السلم الذي ارتقوه إلى الحكم حتى لا يرتقيه منافسوه. ولكن الشيعة التي أفلتت من الاضطهاد ضاعفت من مجهوداتها ونشاطها.

وفي نهاية القرن التاسع، أرسل أحد دعاة من اليمن إلى المغرب وهناك نجح مع الفاطميين الذين كانوا دائماً ناقلين على أي استقرار. وفي سنة ٩١٠ نصب نفسه خليفة، وبذلك أفصح عن نواياه التي تحطت مجرد الزعامة وسمى عائلته بالفاطميين وانتقلت عاصمتهم من قيروان صوب (المهدية)

الحصن الساحلي وكان الفاطميون مقتنعين بأن غزو مصر في ذلك الوقت فكرة قيمة ويجب أن يكونوا جيشاً قوياً وأسطولاً بحرياً.

وفي سنة ٩٦٩، بدأ غزو مصر ثم اعترفت سوريا والحجاز بالخليفة الفاطمي المعز الذي وصل إلى القاهرة في ٩٧٣ واتخذها عاصمة لدولته. ولم يحضر المعز معه حاشيته وكنوزه فحسب، بل أحضر معه أيضاً رفات أجداده وأصبح البربر حكاماً للعرب في سوريا وأجزاء من الجزيرة العربية. واستمر حكم الفاطميين حتى سنة ١١٧١. وكما سيأتي، فقد الفاطميون بلاد المغرب كما انسلخت سوريا من الدولة التي كانت مهددة بغزو جيوش الروم والتي كانت تحاول يائسة استعادة إمبراطوريتها. ثم هاجم الأتراك السلجوقيون سوريا وزحف الأتراك شرقاً حتى استولوا على بغداد في سنة ١٠٥٥ ودخلوا دمشق في سنة ١٠٧٦. وفي عام ١٠٩٦ ظهرت الجيوش الصليبية في الميدان وكانت الجيوش التركية تهدد مصر. لكن ظهر صلاح الدين الأيوبي سنة ١١٧١ وأنشأ دولة الأيوبيين.

ومنذ ذلك التاريخ، أدت مصر خدمات جليلة للقارة الأفريقية؛ إذ كانت بمثابة الدرع الواقى ضد الغارات الخارجية واستمر حكم الأيوبيين حتى سنة ١٢٥٠ وكان الجيش يتكون من المماليك الذين كانوا يستجلبون من أسواق وسط آسيا.

وخلال حكم بيبرس من عام ١٢٦٠ إلى عام ١٢٧٧ وقلاوون من عام ١٢٧٩ إلى عام ١٢٩٠ لم يستطع المغول دخول أفريقيا كما تم طرد الصليبيين نهائياً. ومنذ نهاية القرن الرابع عشر بدأ ينخر السوس في قوة

المماليك، وإن كان مظهر النظام يبدو عظيمًا.

وكرثت المشاحنات والمنازعات بين المماليك حول السلطة أول الأمر حتى أودت بنظم الري والزراعة كما انهارت التجارة واقتصاديات البلاد.

وكان المعز قد ترك خلفه في المغرب- عندما زحف إلى مصر- (سنهاجا) الذي أعلن استقلاله وما كاد يفعل ذلك حتى فقد سيطرته على البلاد.

أرسل الفاطميون عددًا من قبائل البدو ممن كانوا مثار تعب لهم في مصر العليا، وعلى رأسهم بنو هلال، فوصلوا بلاد المغرب سنة ١٠٦١ ولم يكن بنو هلال على قدر كاف من الثقافة الإسلامية وقد وصف ابن خلدون المؤرخ العربي العظيم، وهو تونسي المولد، الهلاليين بأنهم أسراب من جراد لا تُبقي ولا تذر.

إن اتصال العرب والإسلام من ناحية مع شعب الصحراء الكبرى والسودان من ناحية أخرى لا يحتاج إلى دلائل كثيرة ولكن خلال حكم الأمويين أغارت جماعات من العرب على فزان وعلى جنوبي مراكش. كما اتصل العرب في القرن التاسع بغانا وكانم وبعد قرنين دخل ملوك كانم في الإسلام وذلك بسبب اتصاهم بمصر. ولكن قبل غارات الهلاليين لم يكن عدد العرب في المغرب كافيًا بحيث يمكنهم السيطرة على الصحراء الكبرى إذ كانوا يميلون إلى ترك الصحراء ومسؤولية المواصلات في الصحراء إلى الطوارق كما فعل الرومان، ومن قبلهم دولة قرطاجة.

وخلال القرن الحادي عشر، كانت حركة الدخول في الإسلام نشطة بين قبائل الطوارق التي كانت تتحكم في طريق القوافل بين مراكش وغانا

وكان لهذا تأثير عظيم على المغرب والسودان الغربي.

وتبدأ القصة التقليدية التي يرويها ابن خلدون وغيره من المؤرخين المسلمين بتأدية حاكم الصحراء الكبرى (سأهاجا) فريضة الحج وعند عودته أحضر معه بعض الفقهاء وعلى رأسهم ابن يوسف ليعلم شعبه الكتاب والحكمة. وفي أول الأمر لم يقبل الطوارق تعليم ابن يوسف بل أكره على الذهاب إلى الرباط حيث أخذ في تعليم بعض الصفوة هناك. وكان ذلك هو بدء قيام المرابطين - نسبة إلى الرباط - وما إن أخذ مذهب المرابطين ينتشر بين قبائل سأهاجا حتى هبوا من الصحراء لغزو الشمال والجنوب: جناح بقيادة أبي بكر ليتجه صوب الجنوب نحو غانا، أما الجناح الآخر بقيادة ابن طشفين ليتجه صوب مراكش في الشمال، وما إن جاء عام ١٠٦٩ حتى استولوا على المنطقة وتقدموا بعد ذلك إلى الشرق حتى حدود دولة سأهاجا في شرقي المغرب وفي سنة ١٠٨٦ استجاب ابن طشفين إلى نجدة مسلمي أسبانيا وفي عام ١١٠٣ كان جميع مسلمي أسبانيا تحت إمرة المرابطين.

لقد حقق المرابطون في المغرب أمورًا عظيمة وأظهروا للشعب أنهم سيخلصوهم من الحكام الفاسدين وبذلك جمعوا الزكاة وأقاموا إمبراطورية عظيمة في النصف الغربي من المغرب ونعموا في الرفاهية، وبذلك فقدوا الإيمان والحماس الحربي وارتباطهم بأيام الصحراء، ومن ثم بدوا للمراكشيين كأنهم غرباء يجرمون الشعب حرته وينعمون بأموال الشعب، وقد نادى ابن تومارة أحد شيوخ جنوبي مراكش المرابطين الذين كانوا في قرارة أنفسهم من المنكرين وحدة الله وسرعان ما وجد آذانًا صاغية لدى قبائل البربر المنتشرة في جبال أطلس.

وكانوا فيما مضى أعداء سائهاجا ولكنهم في حاجة إلى وحدة الصف. وفي سنة ١١٢٥ أعلن ابن تومارة أنه المهدي وفشل المرابطون في أن يتخذوا ضده أي خطوة حازمة واكتسبت دعوته التأييد وزاد عدد الموحدين بين قبائل الجبال المعادين لسائهاجا. وفي عام ١١٤٧ نصب خليفته عبد المؤمن سيدًا على مراكش وخليفة لها.

وعلى الرغم من تولي الموحدين أمر أسبانيا بعد المرابطين، فإن عبد المؤمن كان يرى أن الخطر الأعظم على حكمه لا يأتيه من المسيحيين في الشمال بل من الشرق. وصل عبد المؤمن في غزواته إلى تونس سنة ١١٥٩ وبذلك دان المغرب كله لحكم البربر كما أصبح المغرب قوة إسلامية رئيسة بين دول البحر المتوسط، وخلف الموحدون بمعاونة الطبقة المتعلمة في المغرب مدنًا جميلة، مثل: مراكش وفزان وتلمسان والرباط؛ مما اضطرهم إلى فرض الضرائب للإنفاق من حصيلتها على هذا التعمير والإنشاء. وكان عبد المؤمن من القوة بحيث استطاع أن يجعل الخلافة وراثية في سلالته وأثبت خلفاء الموحدين حتى ١٢١٣ كفاية ومقدرة على الحكم.

ولما كان الموحدون يفرقون بين تابعيهم من المعمورة ومن البربر وظهر أثر تلك التفرقة والتمييز بين الأتباع عندما تهددت إمبراطوريتهم بغزو المسيحيين في أسبانيا ومن البدو في وسط المغرب. فأراد الخليفة محمد الناصر عام ١١٩٩ - ١٢١٣ أن يعالج الخطرين فعين نائبًا من الحافصيين - إحدى العائلات البارزة في الموحدين - ليتولى الولاية على الجزء الشرقي حتى تونس. ولسوء حظ الموحدين أن الحافصيين حققوا نجاحًا باهرًا، وبعد هزيمة البدو أصبحت تونس تحت حكم الحافصيين أكثر استقرارًا بالمقارنة

مع الجزء الغربي وأكثر رخاء. وفي عام ١٢٣٠ عقدت دولة الحافصيين اتفاقيات تجارية أوروبية كما نجحوا في أن يحولوا أكثر التجارة العابرة للصحراء لمصلحتهم.

أما في الغرب، فقد عانى الموحدون من هزيمتهم أمام المسيحيين في أسبانيا سنة ١٢١٢ التي كانت بداية النهاية لحكمهم ليس في أسبانيا فحسب، بل في مراكش وتفرق شملهم وانقسموا إلى قبائل.

انتهت دولة البربر وتفككت وحدة المغرب التي كانت مفروضة عليهم. فقد انقسمت إلى ثلاثة أقسام بقيت حتى يومنا هذا. فاستمر حكم الحافصيين مزدهراً حتى سنة ١٥٧٤ في تونس وينعمون بالرفاهية التي أغدقتها عليهم الزراعة والتجارة مع جنوبي أوروبا والسودان.

وفي الغرب قامت مراكش تحت حكم المارينية ثم تلاهم الوطاسيين من عام ١٤٦٥ إلى عام ١٥٥٤ وقامت بينهم الدولة الثالثة، وهي الجزائر.

أما السودان الغربي، فقد بدأ المرابطون هناك في الزحف على غانا عام ١٠٦٢ واستولوا على العاصمة بعد مقاومة عنيفة استمرت حتى عام ١٠٧٦، ولكن سرعان ما تنازعا على الغنائم وبذلك تمكنت غانا خلال أعوام قليلة أن تستعيد استقلالها وكل قوتها السابقة.

وقد اضطرت التجارة عبر الصحراء الكبرى بفعل انقسام الموحدين؛ الأمر الذي أثر تأثيراً سيئاً على اقتصاد البلاد. كما لم تسلم زراعة أراضي الساحل من القبائل الرحل الذين كانوا يجوبون الصحراء ومعهم أغنامهم وماعزهم.

وإزاء تلك الكوارث الاقتصادية، بدأ تفكك دولة غانا إلى قبائلها التي كانت تتكون منها الدولة فيما مضى، ولكن على الرغم من ذلك. لم تمت فكرة الدولة في السودان الغربي، بل اندفعوا صوب الجنوب نحو أرض أكثر صلاحية للزراعة بعيداً عن الصحراء وعن هجمات رعاها المخربة. وتكونت بذلك دولة مالي تحت حكم ساندياتا الذي حكم من عام ١٢٣٠ إلى عام ١٢٥٥.

وكما يبدو، فإن ساندياتا كان وثنيًا ولكنه وخلفاؤه قدروا المزايا السياسية والاقتصادية التي تعود عليهم وعلى دولتهم إذا ما اعتنقوا الإسلام. ومن المعلوم أن ملوكهم كانوا يستعينون بمستشارين مسلمين وقد ترتب على غزو الموحددين الترغيب في الإسلام بين السودانيين أنفسهم ويبدو أن ساندياتا آمن بالإسلام. وخلال تاريخ مالي العظيم حتى نهاية القرن الرابع عشر، كان خلفاء ساندياتا ويلقبون (بمانسا) أي الإمبراطور من المسلمين بدون شك ومنذ ذلك التاريخ كانت أغلب دولة السودان الشرقي يحكمها مسلمون.

ولعل أهم ميزة حققها الإسلام لشعوب شرقي أفريقيا؛ أنه ضمن لهم كيانًا مضمونًا مع الحكومات وتجار شمالي أفريقيا الذين كانت نواياهم الحسنة أمرًا مهمًا لرفاهية ورخاء السودان، إذ كان تجار السودان منذ القرن الثالث عشر من المسلمين. وبذلك نشروا الدعوة الإسلامية في السودان الغربي.

وقد كتب ابن بطوطة بعد أن تجول داخل مالي منذ عام ١٣٥٢ إلى عام ١٣٥٣ أن شعب مالي قلما يجيد عن العدل ويفزع من الظلم أكثر

من الشعوب الأخرى ولا تأخذ سلطانهم أي شفقة أو رحمة بمن تثبت إدانته في اقرار ظلم والأمن مستتب غاية الاستتباب ويأمن المسافرون أو المقيمون فيها حيث لا يخشى أحد منهم اللصوص أو قُطَاع الطريق.

وأخذ يسوق البراهين على ازدهار التجارة والزراعة. وقبل رحلة ابن بطوطة بسنوات، قام الإمبراطور موسى الذي يعتبر أعظم أباطرة مالي وأحسنهم بأداء فريضة الحج كبقية أسلافه ومر في طريقه بالقاهرة وقد ترك أحسن الأثر في القاهرة. كما جلب كمية من الذهب أدت إلى خفض سعره في القاهرة وقد رفع الإمبراطور موسى بهذه الزيارة من مركز مالي إلى مصاف الدول الكبرى في ذلك الوقت.

وهكذا أصبح السودان الغربي جزءاً من العالم العربي عُرف بكثرة مساجده ومدارسه التي كان يؤمها الشيوخ وطلاب العلم من الدول الأخرى وقدموا مساكنهم للطلبة والمسافرين. كما ارتبط السودان الغربي بالتجارة مع شمالي أفريقيا.

شمال شرقي أفريقيا وشرقيها

خلال العصور الوسطى والعصر الحديث

لم ينتشر الإسلام في شرقي أفريقيا بالسرعة التي انتشر بها في مصر. وعلى الرغم من أن الدولة المسيحية في أكسوم بالحبشة كانت دائمة الإغارة على جنوبي الجزيرة العربية حتى ليلة مولد الرسول الكريم، فإنها تركت في سلام عدة قرون بعد ظهور الإسلام. وفي القرن السابع، انتهز المسلمون فرصة ضعف الدولة فاستولوا على جزيرة (دحلق) المجاورة وعلمنا من كتاب العرب في القرنين التاسع والعاشر، أمثال اليعقوبي وابن حوفل، أنه حتى هذه الآونة كانت الحبشة لا تزال تسيطر على معظم ساحل البحر الأحمر في مواجهة اليمن وامتد نفوذها إلى خليج عدن حتى زيلع في الساحل الشمالي للصومال. وكانت مجموعات من تجار المسلمين تشغل الأراضي الساحلية وخاصة الموانئ ويدفعون الضرائب لملك الحبشة ولم يعتبر المسلمون أن الحبشة أرض للجهاد.

وبينما كان ظهور الإسلام نقطة تحول في تاريخ الحبشة، فإن هذا لم يحدث إلا بعد وقت ليس بالقصير. فقد قطعت دولة الإسلام على الحبشة علاقتها بخلطائها من دول البحر المتوسط ولم تقم حروب صليبية أو جهاد في شرقي أفريقيا؛ وسبب ذلك أن كنيسة الحبشة كانت تتبع الكنيسة

المصرية وبذلك استفادت كنيسة الحبشة من استقرار المسيحية في مصر.

وخلال العصور الوسطى وعصر الصليبيين، كان قساوسة الحبشة من القاهرة، وكان حجاج الحبشة لبيت المقدس يمرون بمصر رافعين أعلامهم ويدقون الطبول وكانوا يتوقفون لإقامة الشعائر الدينية. وفي الواقع أن صلاح الدين - قاهر الصليبيين - هو الذي أهدى كنيسة القدس للحبشة لتكون مركزاً دينياً لهم.

ولم تأت كارثة الحبشة من مسلمي الشمال بل من الوثنيين في الجنوب. وتفاصيل تلك الأزمة غير معروفة لنا - أنه خطاب واحد الذي بقي ليكشف بعضاً من الغموض عن هذه الكارثة والخطاب لأحد ملوك الحبشة لأخيه ملك النوبة في أواخر القرن العاشر، يروي له فيه مأساة دولية مؤلمة تحولت مدنها إلى خرائب وأصبحت خاوية على عروشها بعد أن كانت تنعم بالحياة بسبب غارات الدولة الوثنية المجاورة.

ويحتمل أن تكون تلك الدولة هي دولة أجاو في دامت على النيل الأزرق. ثم قامت أسرة من الملوك بالنهوض بالدولة مرة أخرى عرفوا بملوك زاجوي وعاشوا في تقشف داخل معسكرات وأخذت الدولة تمتد جنوباً حتى ضمت (أمهرا ولاستا وجوجام وداموت).

وكان التوسع صوب الجنوب هو الذي سمح بانتشار الإسلام من ساحل البحر الأحمر إلى الداخل وعلى امتداد الحدود الشرقية للدولة المسيحية. ومنذ ابتداء القرن العاشر، قامت مجموعة من الولايات الإسلامية من ميناء زيلع وتوجه شمالاً على طريق التجارة في وادي حواش

وتتبع السكة الحديدية حتى أديس أبابا وكانت تحكم هذه الولايات أسرة صومالي وتناجر في الرقيق والعاج والذهب.

ولم يهدد وجود تلك الولايات الإسلامية الدولة المسيحية المجاورة لها حتى جاءت أسرة (سولومونيك) وبدأت تتخذ موقفاً عدائياً من المسلمين في القرن الثالث عشر ونجحت تلك الأسرة في إخضاع المسلمين لضريبة ودية، وذلك في القرن الرابع عشر، كل هذا ولم يصل بعد العداء إلى حرب دينية سافرة.

وفي عام ١٤١٥ قتل الأحباش ملك الولايات الإسلامية وانسحبت فلول المسلمين إلى اليمن حيث أعادوا تنظيم أنفسهم وجمع شملهم وعادوا إلى أقصى الساحل الشرقي للصومال وأقاموا دولة (عادل) مصممين على الجهاد ضد الحبشة. وفي هذه الآونة كان العثمانيون قد جلبوا إلى مصر الأسلحة النارية والمدفعية ونجحوا في الوصول بها إلى الجنوب في موانئ البحر الأحمر وفي بلاد العرب، ووجدوا في دولة (عادل) جموعاً متحدة من المسلمين وعلى استعداد لاستعمال تلك الأسلحة ضد الأحباش، وكادوا يقضون على دولتهم لولا تدخل البرتغاليين في آخر لحظة سنة ١٥٤٢، إذ تدخلت قوة اسكتشافية برتغالية لتحويل دون قضاء دولة عادل الصومالية والمسلحة بالأسلحة التركية على الدولة المسيحية في الحبشة، وقد جاهدت البعثة البرتغالية خلال ما يقرب من مائة سنة لتخضع الكنيسة الحبشية لكنيسة روما دون جدوى. ويعتبر هذا النشاط الوحيد الذي قامت به البرتغال في شرقي أفريقيا حتى شمال نهر زمبيزي ثم وجهوا نشاطهم نحو الجزر والمدن الساحلية مثل موزمبيق وزنبار وما ومومباسا وجزر لامو

والمحصّر هذا النشاط في استغلال ذهب زامبيزي، وكانت قوافل الهند الشرقية تبحر من موزمبيق إلى جوا وبعد استعمار البرتغال ببضع سنوات تحول هذا إلى أوروبا.

وفي عام ١٥٩٣، أقام البرتغاليون قلعة في مومباسا وزودوها بحامية للسيطرة على الساحل مع ملاحظة أنهم طُردوا عام ١٦٢٢ من الخليج الفارسي، ثم بدأت عمان في الإغارات المستمرة على الساحل الشرقي حتى زنبار. وفي عام ١٧٠٠، خرج البرتغاليون نهائيًا من شمالي أفريقيا وزنبار وتمكنوا من الاحتفاظ بروديسيا وعاد بذلك الاتصال الثقافي والحضاري للإسلام بأفريقيا الشرقية.

وشهد القرن الثامن عشر اندماج ولايات الساحل الشرقي تحت حكم العرب بزعامة (عراي) أمام عمان ومن هذه القواعد بدأ التوغل في أواسط أفريقيا.

وعلى الرغم من قلة الآثار للقرون الخمسة الأولى للإسلام، فإن هذه الأدلة على قلتها تشير بوضوح— منذ منتصف القرن الثالث عشر حتى قدوم البرتغاليين في نهاية القرن الخامس عشر— إلى الرخاء الذي كان ينعم به الساحل الشرقي؛ فعلى طول الساحل الصومالي وكينيا وتنجانيقا بنى المسلمون أبنية من الحجر عليها سمات البذخ كانوا يحضرون إليها الحجارة الفاخرة من سيام والخزف من الصين وصك السلاطين النقود من النحاس، ولا يوجد تفسير مقنع عن أسباب هذا الرخاء ومصدره. هل مثلاً اكتشفت موارد جديدة في شرقي أفريقيا؟ وقد عرفت (ماليندى) ومباسا منذ القرن الثاني عشر بوجود مناجم

غنية من الحديد الخام الذي كان يصدر إلى الهند لتصنع منه السيوف والنصال والخنجر الصلب واختصت مقديشيو بصناعة الغزل، فكانت تنتج نسيجاً قطنياً خشناً وأقمشة من وبر الجمل للسوق المصرية. وبدون شك كانت تجارة الرقيق والعاج هي التجارة الثابتة للتصدير على طول الساحل.

وكان القرن الثالث عشر يتميز بالنهضة الثقافية والدينية، فدخل الإسلام جدياً في الهند وكذلك في إندونيسيا والملايو وجاوه وسومطرة. ومن ثم انتقلت تجارة المحيط الهندي إلى أيدي المسلمين وأخذ مسلمو شرقي أفريقيا في الإكثار من بناء المساجد والمقابر على طول الساحل.

ولا يعتقد وجود تبادل تجاري بين الساحل الشرقي ووسط أفريقيا، أما في شمالي منطقة قبائل ناتو فتشير الدلائل إلى أن الساحل الصومالي وخاصة بعد اعتناقه الإسلام تبادل التجارة مع الداخل - مثل منطقة جالا - جنوبي الحبشة والتي تقطنها القبائل الوثنية.

ولا يبدو أنه كان هناك اتصال بين ساحل زنبار ومنطقة البحيرات التي كانت أكثر المناطق ازدحاماً بالسكان في ذلك الوقت وحيث تشير الدلائل الأثرية إلى قيام ولايات منظمة على الأقل في القرنين الثالث عشر والرابع عشر.

والسبب في ذلك هو وجود حزام من الجفاف وأرض وعرة لا تصلح للزراعة تفصل بين الساحل ومنطقة البحيرات. وظل الحال كذلك حتى القرن الثاني عشر عندما اندفع شعب بانتو من تانجانيقا إلى جنوبي منطقة البحيرات ليزرعوها؛ وبذلك فتح طريق التجارة لأول مرة بين الساحل ووسط أفريقيا.

ولايات غينيا

ما زال تاريخ غينيا الأول غامضًا ولم يتحدث عنه المؤرخون العرب الذين كتبوا عن السودان بين القرنين الثاني والخامس عشر، وبعد ذلك بدأ المؤرخون الأوروبيون يكتبون ولكنهم لم يتوغلوا في تاريخ أفريقيا إلا في القرن التاسع عشر.

وعلى ذلك، فكل المعلومات المسجلة عن الأحداث في الداخل لا تعدو إلا أن تكون روايات سماعية تناقلتها الأجيال ويعتمد المؤرخون في تأييد تلك الروايات على التقاليد والعادات المتبعة بين الأهالي.

ومن الواضح أن غينيا لم تبدأ في الدخول في تشكيلات نظامية على نط ولايات السودان إلا في القرن الثالث عشر. إن ولايات غينيا غربي نهر فولتا تتشابه مع الممالك السودانية كما تتشابه مع غانا ومالي. أما الولايات التي تقع شرقي نهر فولتا فتتشابه مع كانم وهوسا، وكما تروي لنا الأساطير عن أصل ولايات غينيا الشرقية والتشابه الملحوظ في نظامها السياسي تشير إلى أن نظام الممالك السودانية الذي انتشر جنوبًا وغربًا يرجع في أصله إلى نظام كانم القديم.

وإن المنطق ليدل على أن مهارة شعوب السودان في الزراعة، إلى جانب النجاح الذي أحرزوه في إقامة دولة مستقرة تحكم مساحة شاسعة

تقوم بالتجارة العريضة، كل ذلك نتج عنه ازدياد مضطرد في التعداد؛ ما أدى إلى الزحف نحو الغابات واستغلالها وساعد على ذلك استجلاب نباتات جديدة تصلح للطعام من جنوب شرقي آسيا.

إن كثيراً من شعوب الولايات التي عرفت مثل (آكان) و(يوروبا) والذين يعتبرون الآن سكان غابات نشأوا أصلاً في شمالي الغابات، وأولى ولايات آكان كانت (بونو) و(باندا) أقامت في شمالي ساحل الذهب خلال القرن الثالث عشر. وأول امتداد لولاية آكان نحو الجنوب تجنبت فيه الغابات قدر المستطاع، فاتجهت شرقاً نحو وادي نهر فولتا الذي قادم لأضيق منطقة غابات إلى الساحل حيث الحضرة ولم تقتحم الغابات نفسها حتى القرن الخامس عشر. وكانت آيف المدينة الفاصلة بين الذين أقاموا ولايات يوروبا وأسرة (بنين) التاريخية. وفي القرن السابع عشر وصلت يوروبا إلى الذروة السياسية واعتمدت على الجنوب - مثلها في ذلك مثل ولايات السودان - التي تعتبر رمزاً لقوة الحاكم وإن كانت لا تصلح لحرب الغابات.

وهذا دليل على أن منشأ الولايات لا بد أن يكون من السودان حيث اعتمدت على الجنوب من قبل كما أن تقاليد بنين المتوارثة تدل على أن الأسرة الحاكمة كانت من بين مهاجري آيف منذ ثلاثمائة سنة قبل وصول البرتغاليين ويحتمل أن يكون ذلك في بدء القرن الثالث عشر.

ولشعب غينيا في ذلك الوقت نظام اجتماعي خاص، فيعيش الناس في منشآت جماعية حول بيوت ملوكهم وبيوت رؤسائهم وتختلف حجم

المنشأة في القرية عنها في المدينة، حيث يعيش كبراء القوم في أجنحة خاصة حول مقر الملك. كما كان يخصص جزءًا للغرباء ينزلون فيه.

وفي الولايات الشرقية وبخاصة في أوروبا، كانت صورة الحياة فيها تقترب من الحياة في ولايات (هوسا) في الشمال وكانت نواة الولاية عبارة عن مدينة يحيطها حد يضم داخله مساحة من الأرض تكفي لإقامة الأهالي وأحيانًا تكفي لإطعامهم بما تنتجه زراعتها في حالة الطوارئ، وأغلب مدن غينيا بقيت بعيدة عن الأوروبيين حتى القرن التاسع عشر، فيما عدا (بنين)، فإن زوارها خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر قرروا اعتبارها لا مدينة كبيرة فحسب، بل تضارع معظم مدن أوروبا في ذلك الوقت وهذا ما قرره المؤرخ الهولندي سنة ١٦٠٢.

(إن المدينة تبدو كبيرة وعندما تدخلها تسير في طريق عريض - ليس مرصوفًا - يبلغ اتساعه سبعة أو ثمانية أضعاف شارع ورمز في أمستردام. هذا الشارع يمتد في استقامة دون أي انحناء وطول هذا الشارع ميل على جانبيه الضواحي، ودخلت على سهوة جواد من بوابة فرأيت سورًا عاليًا وخندقًا عريضًا خارجه وعندما تكون في هذا الشارع ترى شوارع أخرى واسعة مستقيمة وتقوم المنازل في هذه المدينة على نظام جميل مثل منازل هولندا؛ الغرف مربعة وسقفها مفتوح في المنتصف ليسمح للهواء والضوء بالفاذ).

وقبل ظهور الأوروبيين كانت هناك شبكة طريق للتجارة تربط المدن والقرى وجميع غربي أفريقيا تقريبًا بين الصحراء الكبرى والساحل وكانت

تقام الأسواق المحلية بانتظام ولكل سوق يوم خاص حتى لا تدخل الأسواق في منافسة فيما بينها، كما كانت البضائع في تلك الأسواق لا تخرج عن الأطعمة المتبادلة.

أما تجار (ماندي) و(هوسا) و(يوروبا)، فإنهم قاموا بالتجارة الدولية وهذه التجارة تتعلق وجودًا وعدمًا بوجود الدولة أو زوالها، وترك التجار المنطقة لوعورتها وأقام فيها عدد قليل من السكان هرعوا إليها من المدينة. ولذا فقد بقيت تلك المنطقة غير أهلة بالسكان وهي المعروفة الآن بلبيريا. ولم تكن التجارة الخارجية بالأمر الضروري في معظم الأحيان، بل كانت كمالية أكثر منها ضرورية. حيث كانت الجماعات تكفي نفسها سواء في الزراعة أو المنتجات الأخرى. فضلاً عن أن تكاليف النقل كانت باهظة، ففي الغابات كانت وسيلة النقل هو الحمل على الرأس؛ إذ أن النقل على الدواب كان متعذراً بسبب الحاجة إلى العلف ووجود ذباب التسي تسي. لذلك كانت التجارة الخارجية مقصورة على الملوك ورجال البلاط الذين يستطيعون تحمل النفقات والذين لديهم من الأتباع ما ينتجون طرفاً من التجارة.

ثم قام نوع جديد من التجارة وهو تجارة المواشي والخيول من السودان إلى غينيا. أما غينيا، فإنها كانت تصدر التبغ وجوز الكولا والعاج، وإن كان لم يصبح مهماً في التجارة إلا بعد تصديره إلى أوروبا حتى أن الجزء الساحلي الذي يقع غربي ساحل الذهب سُمي بساحل العاج، أما الأقمشة فكانت غينيا تستورد معظمها من السودان حيث كانت تنسج هناك. هكذا لم يصبح التعامل في الرقيق تجارة إلا فيما بعد وإن كان من المسلم به

أن الحمالين كانوا من العبيد الذين كانوا يستجلبون من جنوبي السودان. ونشطت تجارة الرقيق على الساحل عندما ازداد الطلب على الرقيق من أوروبا في القرن السادس عشر وكانت كل قرية تقريباً - من قرى غينيا-متصلة بتجارة معينة أو أكثر مع الحضارة الإسلامية في السودان وشمال أفريقيا، وعندما وصل الأوروبيون إلى ساحل غينيا عن طريق البحر وجدوا الميدان خصباً لنشاطهم التجاري.

عصر الأسلحة النارية وتجارة الرقيق

١ - شمالي أفريقيا وغربيها

كان نتيجة انتشار الدين الإسلامي في الثلث الشمالي للقارة دخول جزء كبير من أفريقيا- أكثر من أي عصر من العصور- في التاريخ الإنساني.

وفي الوقت نفسه أصبح البحر المتوسط- وهو مكان مناسب للقاء الأفريقيين والآسيويين والأوروبيين والقاء علومهم وأفكارهم- هو الحد السياسي والنموذجي بين القوى الإسلامية والمسيحية. ولم تخسر أفريقيا من ذلك إلا القليل، بل إن ما كسبته من الحضارة الإسلامية يفوق ما فقدته من عدم اتصالها، وعلى كل حال لم يرق البحر المتوسط حائلًا أو ستارًا حديدياً؛ فقد حمل الصليبيون كما حمل البحارة الإيطاليون تجارتهم وتجارة أوروبا إلى مصر والمغرب وتبادلت المنفعة ثم ازدادت تجارة أوروبا بفضل تجار البندقية الذين حققوا نجاحًا أكثر من منافسيهم في توطيد العلاقات الطيبة مع المسلمين واستمرت صادرات أفريقيا، بما في ذلك الذهب، وكذلك صادرات آسيا عن طريق مصر تصب في أوروبا.

وظهرت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر قوى أخرى جديدة مؤثرة في أفريقيا تولدت من اتحاد التعاون الاقتصادي مع الشؤون

العسكرية والحربية وأصبحت أفريقيا الشمالية تمثل الحاجر الشمالي للقارة أكثر من أي وقت مضى.

ودخلت أجزاء أخرى من القارة في دائرة النشاط الأوروبي، إذ زاد طلب الأوروبيين للرقيق. كما تلقت أفريقيا مزيداً من الأسلحة النارية التركية والأوروبية التي أدت في النهاية إلى اختلال ميزان القوى بين أقطار أفريقيا.

وأول تلك القوى التي ظهرت أسبانيا والبرتغال في غربي أوروبا وأخذتا في مطاردة المسلمين عبر مضيق جبل طارق بعد أن جاهدتا طويلاً في حرب مريرة لتخليص شبه الجزيرة من الإسلام. وعلى الرغم من النجاح الذي أحرزه شعب الأندلس ضد المسلمين، فإنهم عجزوا عن هزيمة مراكش.

وفي نهاية القرن السادس عشر تجمع المراكشيون حول الأسرة الحاكمة (السعديين) كنتيجة لهجمات البرتغاليين عليهم. وعلم البرتغاليون أن وراء الصحراء الكبرى تقع غينيا أرض الذهب وأن تجارة وملاحة العرب البحرية تصل إلى شرقي أفريقيا، كما علموا من العرب أن القارة يحيطها البحر. شجعت هذه المعلومات إلى جانب المعاونة الفنية للبحارة الإيطاليين على فك الحصار الإسلامي بغزو أفريقيا بحرياً. وبذلك تغنم البرتغال ذهب غينيا وتتمكن من تحطيم سيادة المسلمين على تجارة المحيط الهندي وتحقيق للبرتغال ربحاً وفيراً باستيراد احتياجاتها في المواد الاستهلاكية من آسيا، وأهمها التوابل، وتبيعها بأسعار لا يقوى البندقيون على منافستهم فيها، فضلاً عن القوى التي تعود على البرتغال فيما لو تحقق هذا الحلم.

لاح هذا الحلم في سنة ١٤١٥ وأخذ ينمو ويتجسم تدريجيًا وحقق البرتغاليون- الذين حنكتهم صناعة صيد السمك في المحيط الأطلنطي- أول اتصال مع أفريقيا عام ١٤٤٤-١٤٤٥ عندما وصلوا الرأس الخضر (تقع في غربي أفريقيا بين نهرى سنغال وجمبيا) وبعد ذلك بقليل نزلوا إلى ساحل الذهب سنة ١٤٧١ بعد استعمارهم لجزر الرأس الأخضر التي تبعد ٤٠٠ ميل عن الساحل الغربي واتخاذها قاعدة للتجارة مع مالي.

ولما اكتشفوا ثروة غينيا من الذهب، بدأوا تشييد الحصون والقلاع على الساحل لصد المغيرين الأوروبيين. كما أتموا اتصالهم في ساحل بنين والكونغو، وبذلك تحققت لهم الفرصة لتوسيع تجارتهم وزيادة نفوذهم. وفي عام ١٤٨٨ تمكن بارتلو ميوديز من الوصول إلى رأس الرجاء الصالح وتمكن بيدرو دا كوفيلهان من الوصول إلى الهند والحبشة بواسطة الطريق التقليدي المعروف وعندئذ اتفقت مصر مع البندقية للانقضاض بحريًا على البرتغال في المحيط الهندي، ولكن انهزم الأسطول سريعًا في موقعة ديو سنة ١٥٠٩. وبذلك انطلقت يد البرتغاليين للتوغل في أفريقيا من أي نقطة تشاء سواء على الساحل الغربي أو ساحل البحر الأحمر كما سيطرت على تجارة المحيط الهندي.

بدأت البرتغال تفقد تلك السيادة عندما ظهر العثمانيون الأتراك الذين كونوا خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر قوة عسكرية هائلة في آسيا الصغرى والذين احتلوا مصر سنة ١٥١٧. وباحتلالهم مصر تمكن الأتراك من التقدم غربًا نحو المغرب وكذلك نحو الجنوب والجنوب الشرقي حيث البلاد الواقعة على ساحل البحر الأحمر واستطاع الأتراك تكوين

أسطول بحري لا يقل قوة عن جيوش البرتغال معتمدين في ذلك على بحارة من اليونان والجزر اليونانية، ثم أخذ الباشوات الأتراك يفتدون القاهرة بانتظام وإن كانت القوى الفعلية في أيدي المماليك وتدهورت الزراعة في مصر في عصر الأتراك وأصبحت طبقة الجنود التي دخلت حتى الشلال الثالث على نهر النيل هي الطبقة المتحكمة.

لم يستطع الأسطول التركي تقييد حرية الأسطول البرتغالي في المحيط الهندي، لكنه تمكن على الأقل من منع الأسطول البرتغالي من دخول البحر الأحمر وقد باع الأتراك الأسلحة النارية في أفريقيا وقويت بذلك الشعوب الإسلامية.

وفي بادئ الأمر، لم يكن لتجارة الأوروبيين تأثيرا كبيرا على تجارة غينيا وكانت احتياجات أوروبا من المواد الخام للصناعة عبر البحار عبارة عن العقاقير والعمور والمصنوعات الاستوائية مثل التوابل والسكر. ولم تكن شعوب أفريقيا مدربة لتصنيع هذه الخامات وإعدادها للتصدير مثلما تفعل آسيا. وقد وقفت حرارة الجو والأمراض وسوء المواصلات حائلاً دون توغل الأوروبيين لأعداد ما يحتاجونه للتصدير. وقد أدخلت الزراعة في أفريقيا الغربية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر في السواحل والجزر المقابلة للساحل. وقد نقل الإسبان نظام الزراعة من جزر كناريا إلى جزر الهند الغربية كما نقلها البرتغاليون من جزر الرأس الأخضر وخليج غينيا إلى البرازيل.

وأما من ناحية التجارة فلم تكن أفريقيا الغربية تقدم غير العاج

والذهب. وفي القرن الثاني عشر نقص المصادر من العاج واقتصر التصدير على الذهب من ساحل الذهب الذي تركزت فيه مصانع أوروبا.

وفي القرن السابع عشر، بدأ يتغير هذا الوضع عندما زاد طلب الأوروبيين على الأيدي العاملة لزراعة المناطق الاستوائية الأمريكية. فكانت المستعمرات الإسبانية تزود الإقبال على السكر؛ إذ أن زراعته تحتاج إلى أيدٍ عاملة كثيرة وقد استحوذت تجارة الرقيق عبر الأطلنطي على نشاط الأوروبيين. فقد وصل تسعمائة ألف من الرقيق إلى أمريكا عام ١٦٠٠ وبلغ عددهم ٢.٧٥ من المليون في القرن السابع عشر ثم بلغ سبعة ملايين في القرن الثامن عشر وهبط إلى أربعة ملايين في القرن التاسع عشر.

وكان يفقد منهم في الطريق عبر المحيط ما يقرب من ١٥ إلى ٢٠% في كل رحلة بخلاف ما يفقد منهم أثناء المطاردة والصيد والوقوع في الأسر ثم احتكر الهولنديون تجارة المحيط الأطلنطي وحرك نجاحهم حقدًا للإنجليز والفرنسيين الذين انتقلت إليهم تلك التجارة في القرن الثامن عشر. أما البرتغاليون، فقد ظلوا على تجارة الرقيق في نطاق ضيق بين أنجولا وسان تومي إلى البرازيل ولكن كان القدر الفعلي للإنجليز في تلك التجارة السوداء حتى أن بواخريهم كانت تنقل أكثر من نصف الرقيق إلى أمريكا، وهذا بالطبع يعكس صورة النمو المتزايد بالتجارة البحرية في بريطانيا وتركيز النشاط على ساحل الذهب، والذي عرف باسم ساحل الرقيق لكثرة ما صدر منه من الرقيق.

كان الأوروبيون يجمعون الرقيق بمعاونة الملوك والتجار واقتصر نشاط الفرنسيين على السنغال بمنطقة جمبيا، وقد توغلوا فيما يقرب من ثلاثمائة ميل على نهر السنغال وجاءت النتائج مخيبة للآمال؛ إذ أن المنطقة كانت فقيرة سواء في السلع التجارية أو في تعدد السكان.

وكان الأوروبيون يفضلون البقاء على السواحل داخل حصون يقيمونها على السواحل عند مصب الأنهار بجوار القرى الأفريقية التي تطورت حالتها نتيجة لقيام التجارة فيها وأخذ الأفريقيون بأسباب المعيشة الأوروبية يتبادلون معهم الملابس والمشروبات الكحولية والأسلحة النارية.

بدأ الأوروبيون أولاً في تصدير الرقيق من المجرمين. لكن عندما زاد الطلب على الرقيق، بدأ تجار الرقيق والملوك يستعملون الأسلحة النارية في أسر سكان الأجزاء الداخلية ويصدروهم كعبيد. وعلى الرغم من كثرة ما كان يصدر من الرقيق - فمثلاً كانت تفقد غينيا كل عام ١٠٠ ألف شاب وشابة خلال القرن الثاني عشر - فإن ذلك لم يؤثر على تعداد السكان بما يفقده كل عام من أفراد.

ولعل أكثر ما يمتاز به التطور الذي أصاب دول أفريقيا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ هو نمو تلك الدول وامتدادها للدخول إذ لم تحتل تلك الدول تجارة الأوروبيين المسعورة في الرقيق وإغاراتهم المستمرة على المناطق الساحلية لجمع الثروات من وراء تلك التجارة وعلى ذلك كانت مراكز القوى في داخل القارة، ولكن خلال عام ١٦٨٠ و ١٧٣٠ قامت دولة أكوامو وإن كانت لم تعمر كثيراً فامتدت على طول الساحل إذ

فشلت دولة أكوامو في إيجاد نظام يكفل لها الحياة ويحميها من إغارات تجار الرقيق. ثم قامت بعدها دولة أشانتي في القرن الثاني عشر واستفادت من خبرات الدولة السابقة. فامتدت شمالاً وضمت ولايات بونو وباندا وجونجا وداجومبا ثم أخذت تتجه صوب الجنوب لتتصل بتجارة أوروبا.

وفي الشرق قامت دولة أويو في القرن السابع عشر. وفي القرن الثامن عشر، تحولت تجارة رقيق نيجيريا من (بنين) إلى موانئ باداجري ولاجوس. وبين أويو وأشانتي قامت دولة (داهومي) التي جذبتها التجارة مع أوروبا جنوباً على الساحل.

وفي نهاية القرن الثامن عشر، دفع النشاط الأوروبي التجاري إلى التوغل داخل القارة ولا يمكن إغفال نشاط الإرساليات التبشيرية في غينيا وكان البرتغاليون أول من بعث الإرساليات للتبشير إلى (بنين) ثم انسحبت إلى (وارى) وامتدت إقامة الإرسالية ولم تحقق نجاحاً كبيراً في إقامة دولة مسيحية، سواء في غينيا أو في الكونغو، بقدر ما حققت نجاحاً على الساحل في مقابل جزيرة الرأس الأخضر.

ولم يكن للأوروبيين الذين هاجروا إلى غربي أفريقيا هدف سوى جمع المال وتصدير المنتجات وخيرات البلاد. وقد نجح الأوروبيون في إيجاد طبقة من الشعب تشبه الأوروبيين في المظهر الخارجي في حين بقي معظم الشعب على حاله من الجهل والبدائية.

عصر الأسلحة النارية وتجارة الرقيق من الكونغو إلى زمبيزي

عندما اكتشف البرتغاليون الكونغو عام ١٤٨٣، وجدوا أنفسهم وجهًا لوجه مع دولة من الدول الكبرى القليلة التي تقع جنوبي الصحراء الكبرى وكانت هذه الدولة هي (باكونغو) وملكهم (مانيكونغو) وعاصمته (مبانزا كونغو) وهي الآن سان سلفادور في أنجولا. ومنشئ دولة باكونغو- كما يقال- كان حدادًا ماهرًا. ولهذا فإن الشعب يمتاز بمهارة الصيد كما يمتاز بأنه محارب عظيم؛ ولهذا أيضًا يكرم الحدادون ويميزون على غيرهم.

قُدِّر تعداد تلك الدولة بمليونين ونصف ويقع في خارج الكونغو ولايات تابعة لها يعين لها الحكام. ولكن نظرًا لبعدها عن الولايات عن القوى المركزية للدولة، فقد أعلن الحكام استقلالهم في حين ظلوا يعترفون من الناحية الشكلية فقط بزعامة (مانيكونغو)، وأهم تلك الولايات (نجويو) و(كاكونغو) و(لوانجو) على ساحل الأطلنطي شمالي الكونغو، وتكون تلك الولايات مع ماتامبا على امتداد نهر كوانجو سميت في العصر الحديث أنجولا.

وقد ركز البرتغاليون فيما بين نهاية القرن الخامس عشر وأواخر القرن السادس عشر جهوداتهم في الكونغو دون أنجولا وأعادوا بناء المدينة

بالحجارة وذهب بعض الشباب الكونغولي إلى أوروبا للتعليم.

وقد اعتلى العرش أحدهم ويُسمى نزينجا مبمبا ثم تسمى باسم الفونسو سنة ١٥٠٧ وحكم حتى سنة ١٥٤٣. وقد حاول هذا الملك أن يجعل بلاده قطعة من أوروبا، لكنه لم ينجح في ذلك ثم سرعان ما قضت تجارة الرقيق على آمال البرتغاليين بإنشاء دولة مسيحية وتحولوا إلى تجار رقيق. إذ انتشرت تجارة الرقيق في الكونغو كما انتشرت في بقاع غيرها من أفريقيا. وعلى الرغم من أن الفونسو أعلن كراهيته للرقيق، فإنه كان يتبادل التجارة مع الأوروبيين بالرقيق وازدادت حاجة البرتغاليين للأيدي العاملة في مستعمراتهم بأمريكا فأقبلوا على الرقيق الأفريقي.

ثم جاء باولو دياز دي نوافيز في سنة ١٥٧٥ ليبدأ عهدًا جديدًا؛ فاتخذ من (لواندا) قاعدة له ليشن منها حروبًا متصلة ليضمن اتصال المدد من الرقيق، وبذلك أصبحت دولة الكونغو هدفًا لهذا الغرض لدرجة مفزعة، فوجه المانيكونغو نداءً محزنًا إلى المجمع المقدس عن طريق إرساليات التبشير وتدخل بعض البابوات وأرسلوا خطابات من روما إلى لشبونة. لكن الحكومة البرتغالية أعلنت أنها عاجزة عن السيطرة على رعاياها في أنجولا؛ مما اضطر الباكونغو إلى إعلانها حرب على البرتغاليين ولكن كانت النتائج وخيمة؛ إذ لم يستطع الباكونغو محاربة البرتغاليين وحلفائهم وخرج المانيكونغو من تلك المعارك مثنخًا بالجراح وبحالة من الضعف فلم يقدر على حفظ الوحدة الداخلية لدولته وتشتت شملها.

ولما كان أول هدف للاستعمار البرتغالي هو الحصول على الرقيق،

فقد لجأوا لكل الوسائل لتحقيق هذا الهدف وفي سبيل ذلك قامت الحروب وما تبعه من تخريب.

بقيت أنجولا قاعدة لإمداد البرازيل بالبريق ثم ظهرت أسرة قوية تسمى باسم مواتا ياموفو الذين كانوا يتاجرون في بادئ الأمر مع البرتغاليين وحصلوا على الأسلحة النارية والذخيرة والأقمشة وبعض الكماليات. وقامت تلك الدولة على التجارة في منطقة كازيميزو سرعان ما صدروا العاج إلى محطات البرتغاليين في زمبزي، ويمكن القول إن النفوذ البرتغالي امتد من الساحل الغربي إلى الساحل الشرقي لأفريقيا.

لم تطب الإقامة للبرتغاليين في جنوبي أنجولا أو في رأس الرجاء الصالح، وكان يطلق عليه في ذلك الوقت رأس الأعاصير. ولهذا لم يهتم البرتغاليون باستعماره ولم يفكر أحد في استعمار رأس الرجاء إلا في منتصف القرن السابع عشر عندما نجح الهولنديون في الإبحار معتمدين على الرياح التجارية وبذلك جابوا البحار من جنوبي المحيط الأطلسي والمحيط الهندي، وعندئذ ظهرت أهمية رأس الرجاء الصالح إذ يقع في منتصف الطريق ولذا اتخذ قاعدة بحرية في حين كان رأس الرجاء بالنسبة للبرتغاليين عقبة في طريقهم من موزامبيق إلى جوا؛ إذ كانت مسرحًا لحطام المراكب التي تفاجئها الأعاصير هناك.

إن أغلب المعلومات التي وصلت إلينا عن جنوب أفريقيا جاءت على لسان البرتغاليين الذين نجوا من الموت عندما تحطمت سفنهم ووصلوا إلى الشاطئ واخترقوا ترانسكي وبوندولاند وناتال وجنوب موزمبيق. تلك

المعلومات تفيد بأن قبائل هوتنتوت وبوشمن واكسهوساس وتمبوس وبوندوس ونجوي كانت تسكن تلك المناطق وهم أصل قبائل الزولو الذين قضت حرب البوير- من عام ١٨٣٠ إلى ١٨٤٠- على سلالتهم. وقبل أن يقيم الرجل الأبيض هناك بوقت طويل، كانت قبائل الباتو تعيش في المناطق التي يلائم جوها وأمطارها لإنبات بعض الزراعة.

وكانت قبائل الهزنتوت ورجال الغابات جيران المستعمرة الهولندية عندما قامت في رأس الرجاء الصالح سنة ١٦٥٢ لتمتد المراكب بالمؤن والماء، ولم تبدأ تلك المستعمرة في التوسع والازدياد قبل قرن من الزمان عندما هاجموا قبائل البانتو بالقرب من نهر فيش الذي يبعد حوالي خمسمائة ميل شرقاً عن مدينة رأس الرجاء.

بدأ الاتصال بين البيض والسود بعيداً عن الكونغو وأنجولا في منطقة زمبيزي عندما استولى البرتغاليون- كما رأينا- على تجارة الذهب والعاج في الساحل الشرقي فاستولوا على سوفالا في بدء القرن السادس عشر عندما تيقنوا بأن القارة تسيطر عليها قبيلة فاكارانجا إحدى فروع شونا في جنوبي روديسيا، وكان زعيمهم يلقب بمونوماتابا.

وكانت العاصمة في ذلك الوقت تقع على بعد مائة ميل تقريباً شمالاً من سالسبوري للآن، وعلى الحافة الشمالية لجنوبي روديسيا، حيث تأخذ الأرض في الانحدار إلى وادي زمبيزي، وعلى ذلك فإن هذه العاصمة كانت تبعد مائتي ميل شمالاً من منطقة الذهب وقد زحفت قبائل فاكارانجا نحو الشمال بقيادة أسرة مونوماتابا، وكانت مباني القرية الملكية من الحجر إذ

أن أسرة مونوماتابا هي سلالة الذين كانوا يعيشون في مبان حجرية والتي جمعها علماء الآثار إلى عصر من القرن الحادي عشر إلى القرن الخامس عشر.

شغلت المونوماتابا مساحة واسعة بعد ما زحفت صوب الشمال إلى زمبيزي. بلغ طول وادي زمبيزي الذي حكموه ما يقرب من سبعمائة ميل، فقد حكموا الجزأين الشمالي والشرقي من روديسيا الجنوبية والأراضي المنخفضة من جنوبي موزمبيق بين زمبيزي ولمبوبو. وفي نهاية القرن السادس عشر ومع بداية القرن السابع عشر، ظهرت دولة منافسة تحكمها أسرة شانجامير في المنطقة بين زمبابوي الكبي وبولاواي ولم يستطع البرتغاليون دخول هذه المنطقة في حين كانوا على اتصال بمونوماتابا في الشمال حيث أحدثوا التطور في المباني الحجرية واشتركت شانجامير في تجارة خارجية مع البرتغاليين بطريقة غير مباشرة في الأسواق التي كانت تعقدها مونوماتابا مع دولة لوندا.

وكانت خطوة البرتغاليين التالية صوب زمبيزي هو القضاء على التجار العرب، وخاصة تجار المناطق الساحلية التي كانت تقع تحت حكم مونوماتابا.

وكانت أول إرسالية تبشيرية ترسلها البرتغال هي جونزالو دي سيلفيرا حيث قامت بتعمير المونوماتابا ولكنها قلت بناء على نصيحة من مستشاري الملك. ثم دخل المونوماتابا مع البرتغاليين في معاهدات واتفاقيات وذلك بعد خمس عشرة سنة من رحلات اكتشافية عسكرية

وقويت هذه العلاقات عندما استعانت المونوماتابا بالبرتغاليين على قوى شانجامير الناهضة. وفي سنة ١٦٩٢ أعلن مافورا زعيم المونوماتابا أنه عبد برتغالي وبذلك أعلن انتهاء دولته وأقامت البرتغال نظامًا خاصًا بها لتجارة الرقيق واستطاعت شانجامير في حملة استمرت من عام ١٦٩٣ إلى عام ١٦٩٥ أن تطرد المونوماتابا وأسيادهم البرتغاليين من الأرض وانحصر حكم المونوماتابا في جزء ضئيل من واديهم السابق بين تيت وزمبو كدمية في يد البرتغاليين.

وانتهت دولة شانجامير خلال القرن التاسع عشر عندما هاجرت قبائل الزولو المحاربين وكان البرتغاليون يستخدمون مجرميهم لتحريض المواطنين لمحاربة بعضهم البعض وذلك لمصلحتهم في سوق العبيد لتصديرهم إلى البرازيل، ولما كانت موزمبيق تعتمد على الذهب أكثر من اعتمادها على تجارة الرقيق فقد حققت فيها الدماء.

العيون الطامعة

طالما أن العلاقات التجارية بين أفريقيا والخارج تركزت على تجارة الرقيق، فإن الاتصال ظل ضعيفاً والتأثير غير مباشر ولم يكن لدى تجار الرقيق أي دافع يحثهم على التوغل داخل الأراضي بعيداً عن حصونهم وقلاعهم التي بنوها على السواحل لهذا الغرض.

ونظراً للصعوبات التي يصادفها تجار العبيد في الداخل أو الوسطاء فضلاً عن الجوع والقتال والأمراض الفتاكة والمخاطر التي يتعرضون لها، فإنهم كانوا يشترون العبيد بأبخس الأثمان في الداخل ويبيعونهم على الساحل بثمان مرتفع. فقد كان النفوذ الأوروبي قوياً وعميقاً على تجار الرقيق حتى أنهم لم يفكروا في ترك التجارة إلى غيرها. بالإضافة إلى أنها تجارة مربحة فلم يحسنوا غيرها من التجارة. إلى جانب ذلك لم يستيقظ الضمير ليشعر بالشرور وفضاعة الرق إلا متأخراً. وفي الأيام الأولى للاستعمار البرتغالي، كانت الإرساليات تقوم على آلاف المواطنين واتخذت حكومة البرتغال كل الاحتياطات الكفيلة بمنع البابا أن يبعث بإرساليات من طرفه ما لم تكن تلك الإرساليات تحت سيطرتها.

ولم يكن مجدياً أو عملياً إيجاد اتصالات مباشرة مع أفريقيا قبل أن تحقق حركة المقاومة لتجارة الرقيق حتى أوروبا انتصاراً فعالاً وإيجابياً.

ولقد لقيت تجارة الرقيق أول نكسة لها في بريطانيا، ففي منتصف القرن الثامن عشر استطاعت جزر الهند الغربية أن تصبح أعلى درة في التاج البريطاني؛ بفضل ما أنتجه العبيد من زراعة قصب السكر. ولما عاد المزارعون إلى بريطانيا ومعهم عبيدهم، أثار ذلك سخط المسيحيين المتطرفين وبرغم ما بذله الأسياد من جهد، فإن المحاكم البريطانية أعلنت أن القانون البريطاني لا يعرف العبودية وقد كان حكم اللورد ما نسفيلد المشهور في سنة ١٧٧٢ أول انتصار حققته جماعة الإنجيل التي نظمت حملة شعواء ضد تجار الإنجليز الذين يتاجرون في العبيد في بادئ الأمر وبعد ذلك بالنجاح نفسه ضد نظام العبودية في جميع مستعمرات بريطانيا.

وفي سنة ١٨٠٧، أُجبر البرلمان على إصدار القانون الذي يحرم الاتجار في الرقيق وبعد ذلك بأربع سنوات تبع ذلك قانون آخر يشدد العقاب على كل من يتجر في الرقيق ويمكن القول إنه في سنة ١٨١١ انتهى الاتجار في الرقيق بالنسبة لبريطانيا.

وبدأت بريطانيا في محاربة الاتجار في الرقيق ومقاومته في الدول الأخرى. ولم يكن ذلك بدافع حب البشر أو العدالة الذاتية وإنما لأسباب تجارية معقولة؛ فطالما أن تجارة الرقيق سهلة ومربحة أكثر من أي تجارة أفريقية أخرى، فيجب إذاً القضاء عليها دولياً قبل ظهور أي تجارة مشروعة بين أفريقيا وأوروبا.

وقد تعاونت الدانمارك مع بريطانيا للقضاء على الرق وبعد ثلاث سنوات أصبحت تجارة الرقيق غير مشروعة في الولايات المتحدة الأمريكية

عام ١٨٥٨ وتبع ذلك هولندا سنة ١٨١٤. وتحت ضغط بريطانيا حذت جميع أغلب الدول البحرية حذو تلك الدول وذلك عقب حروب نابليون إلا أن البرتغال وإسبانيا- حيث الإتجار في الرقيق أصبح مشروعاً عام ١٧٨٩- لم يحرما تجارة الرقيق وإنما نجحت الدول الأخرى في جعلها يقصران تجارتها الرذيلة في بحار نصف الكرة الجنوبي فقط.

وما أن جاء عام ١٨٤٢ حتى أصبحت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلنطي تجارة محرمة على رجال البحر التابعين لدول أوروبا وأمريكا وليس معنى ذلك انتهاء تجارة الرقيق؛ فلم يكن لدى أي دولة ما لدى بريطانيا من عزيمة ووسائل بحرية لتطبيق قوانينها في أعالي البحار، إلا أن فرنسا والولايات المتحدة تعاوتنا ببعض الجهود لمقاومة تجارة الرقيق ثم شنت بريطانيا حملة دبلوماسية لتمنح الدول الحق للأسطول البريطاني للقبض على سفن الرقيق التي تبحر تحت أعلام تلك الدول. أثارت الحملة بطبيعة الحال استياءً كبيراً، وفي الوقت التي أجبرت فيه البرتغال على القبول لم تقبل أمريكا أو فرنسا إعطاء بريطانيا مثل هذه السلطة أو القوة التي سعت إليها. ومن جهة أخرى فإن التوسع في أمريكا وكوبا والبرازيل في الزراعة، وخاصة زراعة القطن بعد نجاح زراعة القصب، أدى إلى الحاجة إلى الأيدي العاملة بشدة وطالما كان هناك سوق مجز للعبيد، فإن الأفراد يخرجون على قوانين بلادهم. وبعد ذلك قامت بريطانيا بحملة ثالثة للضغط على ملوك ورؤساء الدول الأفريقية لمنع تصدير العبيد من أراضيهم وأخذت فرنسا تحذو حذوها من آن لآخر، وبذلك بدأ ظهور عنصر جديد من عناصر الاتصال بين أفريقيا وأوروبا وأخذ هذا العنصر يتبلور.

ولم تنته بعد تجارة الرقيق من الجانب الأفريقي، بل بدأت تبلور عندما توقف طلب العبيد على الشاطئ الآخر للمحيط الأطلنطي.

وظلت حركة مقاومة الرق في بريطانيا يغذيها الحماس الديني. أما طائفة البروتستانت، فقد كانت بطيئة بصفة عامة في فهم واجبها نحو الوعظ والإرشاد وشرح الإنجيل للبشر، وبقيت الكنائس المختلفة المذاهب مشغولة بمشكلات بقائها تكافح زهاء ثلاثة قرون. وفي نهاية القرن الثامن عشر، كانت جميع الدوائر الدينية في أنحاء أوروبا تدعو إلى المسيحية هؤلاء الذين لم يعتنقوها. وأول هذه الحركات هي اللوثرية في سنة ١٧١٢ وكانوا يلقبون بأخوان مورافيا وكل عضو فيها يعتبر نفسه مرسلًا إلى غير المسيحية. كما كانت جماعة المعمدانية أول من أسس جماعة للتبشير سنة ١٧٩٢ في الهند كميدان لنشاطها وتبعتها جمعيات أخرى للتبشير في المحيط الهادي وجنوبي أفريقيا وشرقها وغربها.

أما بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية في روما، فإن فكرة التبشير وإرسال الجماعات الإرسالية لأفريقيا لم تكن جديدة؛ فالإرساليات التي وفدت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر إلى آسيا وأفريقيا وأمريكا كانت برتغالية أو إسبانية. وفي سنة ١٦٢٢ حاولت الإبراشية المقدسة أن تركز أعمال الإرساليات في روما وذلك بخلق الشعب المقدس لبث الدعوة ولكن أخرجت مستعمرات أسبانيا والبرتغال من دائرتها لأسباب اقتصادية ولم يتجدد هذا الاندفاع من جديد قبل مرور أكثر من قرن. وكان أهم هذه الحركات التبشيرية بفرنسا في القرن التاسع عشر ثم أعيد تكوين شعب روح القدس في عام ١٨٤٨ وكان أعضاؤها يعملون في غربي أفريقيا في

جانبون وفي جنوبي الكونغو وجنوب غربي أفريقيا وعلى الساحل الشرقي لأفريقيا. ثم ظهرت فيما بعد مؤسسة الكاردينال لافيجيري الفرنسية الأصل سنة ١٨٦٨ وعرفت باسم الآباء البيض وكان مركزهم في الجزائر ومنها يخرجون للتبشير في أواسط أفريقيا وفي منطقة البحيرات الكبرى وأوغندا في الشمال إلى روديسيا الشمالية في الجنوب ومن هذه الإرسالية ظهرت جمعية الرهبان والدومنيكان والجزويت والقديس يوسف.

لم تصبح تلك الإرساليات أو العلاقات التجارية مؤثرة تأثيراً مباشراً على الأفريقيين قبل أن ينقش جهل الشعوب الأوروبية بأفريقيا، وحتى نهاية القرن الثامن عشر لم تكن أفريقيا في نظر أوروبا إلا ذلك الساحل الذي لا يدل على ما يوجد بالداخل وبقي شمال أفريقيا جزءاً من الدولة الإسلامية التي ظلت منيعة في وجه المسيحيين من الغرب.

وقد تمكن الأوروبيون من الوصول إلى أعالي النيل، وهم متخفون في ملابس العرب ومن بين هؤلاء جيمس بروس، فاستطاعوا الوصول للحبشة ولسنار على النيل الأزرق ولم يكن الأوروبيون قد وصلوا إلى تلك المناطق؛ فلم يكن الأوروبيون يعرفون سوى جماعات في غربي أفريقيا والجزء الغربي من وسط أفريقيا وذلك خلال القرن الثامن عشر.

وعلى الرغم مما كتبه ليو الأفريقي والمحاولات التي قام بها الفرنسيون حتى السنغال خلال القرن الثاني عشر، فإن الاعتقاد كان سائداً بأن خلف الغابات أراض زراعية حيث يزرع فيها القمح وترعى المواشي ويقوم التجار المسلمون ببيع منتجاتهم على ظهور الجمال حتى مصر والمغرب.

وحاول الأوروبيون عند اكتشافهم أواسط أفريقيا محاربة تجارة الرقيق وإحلال المسيحية والتجارة المشروعة محل الرق والعبودية. بدأت المحاولات من شمالي أواسط أفريقيا بوساطة حفنة من الإنجليز فقد نجح السير جوزيف بانك والسير جون بارو في إقناع حكومتيهما بفكرة اكتشاف أفريقيا فجاءت بعثات إنجليزية اكتشافية إلى بورنيو ومناطق الهوسا بعد اجتيازها الصحراء الكبرى وطرابلس خلال عام ١٨٢٣-١٨٢٥.

وقد تبع إخوان لاندر الطريق إلى البحر سنة ١٨٣٠، كما اكتشف الألماني هنريش بارت السودان الغربي والسودان الأوسط خلال عام ١٨٥٠-١٨٥٥.

لم تساهم فرنسا بالكثير في تلك الاكتشافات وذلك بالنسبة لاندماجها في تجارة الرقيق ولتغلغلها السابق في السنغال وباستثناء رحلة ريني كاين في عام ١٨٢٧-١٨٢٨ من ريونونز إلى تمبكتو وعبر الصحراء الكبرى إلى طنجة.

والجدير بالذكر أنه لا يمكن إغفال الدور الذي قامت به ألمانيا سواء في صورة اكتشافات أو إرساليات وقد اقتصر نشاط ألمانيا على أفريقيا الغربية. والرائدان الأولان في التبشير وفي الاكتشاف في أفريقيا الشرقية كانا عضوين ألمانيين من جامعة كرايف وريمان وهما أول من رأيا الثلوج تغطي قمم جبال كليمنجار. وخلال عام ١٨٤٧-١٨٤٩. وبين سنة ١٨٦٢ و ١٨٦٩، قام جيرهارد وروهلفر برحلته المثيرة في شمال الصحراء الكبرى وأكمل رحلته بعض الألمان، من بينهم جوستاف فاكتيجال الذي

اكتشف السودان بين بحيرة تشاد والنيل منطقة مونوروتابا سنة ١٨٢٠ -
١٨٢٢ إذ كان إخوان مورافيا أول المبشرين البروتستانت الذين وصلوا إلى
رأس الرجاء في سنة ١٧٩٢ في حين بعثته كانت أول من وصل إلى ساحل
الذهب عام ١٨٢٨ وتبع ذلك بعثة برمي عام ١٨٤٧ .

ومن ذلك يمكن القول إن رغبة أوروبا في اكتشاف جنوبي أفريقيا
وشرقيها لم تظهر إلا بعد أن ذلت المشكلات الجغرافية لأفريقيا الغربية،
وكان البادئ في ذلك أيضًا هو الجانب الإنجليزي. وعلى الرغم من قيام
الحدود بين المستعمرات، فإن الإرساليات كانت تجوب شمالًا وجنوبًا ومن
ذلك بعثة دافيد لينفجستون الذي سافر من عام ١٨٥٣ - ١٨٥٦ من
الجنوب شمالًا حتى شلالات فيكتوريا ثم اتجه غربًا إلى لواندا وشرقًا حتى
زمبيزي.

نشر لينفجستون اكتشافاته تحت عنوان (رحلات تبشيرية وأبحاث)
وأثار هذا المؤلف حماس الإنجليز لفتح تلك البقاع للتبشير وللتجارة
واهتمت الجمعية الجغرافية الملكية بمعاونة الحكومة فأرسلت برتون وسبيك
إلى بحيرة تنجانيقا في عام ١٨٥٨ وسبيك وجرانت إلى فيكتوريا نيانزا ثم إلى
منابع النيل في عام ١٨٦٢ - ١٨٦٤ كما ساعدت هذه الجمعية
لينفجستون في رحلته إلى زمبيزي.

ثم قام المراسل الحربي ستانلي برحلة اكتشافية بمعاونة صاحب إحدى
الجرائد الأمريكية من زنبار إلى الكونغو واستقبله مندوب الملك ليوبولد
ملك البلجيك عند ميناء مارسيليا، وستأتي نتائج ذلك الاستقبال في فصل

قادم. وأصبحت أفريقيا ميداناً للبطولة سواء في إنجلترا أو أوروبا أو أمريكا بطولة خفتت فيها أنفاس حب البشرية؛ إذ أن كل تلك الاكتشافات كانت بقصد البحث في أصل الزنجي الأفريقي ومدى استجابته للتقدم البشري.

لم تفكر الحكومات بعقلية الإرساليات ولا بعقلية التجار بل كانت نظرتها أوسع؛ فالحكومات تعلم مثلاً أن الحصول على زيت النخيل من أفريقيا لا يستمر إلا بحماية الأسطول. كما تعلم ألا يوجد مكان غير نيجيريا يجمع بين غزارة المحصول والطرق المائية الكفيلة بنقله إلى الشاطئ، بالإضافة إلى أنها كانت تفكر في أن دواب الحمل إذا أرسلت إلى الداخل لاستعمالها في نقل محصولات منطقة ما نفقت تلك الدواب خلال أسابيع. إذاً فلننتظر حتى تمت الخطوط الحديدية وهذا يستلزم بطبيعة الحال بعض التغيرات السياسية. وعلى ذلك فقد تركزت عيون كل حكومة على الحكومات الأخرى وتفتحت عيون أوروبا كلها على أفريقيا ولكن لم تستل بعد أوروبا سيفها.

القرن التاسع عشر شمالي أفريقيا وغربيها

بدأ توازن القوى - في نهاية القرن الثامن عشر- يحتل بين دولة الإسلام في شمالي أفريقيا وبين أوروبا المسيحية في مصلحة أوروبا؛ نتيجة لنمو القوى المادية لغربي أوروبا يقابلها خمول في قوى المسلمين ووقوفها دون تقدم منذ القرن الخامس عشر.

وانتهى الصراع بين فرنسا وبريطانيا بشأن السيطرة على المحيط الأطلنطي، وكانت نتيجة ذلك أن اتجهت فرنسا للسيطرة على الطريق القديم الموصل إلى آسيا عن طريق مصر. ففي سنة ١٧٩٨ أحبط الأسطول البريطاني حملة نابليون على مصر وعادت مصر إلى الحكم العثماني مرة أخرى. وفي سنة ١٨١١، انتقل الحكم والسيطرة إلى مجموعة من الألبانيين في الجيش التركي بقيادة محمد علي.

تولى محمد علي الحكم ولما بلغ الخامسة والسبعين من عمره نزل عن الملك لابنه إبراهيم سنة ١٨٤٧ واستقلت مصر عن الباب العالي وعزز هذا الاستقلال انتصارات إبراهيم العسكرية في سوريا، ولم يرق هذا في عين البريطانيين ولا السياسة البريطانية التي كانت تفضل بقاء مصر التي تتحكم في الطريق إلى الهند تحت الحكم التركي. ولهذا بقيت مصر اسمياً ولاية تحت الحكم العثماني ونجح محمد علي في جعل الحكم وراثياً في أسرته. وفي سنة

١٨٦٧، منح الحاكم لقب خديوي وفتح السودان وأصبح القوة الحقيقية في منطقة البحر الأحمر لمصر.

تقدمت زراعة القطن في مصر وكذلك زراعة القصب وأصبحت محاصيل للتصدير. أما حقوق الأوروبيين، فكانت ترعاها محاكم غير مسلمة (المحاكم المختلطة) واستعان محمد علي بحبراء من أوروبا للتعليم والصحة والجيش.

ثم أصبح مستقبل مصر رهناً بصفات الحاكم وانتقل الحكم إلى ورثة محمد علي، فاستولى التجار الأجانب على التجارة وسمحوا للأجانب وللمرابين باستغلال اقتصاد وموارد البلاد وتمكنت بريطانيا من وضع قدمها في البلاد بحجة تأمين البريد والمسافرين إلى الهند سنة ١٨٥٠ ومد الخط الحديدي بين القاهرة والإسكندرية وكذلك السويس.

وفي سنة ١٨٥٤، تم إعطاء امتياز حفر واستغلال قناة السويس إلى الفرنسي ديليسيس وحفرها سنة ١٨٦٩، وكانت بريطانيا تضع العراقيل المالية أمام هذا المشروع لقصر نظرها إذ لم تكن تتكهن بمستقبل القناة ولا بالفائدة العظيمة التي تعود من تحول التجارة عن طريق رأس الرجاء الصالح إلى قناة السويس وظنت خطأ أن القناة ستعود على فرنسا فقط بالفائدة، وتكبدت مصر خسائر في الأرواح ونفقات باهظة وقد تكهن بذلك محمد علي من قبل ولم يقبل منح هذا الامتياز. وافتتح قناة السويس، أصبح استقلال مصر تحت رحمة الدول البحرية المستغلة للقناة والمستفيدة منها وتحقق كل ذلك سنة ١٨٧٩ عندما أفلست مصر؛ نتيجة لسياسة

الخدوي إسماعيل الحمقاء وأصبح دخل القناة لضمان الديون الأجنبية بالشروط التي يستفيد منها أصحاب رؤوس الأموال الأجانب ووكلائهم في مصر وعزل الباب العالي الخديوي إسماعيل وتولت بريطانيا وفرنسا الإشراف على موارد البلاد.

اتجهت فرنسا إلى الجزائر، فاستولت عليها دون أن تفقد أسطولها أو أن تعترضها أساطيل بريطانيا وذلك سنة ١٨٣٠. أراد الترك الاحتفاظ بإمبراطوريتهم ولكن حال دون أمانهم استقلال محمد علي بمصر واحتلال الفرنسيين للجزائر، فقامت تركيا للدفاع عن نفسها ولكن قوات فرنسا البحرية أوقفتهم بعيداً عن تونس وانتهز سلاطين تونس هذه الأحداث فقاموا بعدة عمليات قرصنة ولولا بذخ الحسينيين مصحوباً بكارثة اقتصادية، كنتلك التي حلت بمصر، لبقيت تونس مستقلة مدة أطول. وكان لظهور إيطاليا كمنافس لفرنسا أن عجل بإعلان فرنسا الحماية على تونس سنة ١٨٨١. وقد بقيت مراكش مستقلة حتى القرن العشرين ولكن ليس لقوتها، وإنما كنتيجة للحقد المتبادل بين دول أوروبا. فلم تجرب فرنسا أو إنجلترا أو إسبانيا على احتلال مراكش نظراً لسيطرتها على مدخل البحر المتوسط.

ويعزى التدخل الأوروبي في شمالي أفريقيا في القرن التاسع عشر إلى نشاط فرنسا في الجزائر ولا تستطيع أي حكومة فرنسية النزول عن مغنم كسبه الجيش الفرنسي وكانت المشكلة التي تواجه فرنسا هو كيف السبيل إلى إخضاع العرب والبربر في الداخل.

وفي سنة ١٨٣٢، ظهر عداؤهم للأجنبي الدخيل؛ فقاموا للجهاد بقيادة عبد القادر أحد أبناء رجال الدين من المرابطين ودلت هجمات القبائل على أن احتلال الساحل فقط أمر مستحيل. وفي سنة ١٨٤٠ اتبع الجنرال (بوجود) سياسة طرد القبائل وإحلال الأوروبيين المستوطنين محلهم. وحتى هذه السياسة العنيفة لم تحل المشكلة التي تواجه فرنسا؛ لأنه ليس من الممكن عملياً دفع جميع الجزائريين إلى الصحراء الكبرى. وعلى ذلك أصبح ضروريا إشغال المواقع الجبلية بقوات عسكرية بعد أن تمسح بوساطة الطيارات. وعلى الرغم من أسر عبد القادر ونفيه في عام ١٨٤٧ لم تتوقف مقاومة الجزائر حتى سنة ١٨٧٩ عندما نجح الجيش الفرنسي في دفع جميع القبائل إلى البحر والصحراء الكبرى.

وفي ذلك الوقت كان على فرنسا أن تفكر ماذا تصنع بإقليم فقدت فيه أكثر من ١٥٠ ألفاً من جنودها. فأعطت الجزء الشمالي من السهول التي تتلقى أمطاراً بانتظام خلال فترة الشتاء والتي أخلت تماماً من القبائل إلى المستوطنين الأوروبيين.

أما بقية الجزائر، فقد أرغمت فرنسا على التسليم والاعتراف بما سبق أن قرره نابليون من أن الجزائر لن تكون مستعمرة بل مملكة عربية. فلم ينجح نظام مكاتب العربان، فاقبست الحكومة نظاماً يكفل للفرنسيين حكم البلاد عن طريق رؤساء القبائل ومجالسهم. وفي سنة ١٨٧٩ حلت حكومة مدنية بدلاً من الجيش في الجزائر إذ لم يجد فيها رجال الجيش ما يدفعهم على البقاء؛ فحاصلاتها لا تخرج عن محصولات حوض البحر المتوسط هذا فضلاً عن عداوة الجزائريين وكرههم للفرنسيين إلى جانب

الأمراض. وفي الواقع، فإن ما يقرب من نصف المستوطنين الأوروبيين البالغ عددهم ٣٥٠ ألفاً لم يكن من الفرنسيين بل من إيطاليين وإسبانيين ومالطيين.

أخذت فرنسا تبحث في أفريقيا الغربية عن ممتلكات جديدة؛ تعويضاً عن خسائرها في إمبراطوريتها التي مزقتها بريطانيا خلال الأعوام من ١٧٩٣ إلى ١٨١٥ وثبتت بريطانيا أقدامها على الساحل كما مكنت لتجارها هناك أكثر مما استطاعت فرنسا، وبقيت فرنسا في السنغال الذي أصبح في القرن السابع عشر طريقاً للتجارة مع السودان المستقل ولم تستطع فرنسا أن تجعل من السنغال مستعمرة زراعية. لذا فقد تولى الحكم فيها ضابط فرنسي صغير يدعى لويس فيديرب الذي سبق أن اكتسب خبرة عسكرية وتعامل مع المسلمين في الجزائر. وفي عام ١٨٥٤، حول هذا الضابط الفرنسي السنغاليين إلى مزارعين ينتجون المحصولات. وبعد عشر سنوات تركها قاعدة لإغارة فرنسا على السودان الغربي بالجنود السنغاليين.

إن الإسلام دخل السودان الأوسط والسودان الغربي كدين للملوك والتجار ولم يحل محل معتقدات الأفراد. فيما عدا بورنور الذي دخل شعبها الإسلام وكانوا متدينين، وخاصة عندما عمت الفوضى عقب غزو مراکش. وبينما بقيت طبقة التجار في مندي وهوسا مسلمين، كانت الطبقة الحاكمة وأولو السلطة فيهما يمارسون الوثنية.

ظهرت في هذه الفترة قوة جديدة أدت دوراً في التاريخ السياسي

للسودان الغربي، هذه القوة هي قبائل الفولاني وهم لا يشبهون الزنوج لدرجة أن بعض المختصين كانوا يرجحون أنهم سلالة غير زنجية. ولغة الفولاني هي لغات المجموعة الزنجية نفسها وتشبه لغة قبائل توكلور الذين يقطنون جنوبي السنغال. وحتى القرن السابع عشر، كانت الروابط قوية بين الفولاني والتوكلور.

بدأت قبائل (فولاني) في التوسع شرقاً تحتق السودان كرامة واندسوا بماشيتهم بين القرى الزراعية. وما أن جاء القرن السادس عشر حتى ازدادوا قوة كما حدث في ماسينا بالقرب من نهر النيجر واستقر بعضهم بعد ذلك بأكثر من قرنين في جبال أواماوا في الجزء الشمالي من الكاميرون.

وبرغم أن الديانة الأصلية للفولاني هي الوثنية، فقد اعتنق أفرادهم الإسلام واندمجوا في مناطق الهوسا المسلمة حتى أصبحوا الوارثين للتقاليد الإسلامية.

وفي سنة ١٧٩٠ قام أحد عظمائهم، ويُدعى (عثمان دان فوديو) في منطقة جوبير شمالي هوسا، بالوقوف في وجه حكام الولاية ودعا قومه إلى نصرته. وبين عامي ١٨٠٤ و ١٨١٠ اكتسحت الحركة أراض هوسا وانضم إليهم مسلموها باعتبار أنه جهاد في سبيل الله ولكن الذي مكن لهذه الحركة هو دعوة مسلمي (الفلايني) إلى الانضمام إليه.

لقي محاربو الفولاني المقاومة الفعلية في بورنو؛ حيث تقوم أسرة مُجد الكانامي الذي أعلن بقوة أن قبائل الفولاني لا تحتكر الإمامة الإسلامية،

وبذلك التف الناس حول مُحمَّد الكانامي ثم أصبحت أواموا جزءًا من إمبراطورية الفولاني واكتسحت جيوشهم أراض بوروبا، كما احتلت الأقاليم الشمالية (أويو) إذ أصبحت إمارات اللورين القاعدة التي ينتشر فيها الإسلام بين اليوروبا. وكان عثمان دان فوديو رجل دين أكثر من رجل حكم. ولذا فقد انتقلت الإدارة الفعلية والتوجيه الفعلي إلى ابنه مُحمَّد بللو الذي حكم نصف الدولة من سوكوتو وحكم أخوه عبد الله النصف الآخر من (جاندو).

كان لنجاح الفولاني في السودان الأوسط رد فعل مهم في الغرب؛ فقد عاد أحد أعوان عثمان دان فوديو وهو (أحمدو لوبو) إلى بلده في ماسينا وخذل بامبارا رؤساء ماسينا في سنة ١٨١٠ وأقام ولاية مسلمة أخرى محلهم وظلت ثورة المسلمين قائمة في الغرب بقيادة الحاج عمر الذي تزوج ابنة بللو وهو في طريق عودته من الحج، والذي زود أتباعه بالأسلحة النارية التي جلبها من الساحل. وبدأت قواته في التحرك سنة ١٨٥٠ للجهاد في أعالي السنغال وتصدت لهم فرنسا فتقدمت بامبارا واستولوا عليها وعلى ماسينا.

وفي سنة ١٨٦٣ كانت للحاج عمر إمبراطورية تصل من السنغال إلى تمبكتو. ومهما كانت بواعث الحاج عمر، فقد انشغل كثير من أتباعه في عمليات السلب والنهب، لذا ثار عليه البامبارا والفولاني وقتل عمر في سنة ١٨٦٤ أثناء إخماده إحدى هذه الثورات وورث ابنه أحمد سيكو (ابن أخت السلطان بللو في سوكوتو) تركة مضطربة.

كانت هذه الإمبراطوريات المسلمة، وهي رد فعل لمجرى الحوادث في أفريقيا الغربية وجهاد عبد القادر في الجزائر ومُجدِّ أحمد المعروف بالمهدي في السودان المصري، تشير إلى أن مسلمي أفريقيا يقاومون أي تدخل أجنبي. ولكن في حالة السودان الغربي، فلم يكن واضحًا نوع هذا التدخل.

فقبل سنة ١٨٨٠ لم يكن التحديد الأوروبي ملموسًا خارج وادي السنغال. وعلى كل حال، فقد كان تقدم الفولاني جنوبًا نحو أراض يوروبا في حين أن محاولات الحاج عمر الأولى للتوسع كانت جنوب السنغال؛ وهذا يدل على أن نمو التجارة عبر الصحراء الكبرى نحو الساحل كان له أثر كبير على اقتصاديات السودان وكانت النتيجة النهائية اصطدام السودان بقوات فرنسا أولاً ثم بريطانيا.

تكونت مستعمرة جديدة في المدينة الحرة سيراليون في نهاية القرن الثامن عشر؛ لإيواء العبيد الذين اعتقلوا في بريطانيا وأمريكا الشمالية وأعيدوا إلى أفريقيا، وكذلك لتكوين قاعدة للتجارة المشروعة داخل أفريقيا. لم تعش تلك المستعمرة الحرة إلا لسنة ١٨١٨ عندما استولت عليها بريطانيا لتكون قاعدة بحرية لأسطولها الذي يكافح تجارة الرقيق. وبنهاية القرن التاسع عشر لم يكن يشغل سيراليون إلا مساحة صغيرة من الأرض، وإن كان نفوذها قد عم أفريقيا الغربية.

كانت ليبيريا في سنة ١٨٢١ مرتعًا للأمريكيين، وفي سنة ١٨٤٧ اعتبرت من الناحية الشكلية جمهورية مستقلة تتكون من بضعة آلاف من الزنوج يحمون أنفسهم من شرور القبائل ولم تعترف الولايات المتحدة، وهي

الأب الروحي للبييريا، رسميًا بها إلا في سنة ١٨٦٢.

استمرت بريطانيا في حربها مع تجارة الرقيق وحدث أن استولى الأسطول البريطاني على ما يقرب من ٧٠ ألف رقيق من مراكب الرق وحررتهم وأنزلوا في سيراليون، وقد استجاب عدد كبير من هؤلاء المعتقين إلى الطريقة الأوروبية، فتعلموا فأصبح منهم الأطباء والمحامون والإداريون والقساوسة كما أصبح بعضهم تجارًا على امتداد الساحل والتحق بعضهم في أعمال السكرتارية في المؤسسات أو الحكومة.

وعاد بعضهم إلى موطنه أرض يوروبا، حيث أصبحوا وكلاء للأوروبيين ولنشر المسيحية ووجد محافظو سيراليون أن الطريقة العملية لإيقاف تجارة الرقيق بفرض الحماية البريطانية على ساحل العبيد. كما استولوا على القلاع المقامة على الساحل والتي كان يشغلها التجار ليتمكنوا من التجارة. لم تثمر هذه الطريقة في بادئ الأمر، بل استمرت الزيادة في عدد الرقيق الذين ينقلون إلى البرازيل وأمريكا وإسبانيا عبر المحيط الأطلسي حتى سنة ١٨٤٠. وقامت حرب بين بريطانيا و(أشاتي) على ساحل الذهب وقتل حاكم سيراليون سنة ١٨٢٤ وعندئذ غيرت بريطانيا سياستها.

اقترح أحد البريطانيين (جورج ماكلين) بأن الساحل يحتاج إلى الحزم مع مسالمة أشاتي وذلك بإقامة نظام قضائي عُرفي على طول الساحل. وفي خلال عامي ١٨٤٣ - ١٨٤٤ استأنفت بريطانيا احتلالها للقلاع على الساحل واكتشف الدنماركيون والهولنديون أن بقاءهم في أفريقيا الغربية

عديم الفائدة بدون تجارة الرقيق، فسلم الدنماركيون قلاعهم سنة ١٨٥٠ وهولنديون سنة ١٨٧٢ إلى البريطانيين ليتولوا تطبيق نظامهم على طول الساحل.

ثم أوفدت بريطانيا حملة تأديبية إلى أشانتي واستولت على العاصمة كوماسي. وفي سنة ١٨٧٤ أعلنت بريطانيا أن منطقة ساحل الذهب مستعمرة بريطانية.

زادت مشكلات بريطانيا في المناطق الشرقية تبعاً لازدياد قوتها ونفوذها على ساحل الذهب. فكانت هناك ميول متناقضة. فعلى ساحل العبيد، تواطأت دولة داهومي ومُصدري الرقيق مع الأوروبيين وازداد النشاط عن ذي قبل وكان معظم الرقيق يأتي من أراض يوروبا حيث كانت دولة أويو تتقوض أركانها في حرب أهلية. وحول مصب نهر النيجر، كانت هناك طائفة أخرى من التجار أكثرهم من البريطانيين يشتركون مع الأفريقيين في تصدير زيت النخيل والبذور من الغابات حتى سُمي هذا المصب بأفهار الزيت. كما انشغلت مدن الولايات الأفريقية على الساحل في تحسين الاحتكارات التجارية في الداخل وتنافست لتصل إلى أقصى أرباح ممكنة.

فشلت البعثات الدبلوماسية البريطانية في إقناع داهومي للإفلاع عن تصدير العبيد في محاولات عدة وبدأت وزارة الخارجية البريطانية في سنة ١٨٤٩ إيفاد قناصل إلى خليج غانا لتحقيق هدفين؛ الأول هو المراقبة الشديدة على نشاط الموانئ التي تصدر الرقيق، مثل بداجرى ولاجوس،

لإعادة النظام إلى أنهار الزيت.

وبمعاونة الأسطول البريطاني، بدأت إجراءات القناصل وخاصة جون بيكرفت تأتي نتائجها وإن كانت الأموال والقوة لم تُجد مع داهومي. وفي عام ١٨٥١ استولت بريطانيا على لاجوس وأعلنت أنها مستعمرة بريطانية بعد ذلك بعشر سنوات، ومثل هذا الإجراء اتبع مع بداجري وغيرها ووضع نهاية لتصدير العبيد من أرض يوروبا وحوصرت داهومي. وفي أنهار الزيت، استطاع الأسطول والقناصل إرغام الملوك على الخضوع للنظام القضائي تدريجيًا ومهد ذلك للتنظيمات الإدارية البريطانية.

القرن التاسع عشر جنوبي أفريقيا

قبل هجوم الاستعمار عام ١٨٩٠، كان الأوروبيون قد شقوا طريقهم إلى جنوبي أفريقيا فبدأوا من مدينة رأس الرجاء الصالح واتجهوا شمالاً وشرقاً حتى وصلوا إلى سهول لمبوبو في سنة ١٨٨٠ على مسافة أكثر من ألف ميل من رأس الرجاء الصالح. وقام ليفنجستون برحلته المثيرة عام ١٨٣٥ - ١٨٣٦ التي كانت نتائجها فعلية على قبائل باتنو وأواسط أفريقيا والمناطق البرتغالية التي أقيمت في أنجولا وموزمبيق من مدة طويلة.

عندما أنشأت شركة الهند الشركة الهولندية محطة التموين الخاصة بها في رأس الرجاء عام ١٦٥٢ كانت آخر شيء تفكر فيه الارتباط بداخل أفريقيا، لكن لتحقيق أمنها وسلامتها وتوفير المواد التموينية لبواخرها بأرخص الأسعار، وجدت الشركة أنه من المصلحة جذب المستعمرين إلى رأس الرجاء وأقبل المهاجرون والمستعمرون ثم توقفت حركة الهجرة نتيجة للقيود التي فرضتها الشركة. ومع القرن الثامن عشر، ازداد عدد الأوروبيين المقيمين في رأس الرجاء فبدأ البعض يهاجر إلى الداخل سعياً وراء الرزق بعيداً عن سيطرة الشركة.

ولما كانت الأراضي صالحة للزراعة هاجر إليها البوير وهم المزارعون الأوروبيون الذين لقبوا بالأفريكانرز وكانوا يميزون أنفسهم عن المواطنين

أصحاب البلاد، كما يعتبرون أنفسهم شعب الله المختار وأن الوطنيين ليس لهم حقوق ويجب ألا يمتلكوا الأرض.

ثم اتجه هؤلاء البيض صوب الشرق بدلاً من الشمال حتى ناتال حيث الأمطار أشد وكانوا في طريقهم يقتلون المواطنين وقد أبادوا قبائل الهونتوت والبوشمن^(٢)، وما إن حل عام ١٧٧٩ حتى استولى البيض على الأراضي.

ونج عن ذلك حرب الكافرين^(٣) وأصل الكلمة العربية (كافر)؛ حيث نقلها البرتغاليون من الساحل الشرقي وكان العرب يطلقونها على قبائل البانتو. وخلال الفترة من عام ١٧٩٣ إلى ١٨١٥، قامت الحروب بين بريطانيا وفرنسا وانتقلت السلطة في رأس الرجاء من الهولنديين إلى البريطانيين. وقد وجدت بريطانيا في رأس الرجاء موقعاً استراتيجياً ممتازاً يتحكم في مدخل المحيط الهندي، كما سيطرت على الحدود أكثر مما كانت تسيطر عليها الشركة في سنواتها الأخيرة.

وفي سنة ١٨٢٠، وزعت بريطانيا حوالي خمسة آلاف شخص - جنود سابقين وعائلاتهم - على الحدود بقصد تقوية الحدود وكانت أهم النتائج التي ترتبت على حرب البربر (المزارعين) مع البانتو أن نزع هؤلاء عن أخصب أرض في المنطقة على الساحل الشرقي.

(١) أقدم القبائل الإفريقية التي استوطنت جنوبي إفريقية وهذه القبائل في طريقها إلى الانقراض بسبب المذابح التي قام بها الأوروبيون.

(٢) الكلمة نفسها أطلقها سكان شرقي السودان من قبائل البيجة على البريطانيين في أثناء فتحهم للسودان.

ومع بداية القرن التاسع عشر شنت قبائل الزولو حربًا لا هوادة فيها ولا رحمة وكان زعيمهم (شاكا) قد نظم جيشًا من الشباب ليعملوا كمحاربين فقط ولا عمل لهم غير ذلك، وكانوا نظاميين يجاربون في تشكيلات وأصبحت الزولو دولة عسكرية معتدية (في نظر المستعمر) ثم قتل شاكا بوساطة أخ غير شقيق سنة ١٨٢٨ وتولى بعده أخوه دنجين الذي أثبت أنه لا يقل ضراوة وقوة عن سلفه وأصبحت تحيط بأرض الزولو وخاصة من جهة الجنوب أرض حرام لا يقيم فيها أحد وتحولت إلى مراعى لهم.

ومنذ عام ١٨٢٥ اتخذت الإدارة البريطانية لنفسها طابعًا آخر؛ فقد اتخذت الخطوات التي تكفل إخضاع المواطنين للقانون وأخذت تقلل من الطابع العسكري. استحدثت بعض مبادئ ديمقراطية ولم يؤثر إلغاء الرق في مزارعي جنوب أفريقيا لوجود ما يقرب من عشرين ألفًا من الوطنيين يعملون في المزارع. ثم اتخذ قراران في لندن. ففي عام ١٨٣٤، أصدرت وزارة المستعمرات قانونًا خفف من قيود القانون الذي يحمي غير الأوروبيين. وفي سنة ١٨٣٦، صدر قانون آخر بإعادة جزء من أراضي الحدود الشرقية إلى قبائل البانتو.

ونظرًا لمقاومة قبائل البانتو المستمرة فقد أقيمت حكومات مركزية؛ وبذلك اندمج المستوطنون في جمهوريتين: الجمهورية الأفريقية (الترانسفال) والتي تقع بين فال ولنبوبو وكذلك جمهورية أورنج الحرة بين نهر أورنج وفال، واعترفت بريطانيا بهاتين الدولتين في عام ١٨٥٢ وعام ١٨٥٤ على أنهما لا يثيران المشكلات مع البانتو، وإلا تعرضت مصالح بريطانيا

للخطر وحقق رأس الرجاء الصالح رخاء وذلك بمنتجات المزارع الرخيصة وأمكن تسويقها في الوقت الذي كانت تشكو فيه الترنسفال وأورانج من الضيق المالي، فكان تعداد الأولى حتى (سنة ١٨٧٠) ٤٠ ألف نسمة في حين أن تعداد أورانج ٣٠ ألفاً. ومن الطبيعي لا يستطيع هذا العدد أن ينافس رأس الرجاء الذي بلغ تعداد سكانه ٢٥٠ ألف نسمة.

وفي النهاية وجد المسؤولون البريطانيون أن وجود دويلات مستقلة في جنوبي أفريقيا من شأنه أن يضعف المنطقة ويثير بعض المشكلات، وعليه أعلن أن جنوبي أفريقيا دولة واحدة. وبذلك وجدت قبائل الباتنو نفسها منعزلة ولم تجد حلاً سوى الاندماج مع طائفة العمال في المجموعات الأوروبية. ثم أُقيم بعد ذلك اتحاد فيدرالي يتولى الحكم فيه حكومة محلية يعاونها برلمان ينتخب من البيض والسود ليحلوا مشاكلهم داخله ولكن لم تنجح هذه الفكرة النموذجية؛ لأن الحكام لا يريدون رؤية ثروات البلاد توزع على مجموعات متأخرة أو يشترك فيها المواطنون الأفريقيون. كما أنهم لا يريدون للرقى الجنسي الخاص بهم أن يختل توازنه بالسماح للأفريقيين السود بدخول ناتال أو اجتياز الحدود والاختلاط بالبيض.

الفصل الثالث عشر

القرن التاسع عشر شرقي أفريقيا وشمال شرقيها

لم يكن العنصر المؤثر في شرقي أفريقيا وشمال شرقيها أوروبياً، بل كان عربياً ومصرياً وذلك حتى أواخر القرن التاسع عشر. ففي شرقي أفريقيا، كان كل شيء عربياً وخاصة في المناطق الساحلية من ساحل رأس (دلجادو) حتى (لامو). وكذلك كانت الحال في الصومال الذي كان يخضع لأسرة البوصيري التي كان مقرها عمان على السواحل الغربية للخليج الفارسي، وذلك منذ أن حرر العثمانيون الساحل الشرقي لأفريقيا من البرتغاليين وكانت سيطرة عمان أقوى في عهد الإمام سيد سعيد الذي حكم منذ عام ١٨٠٦ حتى عام ١٨٥٦.

واستطاع الإمام سيد أن يحصل على الضرائب من التجار بواسطة أسطوله الذي بناه واتخذ من زنبار قاعدة لتكون ميداناً لنشاطه، فبدأ فيها مزرعة للقرنفل للحصول على زيت القرنفل. وفي نهاية حكمه، كانت زنبار تصدر ثلاثة أرباع احتياجات العالم من القرنفل كما أصبحت كذلك أهم ميناء في شرقي أفريقيا لكثير من البضائع التي كانت ترد من الهند وأوروبا وأمريكا، وملتقى السفن التي تحمل صادرات المنطقة من الرقيق والعاج. وكان الإمام سيد يمضي معظم وقته فيها وفي سنة ١٨٤٠ اتخذ منها عاصمة له وتكونت حوله طبقة من العرب الأثرياء كأصحاب المزارع. أما الباقي، فكانوا يقومون بجمع الثروات بتشجيع من الإمام عن طريق قوافل

التجار داخل زنبار نفسها ولم يكن التجار من العرب وسكان السواحل
التجار الوحيدين الذين يقومون بالتجارة، بل كان بجانبهم شعب نيامويزي
في وسط تنجانيقا الغربية الذين كانوا الرواد الأول للطرق الموصلة إلى
زنبار.

وفي خلال القرن التاسع عشر، استطاع أهل نيامويزي إنشاء مركز
ممتاز لتحسين التجارة في المنطقة. فقد فتحوا في السنوات من ١٨٢٠ -
١٩٣٠ الطرق حتى وصلت إلى كاتانجا الجنوبية. كما نظموا التجارة مع
دول كانت في غرب بحيرة فيكتوريا، مثل: كاراجواي- وبوجندا- وبونيورو.

وإذا كان العرب تفوقوا عليهم، فإن السبب يرجع إلى تنظيمهم
الأكثر اتساعًا وقدرتهم المالية. وبينما كان تجار نيامويزي يتجرون في
الأقمشة والخرز، كان سكان السواحل يتجرون في السلع الغالية كالسلاح
الذي كان يقبل على شرائه الحكام الأفريقيون. وتمكن العرب من إدخال
بعض التنظيم الداخلي، فأقاموا المخازن في طابورة ويوجيجي على بحيرة
تنجانيقا وتمكن بعض رجال السواحل من نيامويزي من هزيمة الملوك المحليين
ونصبوا أنفسهم محلهم. هذا في الوقت الذي كان العرب يحصلون فيه على
العاج والعبيد عن طريق التجارة وليس عن طريق القوة والاعتصاب. ثم
تسلح الحكام وازدادت القوى قوة وذلك على حساب جيرانه الضعفاء.
فهاجم زعماء ياو شعب بحيرات نياسا الأعزل. وفي أوغندا، أغارت جيوش
كاباكا في بوجندا على ولاية سوجا المتفككة في الشرق وعلى ولايات هايا
في الجنوب وكانوا يبيعون العبيد والعاج إلى العرب بأسعار مغرية ويحصلون
مقابل ذلك على الأسلحة والأقمشة.

وفي أوغندا في منتصف القرن التاسع عشر، امتد نفوذ زنبار التجاري من الساحل الشرقي إلى الجنوب، كما وصل إلى الخرطوم وكان العرب هناك يلقبون بالترك وسُلطان تركيا هو الحاكم الأسمى لمصر. في حين يحكم مصر والسودان الخديوي وأولاده. فقد فتح مُحمَّد علي السودان سنة ١٨٢٠ وعزل حاكم الفنج في سنار وعين بدلاً منه حاكمًا مصريًا في العاصمة الجديدة، وهي الخرطوم، وذلك لضمان وصول الرقيق لتجنيدهم في الجيش المصري، إذ كانت الغارات لجمع الرقيق هي العمل الرسمي للحكومة.

وفي خلال الثلاثين سنة التالية، قامت سلسلة من الاكتشافات بين النيل الأزرق والنيل الأبيض جنوبي الخرطوم، حيث تقيم قبائل الدنكا والنوير والشلك وباري في منطقة بحر الغزال وبحر الجبل.

وفي عام ١٨٣٩، أُقيم مركز عسكري في غندو كرو قرب حدود أوغندا والسودان. وفي الفترة ما بين ١٨٥٠، ١٨٦٠ استولت الخرطوم على تجارة الرقيق والعاج ولكن بالطرق العسكرية وليست بالطرق التجارية، وذلك في مناطق بحر الغزال وشمال أوغندا، إذ كانوا يغيرون على تلك المناطق ويستولون على المواشي ويردونها ثانية مقابل العاج والرقيق ومقابل الطعام والمؤن، وسرعان ما أدرك أهالي الخرطوم أنهم لا يستطيعون الصمود في وجه منافسيهم في زنبار؛ حيث يأخذون الرقيق والعاج مقابل بضائع قيمة.

لم يبدأ الضغط الأوروبي على المنطقة التي تعتبر امتدادًا للاحتلال البرتغالي إلا في القرنين السادس والسابع عشر، عندما بدأت المصالح البريطانية تتعرض للتهديد من جانب نابليون، فعقدت بريطانيا المعاهدات

مع سلطات مسقط وزنبار لتوسيع نفوذها، فضلاً عن أن ضمان وقوف قوة عربية قوية على الشاطئ الغربي للمحيط الهندي (شرقي أفريقيا) يحقق لبريطانيا السيطرة على المنطقة.

وفي عام ١٨٢٢، عندما كان الإمام سيد سعيد ما زال في مسقط، استطاعت بريطانيا أن تحدد من تصدير الرقيق إلى الهند وعندما انتقل السلطان سعيد إلى زنبار سنة ١٨٤٠ كان القنصل البريطاني أول من قدم أوراق اعتماده في البلاط السلطاني، ثم عقدت بريطانيا مع السلطان اتفاقية أخرى بعد ذلك بخمس سنوات لبسط نفوذها على المنطقة.

وفي سنة ١٨٦١ أي بعد وفاة السلطان بخمس سنوات، انقسمت السلطنة فتولى أحد الأبناء مسقط وتولى الابن الآخر (برقش) زنبار الذي أصدر مرسوماً تحت تهديد مدفعين للأسطول يعلن فيه تحريم تجارة الرقيق. وبذلك أغلق أكبر سوق للرقيق في شرقي أفريقيا ثم أنشأ البريطانيون هناك كنيسة كبيرة في الجزيرة.

ومما لا شك فيه أن مجهودات بريطانيا لمقاومة الرقيق كان لها أنجح الآثار في شرقي أفريقيا وانقطع تصدير الرقيق إلى أسواق آسيا. ولم يحرم الرقيق تحريماً باتاً إلا بعد عام ١٨٧٣ وذلك بعد الاستعمار البريطاني وأخذ يزداد تبعاً لذلك حجم تجارة العاج وتحول سكان الساحل إلى البحث عن العاج داخل أفريقيا. ولكن جمع العاج يحتاج إلى مجهود أكبر من جمع الرقيق؛ ذلك لأن نقل العاج يعتمد على الحمالين من البشر الذين كان أغلبهم من الرقيق. وعلى كل حال لم تكن هناك تجارة على الساحل

الشرقي تعادل تجارة زيت النخيل على الساحل الغربي.

وفي الإمبراطورية المصرية لم يحتج الأمر إلى ضغط كبير في تحريم تجارة الرقيق؛ إذ استجاب الخديوي إلى ذلك واستعان بصمويل بيكر ثم غوردون كحكام وذلك لتنفيذ سياسة جديدة لتحريم الرقيق في الجزء الجنوبي من الإمبراطورية المصرية، وكان لابد تعويض الدخل الذي انقطع بمنع الرق وفعلاً أخذت تجارة العاج تعوض هذا الدخل وإن كان تحريم الرق قضى على بعض الجماعات الضعيفة في جنوبي السودان.

وقد صادف بيكر بعض النجاح في السيطرة على تجارة العاج وذلك عبر الحدود المصرية جنوباً حتى أوغندا. أما غوردون الذي خلف بيكر كحاكم للإقليم الاستوائي، وجد أن الاستيلاء على الساحل أمر ضروري للمحافظة على تجارة العاج، فأرسل إسماعيل بناء على مشورة غوردون الإنجليزي حملة اكتشافية بحرية لاحتلال كيسمايو دون أن يفكر إسماعيل في أن هذه المنطقة تحت سيطرة زنبار وعند وصول القوات إلى هناك أرغمت - بناء على تدخل وضغط السياسة البريطانية على الانسحاب. كما فشل^(٤) غوردون في إخضاع باتروبوجندا وبونبورو للنفوذ المصري وذلك بسبب طول خطوط المواصلات وانسحبت القوات المصرية قبل ثورة المهدي سنة ١٨٨١ وبذلك انتهت إدارة السودان بمعرفة المصريين.

(٤) كان الإقليم الاستوائي يمتد جنوباً حتى يشمل الأراضي التي تشغلها أوغنده الآن وقد انسحب غوردون مع قواته من منطقة أوغنده أى من الأجزاء الجنوبية للإقليم الاستوائي بحجة كثرة الملاريا وافتراس الأهالي لجنوده. ولكن الحقيقة أنه اتفق مع حكومته في لندن على الانسحاب تمهيداً لاحتلال أوغنده فيما بعد بصفتها تسيطر على منابع النيل.

وتدل سيطرة مصر ووزنبار على المنطقة الاستوائية؛ على مدى ما حققتة الأسلحة النارية الأوروبية وتفوقها على الحراب والأقواس التي كانت سلاح الأفريقيين.

وفي النصف الأخير من القرن التاسع عشر، قامت قوة ثالثة جديدة بين القوتين المصرية والوزنبارية وهي الحبشة التي حققت نجاحًا مماثلًا في الحملات الاكتشافية على جيرانها. هذا وقد بدأ اتساع الحبشة متأخرًا عن مصر ووزنبار؛ بسبب الفوضى الداخلية التي كانت الحبشة غارقة فيها خلال منتصف القرن الثامن عشر ولذا كانت الحبشة مفككة. فقد استطاع رأس كاسا الاستيلاء على الجزء الشمالي الغربي من الحبشة وتمكن رأس كاسا من الاستيلاء على الحبشة في سنة ١٨٥٥ وتوج نفسه إمبراطورًا عليها في أكسوم وتسمى باسم تيودور، ثم وضع الأساس لجيش نظامي تمكن من القضاء على سكان جالا الوثنيين الذين كانوا يتحكمون في الجزء الجنوبي والجنوب الغربي من البلاد منذ القرن السادس عشر. وعلى ذلك، فإن تيودور هو الذي وحد إقليم تجرة وأمهرة في الشمال من الإقليم الجنوبي (شوا). وتيودور هو الذي تسبب بتصرفه الأحقق مع مبعوثين بريطانيين في التدخل الأوروبي. وانتحر تيودور بإطلاق النار على نفسه سنة ١٨٦٧ عندما حاصرت التأديبية بقيادة سير روبرت نابير قلعة ماجدالا وهجره الكثير من أتباعه.

لقد كان لتفوق أسلحة الحملة التأديبية أعمق الأثر على جون الرابع خليفة تيودور، وهو زعيم من تجرة حارب حتى وصل إلى العرش معتمدًا على الأسلحة التي حصل عليها من البريطانيين مقابل مساعدتهم في الحملة على ماجدالا.

كما كان للأسلحة البريطانية مفعول آخر على منليك ملك شوا الذي أصبح قويًا حتى اضطر جون في سنة ١٨٧٨ أن يعتبره خليفته على العرش، وخلال السنوات التي انتظر فيها منليك انتقال العرش إليه، أخذ ينمي قوته ويزودها بالأسلحة الأوروبية كما كان يفعل بقية حكام أفريقيا فالمزيد من العاج يقابله مزيد من الأسلحة وأخذ يوسع مملكته شرقًا وغربًا وجنوبًا على حساب أراضي الصومال وهرر وأوغندا وجالا وكافا. وكان منليك يعتبر في نظر المؤرخين الأوروبيين حدثًا استثنائيًا فهو ذلك الأفريقي الزاحف إلى أفريقيا. وإن كان في حقيقة الأمر لا يختلف عن موميتا حاكم بوجندا وكابا ريجا حاكم يونيورو ومسيري حاكم كاتانجا.

تلك هي حالة أفريقيا عندما بدأ الفرنسيون والبريطانيون بواسطة ممثليهم الدبلوماسيين في امتداد نفوذهم من القاهرة وزنبار.

ولولا هذا التدخل الأوروبي لاستمر النفوذ العربي قائمًا متحدًا مترابطًا لا على الساحل الشرقي والسودان الشمالي فحسب، بل على السودان الجنوبي وفي أجزاء كثيرة من أفريقيا الشرقية والكونغو ولما تمكنت الإرساليات التبشيرية من الوقوف أمام الإسلام في تلك المنطقة وحققت النجاح الذي حققته. ولو كان التدخل الأوروبي قد تأخر ٥٠ سنة لما انحصر الإسلام في الجزء الشمالي من القارة، بل امتدت الحضارة الإسلامية وشملت ثلثي قارة أفريقيا وأصبح أهلها مسلمين.

الزحف الأوروبي لاستعمار أفريقيا

وفي عام ١٨٧٩ وعلى الرغم من الازدياد المستمر في قوى دول أوروبا الغربية بالمقارنة مع غيرها من شعوب الأرض، فلم يقع تحت سيطرة أوروبا إلا جزءًا يسيرًا من أفريقيا. كانت الجزائر خاضعة لفرنسا وكذلك مصر وتونس دون غيرها من شعوب شمالي أفريقيا كانتا خاضعتين للنفوذ الأوروبي.

أما في أفريقيا الغربية، حيث كانت هناك معاملات تجارية بين الأوروبيين والشعوب الساحلية خلال أربعة قرون. فلم يكن يخضع للنفوذ الأوروبي في هذه المنطقة سوى السنغال (لفرنسا) وساحل الذهب (لبريطانيا) ولم يتوغل الفرنسيون سوى بضعة أميال في الداخل بعيدًا عن الساحل. أما المستعمرات البريطانية جامبيا وسيراليون ولاجوس فلم تكن سوى دويلات تحيط بها شعوب أفريقيا.

وفي المنطقة التي أصبحت فيما بعد غينيا البرتغالية، كان هناك نفوذ برتغالي ولم تتعد مستعمرة جابون الفرنسيين أن تكون محطة بحرية وتجمعات للرق في ليبرفيل. وباستثناء خمس أو ست مدن ساحلية، فإن من الصعب اعتبار أنجولا البرتغالية وموزمبيق مستعمرات بالمعنى المفهوم، بل هي مثل سبب لصيانة التجارة وضمان وصولها للداخل.

وبقي شمالي موزمبيق دون أن تصل إليه قوى أوروبا الاستعمارية وكان النفوذ البريطاني قوياً في زنبار، في حين كان الفرنسيون قد استولوا على الكاميرون وتمكنوا من وضع أرجلهم في مدغشقر. أما المنطقة الشمالية الشرقية، فإنها المنطقة الوحيدة التي لم ترفع فيها راية أي دولة أوروبية، وذلك كنتيجة لحفر قناة السويس الذي دعا فرنسا إلى أن تختار مكاناً يقابل احتلال بريطانيا لعدن فاحتلت أوبوك على الساحل الصومالي. وعلى ذلك لم يكن هناك تدخل أوروبي عميق وشامل إلا في جنوبي أفريقيا حيث كان الموقف معقداً بسبب العداة المستحکم بين مستعمرات بريطانيا على الساحل وبين الأفريقيين البيض المستوطنين في الداخل.

بعد ذلك بأربعين سنة وعند بدء القرن العشرين، كانت الحكومات الأوروبية تدعي السيادة على كل الوحدات السياسية البالغ عددها أربعين وحدة.

ويعتبر تقسيم أفريقيا في نهاية القرن التاسع عشر نتيجة حتمية وضرورية لفتح الأوروبيين لأفريقيا وتدخلهم خلال الثلاثة الأعوام الأولى للقرن التاسع عشر، بقليل من البعثات الاكتشافية التي أرسلتها حكوماتهم للتجسس وللتمهيد لاستعمار تلك المناطق. وقد غرر بالمكتشفين الذين كانوا يعتقدون أن تشجيع حكوماتهم كان لخدمة العلم ولم يتصوروا أنهم يخدمون الاستعمار ويحققون أغراضه. وكما دعا الكتاب الماركسيون إلى التقسيم بدافع اقتصادي. كذلك كان الدافع اقتصادياً للتقسيم الذي نادى به بعض الدول الأوروبية غير المستعمرة.

إن تقسيم أفريقيا كان نتيجة طبيعية للصراع بين قوتين لم يسبق أن أظهرت أي اهتمام بالقارة وهذا الصراع قلب ميزان القوى الذي كان موجودًا من قبل وأوجد حالة من المستيريا الدولية. فاندفعت جميع القوى تبحث عن السيادة السياسية والمساومة العنيفة للاعتراف بهذه المنطقة أو تلك.

لم يكن أول هذه العناصر التي ظهرت على مسرح المطامع في أفريقيا قوياً بالمعنى المعروف، بل كان ملكاً أوروبياً يعمل باعتباره شخصاً وإن كان يستغل مركزه كملك يجمع بين أصابعه خيوط الدبلوماسية ويوجهها لتحقيق أطماعه الشخصية. ذلك هو الملك ليوبولد الثاني ملك البلجيك الذي كانت له أطماع ومقدرة تتعدى حدود الدولة التي ولته ليكون ملكاً عليها. ظهر اهتمامه بالإمبراطورية فيما وراء البحار في السنوات من ١٨٥٠ إلى ١٨٦٠، حينما قام دوق برابانن بأسفار زار فيها مصر وبات يحلم بغزوات في مناطق نائية، فوصلت أحلامه إلى فرموزا وسارواك وفيجي. ثم اعتلى العرش عام ١٨٦٥ فقصر كل تفكيره ونشاطه على دراسة الاكتشافات الأفريقية وأصبح بعد عشر سنوات مستعداً لعمل أي شيء. وسلط أنظاره على الرابطة الدولية الأفريقية التي تأسست عام ١٨٧٦ لتقييم سلسلة من الخطات التجارية والعلمية في وسط أفريقيا من زنبار إلى المحيط الأطلنطي وتحتاج هذه الخطات إلى قوات تحميها. وفي الوقت نفسه، تتخذ تلك الحاميات من الخطات قواعد للانقراض على تجارة الرقيق وحماية الإرساليات التبشيرية.

وأولى رحلتي اكتشاف قامت بهما الرابطة دخول أفريقيا الشرقية من

زنبار في عامي ١٨٧٨ و ١٨٧٩ والتحقنا بمحطات الآباء البيض في طابورة على بحيرة تنجانيقا ومنذ هذه اللحظة بدأ اهتمام ليوبولد نحو الساحل الغربي، والتحق ستانلي في خدمة ليوبولد سنة ١٨٧٩. وخلال السنوات الخمس التالية أقام نظامًا للنقل البري والنهري من الكونغو إلى مساقط ستانلي ويبلغ طول هذه المسافة أكثر من خمسة آلاف ميل.

وكان ليوبولد في ذلك الوقت يمهّد للاعتراف الدولي بسلطاته على الكونغو. وبالرغم من أنه كان يهدف إلى أن تكون المستعمرة أشبه ما تكون باحتكار تجاري، فإنه أقنع معظم الدول الأوروبية بأنه من الأفضل أن تبقى الكونغو منطقة تجارية حرة خاضعة لنفوذه ونظامه الدولي، على أن تقع في أيدي منافسيهم.

وأقرت الدول بذلك ومهارة سياسة ليوبولد التي أثارت الشكوك المتبادلة بين القوى الأوروبية حول نشاط كل منها في أفريقيا وكشفت القناع عن أطماعها، وأصبح ليوبولد رئيس الدولة الوحيدة الذي خلق فكرة الزحف نحو أفريقيا.

وكانت ألمانيا الدولة الثانية التي زحفت إلى أفريقيا. حيث كانت تعمل في الخفاء وبسرعة خلال عام ١٨٨٤ - ١٨٨٥ فوضعت يدها على أربعة أجزاء متفرقة هي جنوب غربي أفريقيا وتوجولاندو الكاميرون وشرقي أفريقيا ودفعت تصرفات ألمانيا عجلة الزحف حتى أصبحت كل قارة أفريقيا مقسمة. ومن الملاحظ أن ألمانيا لم تدخل أفريقيا بقصد تكوين إمبراطورية في بادئ الأمر؛ وإنما كخطوة مضادة في مخطط لتبعد أطماع فرنسا ونشاطها في أوروبا وتحول أنظار فرنسا عنها. هذا إلى جانب أن تقوم

بدور الحكم بين أطماع فرنسا وإنجلترا في أفريقيا كلما شبّ نزاع بينهما.

وكان مفتاح هذا الوضع في مصر. ففي عام ١٨٨١، انفصلت الرقابة الفرنسية البريطانية على ميزانية مصر. وعندما ثار الجيش الوطني في وجهها بقيادة عرابي باشا حيث ثار على الخديوي توفيق الذي أصبح لعبة في أيدي الغرب وتآمرت فرنسا مع بريطانيا لهدم عرابي باشا، ولكن في الليلة المتفق على تنفيذ خطتها فيهما قامت أزمة في فرنسا حالت دون اشتراك الحكومة الفرنسية في المؤامرة وترتب على ذلك قيام بريطانيا بغزو مصر وحدها عام ١٨٨٢ وبقي الإنجليز في مصر على الرغم من الوعود بالانسحاب كحكام فعليين وليسوا مجرد مستشارين حتى أعلنت بريطانيا الحماية على مصر سنة ١٩١٤ وقد شجع احتلال بريطانيا لمصر فرنسا على تحسين مركزها وتدعيم نفوذها في أفريقيا الغربية.

وراق لألمانيا هذا الوضع الذي أعطاها الفرصة لكي تلوي ذراع بريطانيا دون أن تؤيد فرنسا إذ أن حكم بريطانيا لمصر أصبح ممكناً فقط بمعاونة دائئها الممثلين في صندوق الدين وكان معظم الدائنين تسيطر عليهم ألمانيا لأنهم من الألمان.

وخلال الأعوام الحاسمة في تمزيق أفريقيا، عضدت ألمانيا حكم بريطانيا في مصر مقابل أن تترك بريطانيا يد ألمانيا وتغمض عينيها عن تصرفات الأخيرة في بقية القارة الأفريقية. وهذا بدوره حرض فرنسا على المزيد من النشاط في أفريقيا، وبالذات النشاط الموجه ضد بريطانيا أكثر منه ضد ألمانيا.

وبهذه الطريقة انطوى النزاع المؤلم على الإنزاس واللورين في عالم

النسيان في خضم المنافسات بين فرنسا وإنجلترا في أفريقيا.

كان الملك ليوبولد تَوَافًا لإقامة إمبراطورية مترامية الأطراف في أفريقيا، كما أن الدول الأخرى لم تكن مستعدة للوقوف موقف المتفرج في حين ترى منافسيها يبتلعون أفريقيا.

ويتضح من هذا أن القارة أصبحت مطمئنًا لشعوب أوروبا. وعلى ذلك، فإن تمزيق أفريقيا كان مشروعًا أساسيًا لسياسة أوروبا الدولية، والخريطة الحديثة لأفريقيا الآن تشير إلى نشاط الأوروبيين في أفريقيا خلال العصور الأولى الذي ترتب عليه تمزيقها.

كان الملك ليوبولد هو الأول الذي سعى لتحقيق اعتراف دولي بإمبراطورية أفريقيا. وفي عام ١٨٨٤ بعد أن عارض التجار البريطانيون الذين يعملون في تجارة الكونغونية حكومتهم للاعتراف بمطالب البرتغال في الإقليم الجنوبي من الكونغو، طالبت البرتغال بمساندة فرنسا وألمانيا لها ووجدت فرنسا في ذلك الوقت الفرصة سانحة للوقوف ضد بريطانيا ولكنها من ناحية أخرى وافقت على اقتراح بسمارك وهو مناقشة موضوع الكونغو في مؤتمر دولي يعقد في برلين. وقبل انعقاد المؤتمر كانت فرنسا قد عقدت صفقة مع الملك ليوبولد بمقتضاها تضمن فرنسا تمزيق إمبراطورية الكونغو إذا كان تكوينها يفوق موارد الملك وانضم إلى المؤتمر ألمانيا والولايات المتحدة في جانب باعتبار الكونغو ولاية حرة وعندما أُقيم المؤتمر في ديسمبر سنة ١٨٨٤ لم يكن للقوى الأخرى إلا أن توافق.

أصدر مؤتمر برلين قرارات سليمة تتعلق بتجارة الرقيق والتجارة الحرة

والخاصة بإثبات الاحتلال الفعلي للإقليم قبل إعلان احتلال جديد. وأعلن بسمارك في المؤتمر الحماية الألمانية على تلك المناطق في أفريقيا الشرقية؛ حيث حصل مارك بيترز وأعوانه على معاهدات غامضة مع رؤساء حمقى تافهين في رحلة اكتشافية واحدة لم تستغرق أكثر من بضعة أسابيع. وبذلك أصبح واضحاً أمام الجميع أن تقسيم أفريقيا سريعاً أصبح أمراً لا يمكن الحيلولة دونه وعاد المندوبون إلى بلادهم أول عام ١٨٨٥ ليقروا أي الأجزاء يطالبون بها لضمها إلى دولهم وتحقق نفعاً كبيراً لهم.

إن المصالح المنطقية جعلت توسع إمبراطورية فرنسا في أفريقيا أمراً لا يمكن تجنبه. فامتدت أملاكها في الجزء الغربي. وفي عام ١٨٨٣، وصلت فرنسا أعالي النيجر عقب الحرب التي شنتها على أحمدو عام ١٨٧٩. وكان طبيعياً أن يفكر الفرنسيون في التوسع على طول النهر العظيم الذي يعتبر وسيلة المواصلات إلى الداخل، وبعد ذلك يربطون انتصاراتهم بمناطق نفوذهم على الساحل.

ولكن كان تقدمهم بطيئاً، فلم يصلوا تمكبتو قبل عام ١٨٩٣؛ والسبب في ذلك قيام زعيم وطني مسلم في منطقة مندي يدعى ساموري الذي صمم على استعادة مجد أسلافه واستقلال شعبه. ولم يتغلب الفرنسيون على ساموري إلا في عام ١٨٩٨ ومنذ ذلك الوقت استطاعوا التقدم غرباً.

أصبح مستقبل جابون الفرنسي غامضاً خلال عام ١٨٨٠. فعلى الرغم من نشاط الملك ليوبولد في الكونغو الذي شجع الفرنسيين لإبرام معاهدة في المنطقة التي اكتشفها دي برازا، فإن الفرنسيين لم يبدأوا رحلاتهم الاكتشافية شمالاً لتلتقي مع امتداد الحدود الأفريقية الغربية عند بحيرة تشاد

وشرقاً حتى أوغندا مهددين بذلك أعالي النيل.

وكانت استراتيجية هذا التوسع لا تخفي على بريطانيا كما كانت أفريقيا الجنوبية إحدى النقاط التي تزداد أهمية وقد اضطرت بريطانيا إلى الاعتراف باستقلال جمهوريات البوير ثم واجهت التوسع الألماني في الجزء الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة.^(٥)

وكان على بريطانيا الرجوع عن موضوع التقسيم بحكمة وسياسة، فإن المبادئ العملية كانت في يد الأوروبيين في مستعمرة رأس الرجاء الصالح. ومن بين هؤلاء سيسل رودس الذي كان أكثر الشخصيات نشاطاً. كون ثروة واسعة من إدماج مناجم ألماس في كمبرلي في جريكو ألاند الغربية. وأعلنت بريطانيا تحت ضغط سيسل رودس وجود منطقة نفوذ بريطاني بين بتشوانالاند وزمبيزي وذلك في سنة ١٨٨٨. وفي سنة ١٨٨٩ أصدرت بريطانيا أمراً ملكياً بإسناد جنوبي أفريقيا إلى شركة جنوبي أفريقيا.

وفي شمال زيدي، أجريت مزايدات على مدى واسع. فيقع أكثر المناطق قيمة من الناحية التجارية في غربي أفريقيا ويوجد كثيرون يعتقدون بأنه يجب التضحية بالمصالح الأخرى مقابل مزايا تمزيق هذا الجزء وتقسيمه بين بريطانيا وفرنسا. ومن المحتمل أن كانت هناك شروطاً بمقتضاها تركت فرنسا لبريطانيا منطقة نفوذ تمتد من سيراليون حتى الكاميرون. كما أن انسحاب بريطانيا من شرقي أفريقيا أدى إلى انسحاب ألمانيا من الساحل

(٥) تطلق بريطانيا على جنوبي إفريقيا شبه الجزيرة باعتبار أن المياه تحيطها من جميع الجهات ما عدا الجهات الشمالية.

الغربي، وأول هذه الشروط انسحاب بريطانيا من مصر وهذا أمر لم يكن في مقدور أي فرد في الحكومة البريطانية أن يفكر فيه. على العكس من ذلك بنى لورد سالزبوري، رئيس الوزراء ووزير الخارجية البريطانية، سياسة حكومته في تقسيم أفريقيا على أساس احتفاظ بريطانيا بمصر؛ ومعنى ذلك إطلاق يد فرنسا للتوسع في الغرب بشرط عدم المساس بمناطق النفوذ البريطانية الأربع على طول الساحل والبحث عن نصيب بريطانيا الأساسي من التقسيم على الجانب الشرقي، وإن كان عديم القيمة تجارياً بل ويكلف احتلاله نفقات باهظة.

واحتل الألمان الأراضي المهمة مقابل زنبار ولكن في سنة ١٨٨٦ تمكن لورد سالزبوري من تعيين حدود مناطق النفوذ البريطانية، حيث توجد الآن كينيا. كما احتفظ بأحقية بريطانيا على أوغندا وعلى طريق موصل إلى السودان ومصر. أما شرقي أفريقيا، كما في زمبزي ونيجيريا الوسطى والشمالية قامت شركة بريطانية بتوكيل من الحكومة البريطانية بتحمل أعباء الإدارة يحميها قرار سالزبوري للمفاوضات على مستوى دولي.

وبقي طلب الضم المتعلق بما يعرف اليوم بروديسيا الشمالية ونياسالاند إلى أن تم في عام ١٨٨٩ وعام ١٨٩٠ ويكون بذلك إتمام خطة سالزبوري.

وفي عامي ١٨٩٠ و ١٨٩١، تقدم لتعيين الحدود الإقليمية مع ألمانيا وفرنسا والبرتغال وإيطاليا.

وأهم ما جاء بهذه الاتفاقيات، الاتفاق مع ألمانيا بتبادل هيليجولاند بزنبار، فأعطت بريطانيا هيليجولاند لألمانيا وأخذت منها زنبار. كما

حددت نهائيًا حدود المستعمرات البريطانية الألمانية بطريقة مرضية بالنسبة لسانزبوري. وانتهت الاتفاقية مع إيطاليا على تعيين الحدود بين المحميات البريطانية في أفريقيا الشرقية والصومال المستعمرة الإيطالية. أما الإتفاقية مع البرتغال، فعلى الرغم من أنها كانت بين جانب قوي وجانب ضعيف، فإنها انتهت إلى وضع الحدود بين وسط أفريقيا البريطاني وبين جيرانها من البرتغاليين. كما بقيت الحدود الداخلية في أفريقيا الغربية غير محدودة وفشلت في الوصول إلى اتفاق على السودان.

إن أهم المظاهر التي بدت خلال السنوات العشر الأولى عقب الزحف الأوروبي على أفريقيا صادفت كذلك أمورًا مهمة في أوروبا؛ فرجال الدول ورجال السلك السياسي يجتمعون في المكاتب وفي منازلهم الريفية يرسمون الخطوط العريضة على الخرائط التي لم تكن في ذاتها دقيقة وكانت الحدود تبين بواسطة خطوط الطول وخطوط العرض أن تمزيق أفريقيا كان مهزلة واستخفافًا. فإن عشرة من رجال الأعمال يمكن أن يكونوا ممثلين لشركة صاحبة تفويض. كما أن قنصلًا واحدًا يعاونه اثنان من المساعدين يمكن أن يكونوا حكومة لإحدى المحميات.

وانتهت بذلك الفترة الأولى لموكب الزحف الأوروبي على أفريقيا في العشرين سنة الأولى، وبدأت الفترة الثانية واتخذ نشاط المقيمين في المنطقة شكلاً آخر. فإن مواقع الحدود الداخلية تعتمد دائمًا على أي الفريقين المتجاورين أكثر من الآخر على احتلال المنطقة والحفاظة على حدود المنطقة التي يحتلها.

وكثر الاشتباكات بين الدول الأوروبية المختلفة، وكان أكثر هذه

الاشتباكات على الحدود الغربية لنيجيريا حيث كانت القوات العسكرية بعد هزيمة فرنسا لدولة داهومي عام ١٨٩٣ تهدد بالاصطدام.

وفي نهاية القرن التاسع عشر، كانت رحلات فرنسا الاكتشافية تندفع نحو بحيرة تشاد من ثلاث جهات من الكونغو الفرنسي والجزائر وأعلى نهر النيجر، حيث كانت فرنسا تحلم بإمبراطورية مترامية الأطراف تصل بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي. وعلى ذلك، فإن في احتلال فرنسا لأعلى النيل ضربة قاضية لبريطانيا في مصر.

ومن عام ١٨٩٦ حتى عام ١٨٩٨ ظلت قوة صغيرة من الجنود الفرنسيين تعاني في تقدمها من جابون إلى فاشودة على النيل الأبيض على بعد أربعمائة ميل تقريباً جنوبي الخرطوم. وكانت بريطانيا قد أرغمت مصر في سنة ١٨٨٥ على التخلي عن السودان لقوات محمد أحمد المهدي على أساس أن مصر لا تستطيع أن تتحمل نفقات إعادة الغزو. ولم يغب السودان لحظة واحدة عن أعين سالزبوري. وفي سنة ١٨٩٦ بعد الكارثة التي حلت بالإيطاليين على أيد قوات فرنسا في الحبشة وعلى تقدم الجيش المصري الحديث جنوباً واستولى على دنقلة في السنة نفسها وبربر عام ١٨٩٧ والخرطوم نفسها بعد معركة أم درمان في سبتمبر سنة ١٨٩٨.

وبعد ذلك بأسبوع سمع كتشنر بوجود القوات الفرنسية في فاشودة، فأسرع إلى ملاقاتها وكادت هذه الموقعة أن توقع فرنسا وإنجلترا في حرب بينهما. وفي الوقت نفسه، عملت على غزو كتشنر للسودان مرة أخرى مما تسبب عنه موت أكثر من ألفي سوداني في المعركة.

بدأ الصراع عندما اكتشفت مناجم الذهب في منطقة وتوتزلاند في سنة ١٨٨٦، فقد بين هذا الاكتشاف القوى الكامنة في الترانسفال وقد ارتاح لهذا الصراع عملاق جنوبي أفريقيا بول كراجر رئيس جمهورية الترانسفال من عام ١٨٩٠ إلى عام ١٨٩٦، وسيسل رودس الذي وسع مناجمه من كمبرلي وتوتزلاند الذي كان رئيسًا لوزراء مستعمرة رأس الرجاء من عام ١٨٩٠ إلى عام ١٨٩٦ فكان كراجر يطمع في توحيد جنوبي أفريقيا تحت زعامة البوير. في حين كان رودس يسعى إلى اتحاد فيدرالي بين البوير وبريتون وباتتو ويحكم هذا الاتحاد الفيدرالي حكومة مستقلة، وإنما ترتبط مع بريطانيا والإمبراطورية البريطانية.

وعلى ذلك كان كروجر يمثل مطالب الأفريكانز في القرن السابع عشر وكان يمثل رودس الرأسمالي المستعمر في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

وفي هذا الصراع مكن رودس بريطانيا في بتشوانالاند ثم حصل لنفسه على أمر ملكي يخوله حكم هذه المنطقة. وفي سنة ١٨٩٠، أرسل طابورًا من رجال الشرطة ليحتلوا إقليم ماشونا الذي يقع شرقي منطقة ماتابلية وشمال شرقيها.

وفي سنة ١٨٩١ امتد نفوذ شركته حتى اشتملت على روديسيا الشمالية، وذلك في مقابل أن يدفع لبضع سنوات مبلغ عشرة آلاف جنيه لإدارة نياسالاند. وكان رودس يعتقد أن هذه الإجراءات سوف تربط الترانسفال مع مستعمرة رأس الرجاء وتقرب المناجم الجديدة في الأرض الجديدة مستعمرة روديسيا الجديدة، حتى اشترك رجال روديسيا في حرب

غير رسمية مع البرتغاليين في موزمبيق ثم هزموا ماتابلية ماشوتا تحت ضغط الحاجة إلى مزيد من الأرض والعمل. ولم تضع الحرب أوزارها حتى عام ١٨٩٧. وحتى ذلك الوقت، اتضح أن ذهب مونوماتاجاس مخيب للآمال وكانت نفقات استخراجها باهظة حتى امتدت السكك الحديدية بين رأس الرجاء وبيرا سنة ١٨٩٩.

أصبحت جمهورية البوير برياسة كروجر مهددة بازدياد عدد الأجانب الذين وفدوا إلى الترانسفال والثروات التي حصل عليها الأجانب بسبب استغلال المناجم.

ولما كان رودس قلقًا، فقد أغار سنة ١٨٩٦ لإحلال هؤلاء الأجانب محل حكومة كروجر. ولكن هذه الإغارة فشلت وهدمت رودس سياسيًا الذي أقنع المستوطنين الأفريقيين بأن جنوبي أفريقيا البريطاني بمعاونة بريطانيا كان يهدف إلى طرد حكومة الجمهورية والتخلص من آرائهم. انتقلت الرياسة البريطانية إلى تشمبرلين الذي عين سيرالفريد ميلز في جنوب أفريقيا. وكان كلاهما لا يعير الشعور المحلي أي التفات. وكان ميلز يؤمن أكثر من سيده بأن جنوبي أفريقيا يجب حكمه بالحديد والنار حتى تتحول العناصر الهولندية إلى بريطانيا، دفع ميلز البوتلاندين حتى حافة الهاوية ثم وقعت الحرب سنة ١٨٩٩ ولم تجد مساعدة الأوروبيين المنافسين لبريطانيا لكروجر فتياً ولم يقف إلى جوار جمهورية البوير إلا دولة أورانج الحرة ضد بريطانيا وإمبراطوريتها.

واستمر الكومناندوز من البوير يناضلون حتى بعد استيلاء بريطانيا

على الجمهوريتين (البربر والأورانج)، ولكن في سنة ١٩٠٢ ناشد البوير السلام حيث كفاهم ما أصابهم.

وبذلك قضت بريطانيا على كل مقاومة حتى أن أحمدو ساموري في السودان الغربي ومناطق أشانتي وداهومي وبنين، والعرب والأفريقيين في أفريقيا الشرقية والوسطى والدراويش في السودان والماتابليه في روديسيا وحتى المستوطنين الأفريقيين في أقصى الجنوب آمنوا بأن في قدوم الحكومات الأوروبية تحطيم تقاليدهم وهدم حياتهم وفرض نظام جديد لا يتفق معهم. وقد حاربوا من أجل كل هؤلاء لأقصى جهدهم ولكنهم خسروا المعركة في النهاية.

وفي سنة ١٩٠٤، سوت بريطانيا خلافاتها مع فرنسا. وفي عام ١٩١١ تنازلت فرنسا عن شريط من إقليم الكونغو لمستعمرة ألمانيا في الكاميرون وكانت الحبشة الدولة الوحيدة التي استطاعت مقاومة الزحف الأوروبي، فأرغمت إيطاليا على الانسحاب وبقيت في الجزء الساحلي من الصومال ثم عوضت إيطاليا بأن غزت ليبيا سنة ١٩١١ وانتزعتها من تركيا التي كانت تحتضر. كذلك احتفظت ليبيا باستقلالها ضد كل دخيل فيما عدا المرابين وبذلك يمكن القول إن أفريقيا استقلت في القرن العشرين، وهي خاضعة لقوى أوروبا الاستعمارية.

عصر الاستعمار

المرحلة الأولى

ليس هناك ما يصور عنصر النفاق في الزحف الأوروبي على أفريقيا كما صورته الخمسة والثلاثون عامًا في غموضها الكامل، والتي تلت مسرحية التمزيق والمنافسة الدولية؛ فالقارة كانت مطمئنًا لرؤساء الوزراء ومجالس الوزارة الذين كانوا يقضون الأوقات المتتالية من أجل أفريقيا وكلمًا اجتمعوا لبحث ودراسة أفريقيا وولوجوا كل الأبواب وسلكوا كل الطرق السياسية، كانوا يتجنبون قيام حرب عالمية لتقسيم أفريقيا.

وقد أخذ التوتر الدولي يزداد حدة بسبب نقص المساحات غير المحتلة في أفريقيا؛ ومعنى آخر التوسع في المستعمرات الأفريقية، فكلما ازداد الوصف زادت الرقعة المستعمرة أو الموضوععة تحت الحماية. وقامت الدول الاستعمارية بتمزيق أفريقيا كتأمين لها في المستقبل ولم يكن هذا نتيجة وجود خطط تقتضي التقسيم. ولهذا كان هدف هذه الدول أن يكون دخلها السنوي من مستعمراتها في حدود المعقول.

لم يكن المستعمر يهتم بصناعات المستعمرة وزيادة إنتاجها وتقدم شعوبها. وهل التقدم سريع أم بطيء واقتصاديات البلاد مستقرة أم غير مستقرة؟ بل كل ما يهم المستعمر توازن الميزانية سواء كانت المستعمرة

تحكمها حكومة أوروبية أو عن طريق شركات استغلالية. وحتى أوائل القرن العشرين لم تكن أوروبا في حاجة إلى زيادة المنتجات الأفريقية. وإن كانت الحالة ستتغير في يوم من الأيام.

واستمرت هذه الحالة من جانب الحكومات الاستعمارية حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. ومن الغريب أن تقع المسؤولية على عاتق حكومات استعمارية صغيرة تتكون من بضعة أعضاء. فقد أوفد جونستون لإيجاد إدارة استعمارية في نياسالاند في حدود ١٠ آلاف جنيه سنوياً. كما أن كونفيل بدأ إدارة محمية أوغندا بميزانية قدرها ٥٠ ألف جنيه سنوياً وكان لوجارد يتولى الحكم في نيجيريا الشمالية بميزانية بلغت ١٠٠ ألف جنيه. في الوقت الذي كان تعداد هذا الإقليم عشرة ملايين نسمة. (جنيه لكل ١٠٠ شخص في السنة). أما فرنسا، فقد أهملت سياستها التي تقضي بأن تقتصر تجارة المستعمرات مع العاصمة ورحبت بأي صورة من صور التجارة يكون من شأنها الإقلال من عبء المصروفات عن العاصمة.

وبهذه الصورة سارت سياسة الاستعمار، فلم يستطع جونستون بعشرة آلاف جنيه في السنة إلا أن يكون جيشاً قوامه ٧٥ ألف جندي تحت قيادة ضابط بريطاني واحد، وأي زيادة سواء في الحياة المدنية أو العسكرية فكانت من الدخل العام للمستعمرة إذا وجد هذا الدخل. أما لوجارد فقد حكم نيجيريا الشمالية بمعاونة أربعة من الأوروبيين وقوة من حدود أفريقيا الغربية بلغ عددها ألفين أو ثلاثة آلاف جندي تحت قيادة ١٢٠ ضابطاً وضابط صف أوروبي. وكان يمكن إمارات الهوسا تجنيد أضعاف مثل هذا العدد إلا أن قوات الاستعمار كانت أكثر تنظيماً وتفوقاً في التسليح. ومع ذلك، فإن

الاستعانة بمثل هذا العدد الضئيل من قوى الاستعمار يقتضي الحذر والحيطه؛
فأي هزيمة أو كمين كفيل بالقضاء على القوة كلها.

إن أول ما اهتمت به حكومات الاستعمار تثبيت أقدامها وتوطيد
سلطانها. وكان محل تلك السلطة هو الضرائب، وذلك لأنه في الحالات
التي تعتمد حكومة الاستعمار فيها على مواردها دون اللجوء إلى
المواطنين، فإنه كان يكفي لتوطيد السلطان كلمات عادلة منصفة وإذا
أرادت الحكومة أن تغطي نفقات الاحتلال، فإنه الاختيار الحقيقي
للحكومة. ولذلك كانت تعمد الحكومات إلى إنشاء نواة اجتماعية تحيط
بها داخل العاصمة ثم تأخذ هذه النواة في التوسع والازدياد كلما زادت
موارد الدولة وتعلمت الحكومات الاستعمارية من التجارب أن المواطنين لا
يبقوا صامتين في انتظار أن يأتي عليهم الدور ليصل إليهم التنظيم ويدخلوا
تحت الإدارة الاستعمارية، بل إنهم كانوا يستمرون في تجارة العاج وشراء
السلام ثم يبدأون في استعداد المناطق المجاورة على الحكومة الاستعمارية؛
فكانوا يقطعون أسلاك البرق ويهاجمون القوافل ويردون اللاجئين إليهم من
المناطق التي تم إخضاعها للإدارة الجديدة فطاردتهم الحملات. وفي أثناء
إنهمك القوة الاستعمارية في هذه العمليات، كانت النواة المحيطة بالحكومة تتور
وكانت هذه حياة المستعمرات.

نتج عن هذه الحالة أزمات عنيفة أدت إلى تعزيز القوات في
المستعمرات ورفع النصاب المالي المقرر لكل مستعمرة، فمثلاً ارتفعت
ميزانية نياسالاند من ١٠ آلاف جنيه إلى ١٠٠ ألف جنيه وميزانية أوغندا
من ٥٠ ألف جنيه إلى ٤٠٠ ألف. ثم بدأ التحسن في بعض المستعمرات

وبدأت الميزانية المعتمدة للمستعمرة في الانخفاض تبعاً لزيادة الدخل في المستعمرة.

وفي عام ١٩١٤ فشلت حكومة ليوبولد في الكونغو في إدارة المستعمرة وعجز الدخل عن مواجهة المصروفات، فاستعان الملك بجنود من المواطنين لضمان حصول الحكومة على نصيبها في المطاط والعاج ولضمان مصالح الشركات المستغلة في الكونغو. وفشلت هذه الوسيلة كذلك في التحصيل. وأمام الرأي العام العالمي، اضطر الملك إلى النزول عن استغلال الكونغو لمصلحته والنزول عن إمبراطوريته الخاصة للحكومة البلجيكية في سنة ١٩٠٨. وبذلك أصبح الكونغو مستعمرة بلجيكية بعد أن كانت ملكاً خاصاً للملك.

وانتهاء الإعانة المالية للحكومة الاستعمارية رهن بإدخال الإقليم تحت حكم الإدارة المدنية. ومعنى آخر، فإن الاكتفاء الذاتي للمستعمرة يتحقق كلما تحول نظام الحكم من النظام العسكري إلى المدني. ولهذا السبب تجد بعض المؤرخين يطلقون على هذا التحول اصطلاح (التهدئة أو التسكين) ويأتي بعد ذلك دور القانون والنظام. وفي الواقع أن التقدم مرتبط ارتباطاً وثيقاً بازدياد طرق المواصلات. فقبل فرض أي ضريبة، يجب أن يكون لدى الأفراد ما يركونه ثم يبيعونه وقبل وجود المحصولات الزراعية، أن تكون هناك وسائل للنقل لتقل المحصولات إلى الأسواق.

وأوضح مثل على ذلك هو محمية أنهار الزيوت في إقليم نيجيريا الشرقية، حيث يعتبر زيت النخيل المحصول الرئيس للمستعمرة. ومع وجود

الدلتا المتعددة الأفرع، تيسرت وسائل للنقل وهيأت تلك الظروف للمستعمرة الخضوع للتنظيم والإدارة ومن ثم دفع الضرائب دون حاجة إلى إعانة مالية من الدولة المستعمرة. والمثل الواضح المضاد لذلك هو أوغندا، حتى وصول سكة الحديد من ممباسا إلى بحيرة فيكتوريا وذلك سنة ١٩٠٠- وقبل هذا التاريخ كان العاج السلعة الوحيدة التي تصدرها البلاد مع صعوبة في النقل.

وما أن تيسرت وسائل النقل حتى أمكن تصدير الجلود والمطاط والشمع والعديد من البضائع الطبيعية التي وجدت لها أسواقًا في الخارج. كما أصبح الطريق مفتوحًا لإدخال زراعة القطن والبن اللذين أصبحا المحصولين الرئيسيين ولم يدفع سكان نيجيريا الشرقية الضرائب إلا بعد ما يقرب من العشرين عامًا، عندما زادت خطوط السكك الحديدية واستعملت سيارات النقل وزاد استعمال المراكب التجارية. فقد بقي هذا الإقليم تحت الحكم العسكري حتى عام ١٩١٠ ولم تقم الإدارة المدنية كاملة إلا سنة ١٩١٩.

*هل تغيرت الحياة العادية للفرد خلال الحكم الأوروبي الاستعماري؟

هذا سؤال ليس من السهل الإجابة عليه ويمكن إجراء المقارنة بين الأقاليم التي استعمرها الأوروبيون لاستغلال ثروتها ومناجمها وبين المناطق الأخرى التي استعمرها للتجارة وللسيطرة عليها لتأمين تلك التجارة. ويندرج تحت النوع الأول روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند وكنيا وكذا مستعمرات البرتغال في أفريقيا الشرقية والغربية والمستعمرات الألمانية

في أفريقيا الشرقية وجنوب غربي أفريقيا والكاميرون والكونغو الرنسي والبلجيكي. في تلك المناطق فقد آلاف الأفريقيين أراضيهم الزراعية وأرغم أكثرهم على الهجرة من الأراضي التي كانوا يزرعونها وفقدوا ما جاورها من أراضٍ؛ وترتب على ذلك أنهم عند ما أرادوا تغيير الأراضي الزراعية التي أخذها منهم المستعمرون، وجدوا أنفسهم مبعثرين في أراضٍ يجب عليهم استجارها.

وقد عانى السكان من الاضطراب نتيجة لهجرة الأوروبيين. كما تأثر الأهالي تحت إلحاح شركات المزارع والمناجم في طلب المزيد من العمال وطلب الحكومات المزيد من الأيدي العاملة لإنشاء وصيانة السكك الحديدية وتعمير الطرق وإقامة المباني، حتى أصبح العمل سخرة سواء للمصلحة العامة أو الخاصة. كما يمكن اعتبار قصر الأعمال الشاقة على المواطنين فقط، كان من النتائج غير السارة لحكم الأوروبيين.

وبالنسبة للأفريقيين، فلم يكن أهم عنصر في تلك المرحلة هو بقاء الأوروبيين أو غيابهم أو قرارات الأرض أو العمل ولم يكن اختلاف سياسة استعمارية عن أخرى بالأمر المهم؛ بل الشعور بأن المستعمر يستغلهم ويستغل موارد بلادهم لمصلحته والشعور بالذل والهوان. هذا ولم تهتم أي حكومة استعمارية بنشر التعليم ولم تفتح المدارس وكانت تعتبر إرساليات التبشير هي المدارس الوحيدة في ذلك الوقت.

العصر الاستعماري

المرحلة الثانية

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، بدأ الاستعمار استئناف صورته التقليدية التي حافظ عليها. فإن الحكومات الاستعمارية سواء كانت بريطانية أو فرنسية أو ألمانية أو إيطالية أو بلجيكية أو برتغالية كانت مسيطرة تمامًا على الأقاليم التي تحتلها وانتهت مقاومة القبائل ولم تكن ظهرت حتى ذلك الوقت فكرة القومية. وكانت الحاميات العسكرية تتكون من جنود أفريقيين بقيادة ضباط أوروبيين تكفي للطوارئ العاجلة، وخصوصا المواصلات البحرية والحديدية تحسنت وتقدمت فأصبح في الإمكان نقل القوات من مكان إلى آخر خلال أسابيع، إن لم يكن خلال أيام.

خضعت جميع المستعمرات للإدارة المدنية، فيما عدا الجهات القاصية، وأخذت تلك النظم الإدارية في التطور. كما اتخذت خطوات واسعة في ميدان الصحة، وبذلك استطاع الأوروبيون وزوجاتهم أن يقيموا في أفريقيا وبوجود الزوجات ظهرت النوادي والنشاط الاجتماعي.

وباندلاع الحرب العالمية الأولى، زاد عدد الضباط المنفيين في المستعمرات الأوروبية، فبعد أن كانوا عددًا قليلًا أصبحوا بالمئات وقد أدى هذا إلى زيادة دخل المستعمرة، كما زاد عدد الموظفين والمباني

الحكومية. والإدارات الفنية الوحيدة التي حظيت بالتقدم والتطور هي مصالح الأشغال العمومية مثل السكك الحديدية والطرق والمباني الحكومية. أما الخدمات الطبية بصفة عامة، فلم تكن تكفي إلا موظفي الحكومة. أما التعليم، فقد أخذ بالتزامات الحكومات، فلم يكن له وجوده وأول واجبات الحاكم كممثل لحكومة المستعمرات، كانت صيانة القانون والنظام والإشراف على جمع الضرائب.

كانت أغلب المنازعات المدنية والقضايا الجنائية تنظر أمام محاكم أهلية. أما بقية القضايا، فكانت تنظرها دوائر يرأسها قضاة أوروبيون ولم تتغير عادات الزواج والمواليد والموارث أو تتأثر بالدين المسيحي. وكانت الحكومات تؤمن بأن واجبها هو إقرار السلام واحترام القانون واستتباب الحكم تاركين التعليم والأخلاق وشؤون الصحة للإرساليات التبشيرية. أما اقتصاديات البلاد، فأمرها متروك بين الأفراد المنتجين والتجار.

ولم تجد الحكومات ما يدفعها أو يعجل خطاها خلال الفترة بين الحربين العالميتين وثمة تغيير ملحوظ في وظائف الحكومة؛ ويرجع ذلك إلى الحرب العالمية الأولى. إذ اكتشفت الحكومة أن الاستعمار في حاجة إلى هدف وفلسفة لتبرير نفسه، وبرزت هذه الحاجة الماسة عند تقسيم المستعمرات التي كانت تابعة للإمبراطورية الألمانية، فقد قسمت توجولاند والكاميرون بين بريطانيا وفرنسا. أما جنوب غربي أفريقيا، فقد أضيفت إلى اتحاد جنوبي أفريقيا. كما قسمت مستعمرة ألمانيا في أفريقيا الشرقية بين بريطانيا وبلجيكا.

وعلى الرغم من أن الحلفاء اتفقوا على تلك التفاصيل فيما بينهم، فإنهم لم يجدوا الشجاعة لضم تلك الأقاليم في معاهدة السلام، فإن عصبية الأمم قبلت من الحلفاء أن يأخذوا على عاتقهم حكم تلك المناطق كواجب مقدس؛ حتى تتمكن تلك الأمم المتخلفة من الوقوف على أقدامها بين أمم المجتمع المتقدم وواضح جدا عنصر النفاق في تلك الترتيبات.

وقد جعل لورد لوجارد الحاكم الإداري البريطاني المشهور نظام الوكالة خلافاً في كتابه (الوكالة المزدوجة في أفريقيا البريطانية) وذلك خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وبذلك ليس الاستعمار رداءً جديداً من الشرعية وظهر في صورة التزام تتحمله الدول المستعمرة على عاتقها لتنهض بالمستوى الاقتصادي والسياسي للشعوب المستعمرة وأصبح الاستعمار ظاهره الرحمة وباطنه العذاب. وظل الكاتبان لورد لوجارد البريطاني وألبرت ساروث الفرنسي يتكهنان للاستعمار عمراً طويلاً وانتهيا إلى النتيجة وهي أن الاستعمار خير للشعوب المستعمرة ومصالحة للدول صاحبة الاستعمار.

وأهم مبادئ ألبرت ساروث أنه يجب أن يتركز تطور أفريقيا الاستوائية على الأهالي الوطنيين والبدء بتطوير الخدمات الطبية والتعليمية والزراعية. ومعنى ذلك تهيئة الجو لتنشئة الأسر السليمة وفتح الأفق لرفع المستوى. وزيادة على ذلك، فإن النصائح والتعليمات أصبحت في متناول سكان المدن حتى يصبح الزارعون منتجين للأسواق العالمية ومشتريين للسلع المستوردة.

ورأت بريطانيا أن ميزان التعليم لو ترك للوطنيين، فإن الحكومة الاستعمارية تصبح عرضة للتبدل. وفي سنة ١٩٢٥، أنشأت الحكومة البريطانية مجلسًا استشاريًا في وزارة المستعمرات ودُعي حكام المستعمرات الأفريقية إلى مؤتمر للتفاهم على السياسة التعليمية، وتشارك حكومات المستعمرات في إعانة التعليم بالقدر الذي يسمح به دخلها المحدود وفتش على المدارس وتدخل التحسينات عليها، وهي مدارس أنشأها الإرساليات التبشيرية.

وخلال العشرة أو الخمسة عشر عامًا التي تلت ذلك، شهدت معظم المستعمرات البريطانية تطورًا في نظام التعليم يكفل تعليم ربع الشباب ويهيئ لعدد قليل من هذه الطبقة ثقافة تمتد إلى ثمان أو اثني عشرة سنة. وحدثت بلجيكا في الكونغو حذو بريطانيا. أما فرنسا، فإنها لم تعتمد على مدارس الإرساليات، بل أنشأت مدارس خاصة بها لأقلية صغيرة من الأفريقيين.

وأهم ما ترتب على التعليم؛ أنه أثبت أن الأفريقي إذا تعلم فإنه يصبح كفتًا ومنتجًا لا يقل عن غيره ويتحمل المسؤولية وقادرًا على تحمل أعباء الواجبات التي يتحملها أي مواطن في أي دولة حديثة. ومنذ تلك اللحظة، انقشع الشك والريبة عن مستقبل أفريقيا.

ويختلف الاستعمار البريطاني عن غيره من استعمار دول أوروبا. فإن فرنسا وبلجيكا والبرتغال وإيطاليا تفكر في مستعمراتها بمبدأ ساورث. وعلى الرغم من قيام الإمبراطورية الفرنسية في كندا والهند ثم ضياعها فيهما، فإن

أفريقيا الفرنسية بقيت فرنسية.

فقد تعلم السنغاليون أنهم فرنسيون وتعلم أهل الكونغو أنهم بلجيكيون وأهل أنجولا أنهم برتغاليون، والصوماليون أنهم إيطاليون. وظلت الحال كذلك طول الفترة بين الحربين العالميتين ولم تقم في أي من هذه الدول الأوروبية فكرة إعطاء المستعمرات الأفريقية استقلالها، بل يجب أن ينشأ الوطنيون كمواطنين فرنسيين أو بلجيكيين أو برتغاليين أو إيطاليين.

أما بريطانيا، فإن فكرة (الكومنولث) أي جمهورية الشعوب، كانت فكرة حديثة صدرت في قانون ويستمنستر سنة ١٩٣٠، ولم يكن في بادئ الأمر مقصودًا أن تدخل فيه الهند أو دول أفريقية ولم تفكر بريطانيا كذلك بجعل مستعمراتها تتحول إلى بريطانيا.

وقد ثبت فشل المبدأ الذي يجعل من المستعمرة جزءًا من الدولة المستعمرة فهو مجرد وهم أو خدعة. بل على العكس كان الأوروبيون المقيمون في المستعمرات في الفترة الأخيرة يشعرون بالقلق وقد شجعت بريطانيا رعاياها المقيمين في أفريقيا الشرقية وأفريقيا الوسى على الاعتقاد بأن بقاءهم في المستعمرات رهين بمجهوداتهم وأنهم إذا استطاعوا نقل السلطة إلى أيديهم والتحكم في المستعمرات، فإن ذلك كفيلاً بأن يجعل إقامتهم أبدية. ففي المستعمرات شمالي زيمبيزي كان بقاء البريطانيين فيها يعتمد على الفكرة السائدة عن قوة الإمبراطورية البريطانية، فإذا ما نجحوا في إزاحة تلك القوى أصبح البريطانيون عاجزين تمامًا عن السيطرة.

أما العصر الذي يقع بين الحربين العالميتين من عام ١٨١٤ إلى عام

١٩٣٩ كان عصر لم يكن فيه أفريقي واحد يتحكم في بلده أو حتى يتحمل المسؤولية فيها.

وفي سنة ١٩٣٥ خضعت إمبراطورية الحبشة العريقة لغزو إيطاليا، كما كانت جميع القوى الاستعمارية في أوج عظمتها وسلطانها وحتى المعارك الناجحة للدفاع عن مصالح أفريقيا ضد جماعات المهاجرين إلى أفريقيا، لم يقم بها أفريقيون بل الإرساليات الأوروبية وضباط المستعمرات إذ أن هؤلاء الأوروبيين والمستعمرين يؤمنون بأن الأفريقيين قادرين - كأبي جيش آخر - على النهوض بالأعباء في الوقت المناسب.

في هذه الفترة أقبل الجيل الجديد من الأفريقيين على التعليم وظهر من بين هؤلاء الزعماء والقادة في أفريقيا الحديثة. ويعتبر ظهور هؤلاء القادة أهم ما تتميز به الفترة الثانية من عصر الاستعمار، بل إن ظهورهم يعد أهم حدث في تاريخ أفريقيا.

عصر الاستعمار

المرحلة الثالثة (التطور الاقتصادي)

لم تشتمل نظرية القوى الاستعمارية من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٤٠ على أي مساعدة مالية لتحسين الإقليم المستعمر من الخارج. وفي أفريقيا كانت القوى الاستعمارية على استعداد لتعين دخل المستعمرة البسيط، حتى يأتي اليوم الذي يصبح فيه ذلك الدخل قادرًا على تحمل مصروفات إدارته. وكانت هذه المساعدة تأتي في صورة إنشاء السكك الحديدية، وأدل مثل على ذلك سكك حديد أوغندا وألمانيا في شرق وجنوب غربي أفريقيا. كما كانت حكومة المستعمرة تعتمد على دخلها الهزيل وتحد من قروضها بالقدر الذي تحتمله تلك الدخول.

وعلى الرغم من الحدود الضيقة للنواحي المالية، فإن السكك الحديدية تطورت سريعاً في الوقت الذي كان التطور الاقتصادي لم يحقق تقدماً ملموساً، وعلى الرغم من أن نظام النقل قد خطط أساساً ليحقق حاجة الحكومة، فإنه لم يكن كافيًا للتجارة وعلى ذلك استعانت الحكومة بالنقل النهري معتمدة على نهري السنغال والنيجر.

ومن الطبيعي أن السكك الحديدية لا ترقى بنمو الاقتصاد آلياً، فإن هذا النمو الاقتصادي يبدأ في المناطق التي بدأت فعلاً بالإنتاج التجاري.

وقد حققت السكك الحديدية نتائج مهمة في أفريقيا الغربية أكثر مما حققتها في أفريقيا الشرقية فسرعان ما آمن الأهالي في ساحل الذهب بمزايا النقل بالسكك الحديدية على تصدير الكاكاو والخشب ومنتجات النخيل وتبعهم السنغال وسكان ساحل العاج وغينيا الفرنسية. أما في أفريقيا الشرقية، فقد صادفت السكك الحديدية عقبات جسام أهمها؛ اختراقها أراض قاحلة من السكان لمسافة مئات الأميال حتى تصل للأراضي الزراعية في الداخل عند بحيرة فيكتوريا.

وقد صاحب الزحف على أفريقيا الآمال الكبيرة في نشاط الاقتصاد لمصلحة المستوطنين الأوروبيين وبعد ذلك بثلاثين أو أربعين عاما، كانت النتائج هزيلة على الرغم من هجرة ما يقرب من خمسين مليون أوروبي فيما بين عام ١٨٨٠، ١٩٣٠ إلى قارات أخرى. بعض المهاجرين توجهوا إلى أفريقيا واستقر أكثرهم في الجزائر وجنوبي أفريقيا وبلغ عدد الأوروبيين في شمالي سهل اللمبوبو وجنوبي الصحراء الكبرى ٦٠ ألف أوروبي وكان معظم المهاجرين الأوروبيين من العمال غير المهرة والعاطلين الزائدين عن الحاجة وبدون أي رأس مال. كما كان في أفريقيا أماكن في حاجة إلى أيد عاملة مدربة وفنيين ورأس مال.

ولذا، وقعت أخطاء كثيرة ومرت سنوات عجاف بغير خبرة قبل أن يستطيع الأوروبيون بمعاونة الأفريقيين اكتساب الخبرة ويتعلموا أن المحصولات يمكن زراعتها بنجاح والحيوانات يمكن تربيتها.

هذا في ميدان الزراعة الفردية، وهي العقبات التي صادفتها الزراعة

الأوروبية باستثناء زراعة الدخان في روديسيا الجنوبية والشاي في نياسالاند والقمب في تنجانيقا التي نجحت. إذا أراد الأوروبيون استغلال أموالهم في أفريقيا، فإنه مشروع مجز مع الشركات التي تعمل في التجارة. وكان استغلال الأموال في القارات الأخرى حتى عام ١٩٢٠ أقل مخاطرة وأكثر فائدة من استغلالها في أفريقيا.

وكان لاكتشاف الألماس والذهب في السنوات من ١٨٧٠ إلى ١٨٨٠ أكبر الدوافع لقيام شركات مناجم للذهب وللمعادن الأخرى وذلك مكن هذه الشركات من التوسع في روديسيا الجنوبية وفي حزام النحاس الممتد على حدود روديسيا الشمالية والكونغو في الستين سنة الأولى من القرن العشرين، وأهمية ثروة المناجم والتصنيع التي تبعت اكتشاف المناجم قد سجلها الأستاذ س.ه. فرانكلين عام ١٩٣٨ عندما بلغ تقدير مجموع رؤوس الأموال ١.٢٢٢.٠٠٠.٠٠٠ من الجنيهات منها ٥٥٥ مليوناً مستثمرة في جنوبي أفريقيا ومائة مليون واثان استثمرت في روديسيا و١٤٣ مليوناً في الكونغو.

وبمعنى آخر يمكن القول إن ثلثي الأموال الأوروبية استثمرت في الأقاليم التي تعتمد اقتصادياً على المناجم.

وفي أفريقيا الجنوبية بلغ من التقدم الاقتصادي أن نفقات المنشآت كالسكك الحديدية كان يمونها ويقوم بينائها الأفراد. كما أن مشروعات الأفراد تولت إنشاء المدن حول المناجم. وفي النصف البلجيكي من كاتانجا، شجعت شركات المناجم عمالها على إحضار عائلاتهم والإقامة

بصفة دائمة في المدن حول المناجم. أما في جنوبي أفريقيا وفي روديسيا الشمالية والجنوبية، فإن وجود الأوروبيين قبل قيام صناعة المناجم جعل إقامة العمال الأفريقيين مستحيلة، وكانت تخشى اتحادات البيض للتجارة أن يكتسب الأفريقيون الخبرة والمهارة فيأخذوا من البيض المهارة الفنية. وعلى ذلك كان معظم^(٦) الأفريقيين من عمال المناجم مهاجرين تركوا عائلاتهم في القرى التي تبعد مئات الأميال عن المناجم ليعيشوا في معسكرات العمال التي أقامتها الشركات لمدة سنة واحدة فقط حيث كانوا يعملون بعقود مؤقتة ولمدد قصيرة وبأجور زهيدة.

وعلى الرغم من الفارق الكبير بين دخل الأفريقيين العمال ودخل الأوروبيين، فقد كان متوسط دخل الأفريقيين في جنوبي أفريقيا أكثر من أي دخل لأفريقي في مكان آخر من القارة وتمكن الأوروبيون من تحسين مشروعاتهم وإيجاد أسواق محلية لإنتاجهم الصناعي.

وترتب على هذا التصنيع استمرار وفود الأفريقيين إلى المدن الصناعية ولم يعبأ السادة الأوروبيون بتحسين حالة الأفريقيين الاجتماعية. وعلى ذلك فقد ظل مئات الألوف منهم يعيشون في أكواخ في المناطق الجرداء التي تحيط بمراكز الأوروبيين.

حققت الثورة الصناعية في جنوبي أفريقيا اقتصادًا يختلف عن اقتصاد

(٦) أصدرت الإدارة الاستعمارية قوانين تجبر الأهالي على ترك قرابهم ومزارعهم للعمل بأجور زهيدة في مناطق التعدين وأحسن مثال ذلك ما أتبعه الاستعمار البريطاني مع سكان نياسالاند وروديسيا الشمالية الذين كانوا يجربون على هجر بلادهم للعمل بمناطق التعدين في جنوبي إفريقية.

بقية القارة، كما سببت توترًا شديدًا. وفي منتصف ١٩٣٠، كان اتحاد جنوبي أفريقيا وحده يتحكم في أكثر من نصف تجارة أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. وبلغت تجارة الاتحاد الخارجية ٢٢ جنيهاً لكل فرد من السكان في حين بلغت هذه النسبة جنيهاً ونصف في تنجانيقا وأقل من ذلك في أفريقيا الغربية الفرنسية.

ثم نبهت الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم سنة ١٩٣٠ الأوروبيين أنهم يجب ألا يتوقعوا بأن اقتصاديات الأقاليم الأفريقية التي يملكونها ستظل تنمو لمصلحتهم اعتماداً على المشروعات الأوروبية والمستوطنين وحدهم. فمثلاً في عام ١٩٢٩ اتخذت بريطانيا لأول مرة خطوات لإقراض المستعمرات أو إعانتها بالمال لتساعد على تنشيط الاقتصاد. وخلال الأزمة كانت بريطانيا في حاجة ملحة لزيادة تجارتها الأجنبية وفي مستعمراتها وجدت المخرج لهذا المأزق.

وبقيت مستعمرات أفريقية بدون تقدم ولم يدرك هذا تمام الإدراك إلا أثناء الحرب العالمية الثانية؛ عندما انقطعت خطوط الإمدادات القديمة نتيجة للصعوبات في النقل والعملات وزيادة الطلب على الخامات الحربية التي يمكن أن تقدمها أفريقيا. وأما العجز في مواد الطعام والمواد الخام الأولى، فقد كان متوقعاً بعد انتهاء الحرب. وهنا ظهرت فجأة قيمة المستعمرات العظيمة من الناحية الاقتصادية.

وبالنسبة لبلجيكا وفرنسا فقد كانت المستعمرات الأفريقية المصدر الوحيد لمجهوداتها الحربية أثناء الحرب من عام ١٩٤٠ إلى ١٩٤٤ وترتب

على المركز الجديد للمستعمرات نتائج غاية في الأهمية.

وفي عام ١٩٥٣ ازدادت صادرات الكونغو أربعة عشر ضعفاً وتضاعف دخل حكومة الكونغو أربعة أضعاف. كما زادت صادرات روديسيا المالية تسعة أضعاف أغلبها من النحاس وزاد دخلها عشرين ضعفاً. ثم أصبحت نياسالاند ذات الخطوة بين وسط أفريقيا البريطاني.

وفي أفريقيا الغربية البريطانية، جمع الوكلاء البريطانيون المحصولات المهمة كالزيت والكاكاو التي كانت تسيطر على تجارتها الشركات الأوروبية. وأوجد الوكلاء الطريق لتجارة ما بعد الحرب تحت إشراف محلي ضمن للمزارعين سعراً لمنتجاتهم بعيداً عن تقلبات الأسعار في السوق ونجح هؤلاء الوكلاء في الاحتفاظ باحتياطي لسد الحاجة في السنوات العجاف. وأصبح الاحتياطي كفيلاً بعقد قروض كبيرة للمشروعات المحلية الاقتصادية والإصلاح الاجتماعي. وفضلاً عن ذلك، فإنه خلال سنوات الحرب حتى عام ١٩٥٠ لم يكن في مقدور الصناعة الأوروبية إمداد الأقاليم الأفريقية بالمنتجات أو البضائع الاستهلاكية التي كانت تطلبها تلك الأقاليم التي زادت قدراتها الشرائية.

وطبيعي ينصب هذا الكلام على المستعمرين، فلم يكن هناك أصحاب رؤوس أموال ولا رجال أعمال من الأفريقيين.

وعلى ذلك فقد أصبح في مقدور المستعمرات الغنية أن تقيم المشروعات معتمدة في ذلك على مواردها الخاصة.

ثم جاء ميثاق الأطلنطي وقرار هيئة الأمم المتحدة لتغيير الحالة

السياسية والإسراع في التطوير الاقتصادي والاجتماعي للأقاليم الأفريقية ليس لأن المستعمرات المتأخرة عديمة القيمة والفائدة بالنسبة للدول المستعمرة، بل لأن هذه الدول استعدت للقيام بالتزاماتها تجاه شعوب مستعمراتها. وفي سنة ١٩٢٩ كانت مصروفات المستعمرات البريطانية مليون جنيه ثم ارتفع إلى خمسة ملايين في سنة ١٩٤٠. وفي سنة ١٩٤٦ ارتفعت المصروفات إلى ١٢ مليوناً أو تزيد. وبذلك استطاعت أقل المستعمرات إنتاجاً أن تساهم في مشروعات التحسين وبلغت المصروفات ٢١٠ ملايين خلال المدة من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٥٥.

أما في المستعمرات الفرنسية حيث كان سعر الفائدة أقل وكان التغيير أكثر، فقد بلغ مجموع مصروفات التحسين في المستعمرات التسع بأفريقيا الغربية ٢٧٧ مليون جنيه في المدة نفسها. وفي الكونغو البلجيكي كانت الحكومة أكثر تقتيراً ولم تنفق على المستعمرة الأموال التي كانت تدين بها حكومة الكونغو بعد انتهاء الحرب.

أما التغييرات الاجتماعية التي طرأت نتيجة للسياسة الجديدة نحو المستعمرات، فقد كانت نتائجها أكثر إذهالاً من النتائج الاقتصادية؛ فقد استيقظت الدول الأوروبية من غفلتها على أن شعوب مستعمراتها في حاجة إلى أطباء وأعمال خيرية ونقابات تجارة وفي حاجة إلى مياه للشرب والصحة والمسكن، فضلاً عن الحاجة إلى مدارس أفضل. ولذا فقد بدأت الخطط الجديدة لإصلاح الحياة الاجتماعية.

ففي سنة ١٩٤٣ بدأت بريطانيا تفكر في رفع مستوى التعليم،

فأنشأت بعد أن وضعت الحرب أوزارها الجامعات في مستعمراتها؛ لتدعيم ورفع شأن المستويات المختلفة للتعليم فيما دون المستوى الجامعي. أما فرنسا وبلجيكا، فكانتا مختلفتين فاهتمت فرنسا بالتعليم في بعض مستعمراتها. وعلى كل حال فقد قامت ثورة تعليمية لتصبح الثورة الاقتصادية التي عمت مستعمراتها أوروبا في أفريقيا.

وكانت نتائج الثورة متماثلة في كل أفريقيا وإن كانت تختلف من مستعمرة لأخرى وفقاً لأغراض السلطة المستعمرة ومدى خضوع الإدارة لنفوذ المستوطنين الأوروبيين. ففي وسط وشرقي أفريقيا البريطانية كان للمستوطنين صوت مسموع في مختلف الأمور. وفي الكونغو البلجيكي لم تكن هناك فكرة ليصاحب التقدم السياسي للإقليم التقدم الاقتصادي فيه، فالاهتمام بالسياسة التعليمية مقتصر على المدارس الابتدائية؛ وإنه لمن الخطورة بمكان السماح للأفريقيين بالتقدم في النواحي الاقتصادية أو التعليمية.

ونظراً لعدم وجود تسهيلات تعليمية في أفريقيا، فلم يكن ممكناً إعداد الخطط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي إلا بزيادة عدد الأوروبيين المتخصصين في ميدان التعليم وقد انحصر نشاط الأوروبيين في أفريقيا في نواحي التجارة والمنافع الأخرى والتبشير والإدارة الحكومية والخدمات اللازمة لتلك الإدارة.

ولهذا أصبح ضرورياً استيراد مدرسين للمدارس ومحاضرين للجامعات ومشرفين اجتماعيين ومنظمين للعمال ومهندسين للمياه وملاحظي بناء.

إلى جانب عدد ضخم من الباحثين ومستشارين. وكانت هذه الكوادر تستنزف أجورًا باهظة وعلاوات سفر عالية لتهيئ لهم قضاء عطلاتهم في أوروبا بانتظام. كما أنهم يحصلون على مساكن وخدمات مجانية حتى يستطيعوا هم وعائلاتهم العيش في المستوى اللائق بهم الذي كانوا يعيشون فيه في بلادهم.

ومن ذلك يتضح أن جزءًا كبيرًا من المبالغ التي ترصد الإصلاح وتحسين مستوى الإفريقيين، كان يختفي في جيوب الأوروبيين.

وفي أفريقيا الغربية استطاع الأفريقيون أن يخطوا خطوات واسعة؛ فما كادت تنتهي الحرب حتى اكتشفوا الطريق للسيطرة على بلادهم. كما أنهم في إمكانهم أن يخلوا محل كثير من الخبراء الأوروبيين الجدد في حين أبقوا القدماء تحت الرقابة المناسبة. وفي بقية المستعمرات، فإن عادات الأوروبيين في أفريقيا كانت دائمًا توسع شقة الخلاف وتؤثر في نفوس الأفريقيين وتزيد التوتر القائم بينهم وبين الأوروبيين. خاصة كلما حضر فوج جديد أوروبي يزيد في تضخم عدد السكان. وعلى أحسن الفروض كانت هذه العادات تشجع الأفريقيين وتخلق فيهم روح المطالبة بالتقدم السياسي. وفي بعض الأحيان وخاصة في جنوبي أفريقيا كانت هذه العادات تزيد الخلاف بين الأفريقيين وأسيادهم الأوروبيين حتى ليصعب على الأفريقيين اجتياز هذه الفجوة.

ومما لا شك فيه أن المستعمرات الأفريقية خلال السنوات ١٩٤٠-١٩٥٠ كانت تسير بخطى واسعة لتلحق ببقية الدول وتعاني في سبيل ذلك

الآلام المتزايدة ووسائل الاتصال والتطور الاجتماعي، وإن كان أمام الأفريقيين طريق طويل ودخل الفرد ما زال منخفضاً؛ ففي تنجانيقا يبلغ الدخل ١٧ جنيهاً في حين هو ٧ جنيهات في نياسالاند و١١٥ جنيهاً في جنوبي أفريقيا توزع بغير تساو بين الأجناس المختلفة.

وعلى كل، فإن الجو المشحون بدأ يندر بأن سيطرة الأوروبيين تتحداها القوى الوطنية في أفريقية وأصبحت تهدد بزوالها.

استقلال إفريقيا

المرحلة الأولى

بدأ الاستعمار ينهار في أفريقيا في عام ١٩٥٧؛ عندما أصبحت مستعمرة ساحل الذهب البريطانية غانا مستقلة. وقد انضمت أربع مستعمرات بريطانية في سنة ١٩٠٩ في اتحاد جنوبي أفريقيا تحكمه حكومة ذاتية داخل نطاق مجموعة الشعوب الكومنولث. كما فازت روديسيا الجنوبية في سنة ١٩٢٣ بالحكم الذاتي.^(٧)

واقصر الحكم الذاتي سواء في اتحاد جنوبي أفريقيا أو في روديسيا الجنوبية على البيض دون الملونين. كانت حرب جنوبي أفريقيا من عام ١٨٩٩ إلى عام ١٩٠٢ التي تمخضت عن إدماج جمهوريتي جنوبي أفريقيا في مستعمرة بريطانية لحل المشاكل بين حزبي البيض. وإذا ما تحدث أهالي جنوبي أفريقيا عن علاقات الجنس البشري، فإنهم يقصدون البريتون

(٧) حقيقة الأمر أن الاستعمار بدأ ينهار في إفريقيا قبل عام ١٩٥٧ وبالتحديد بعد قيام ثورة مصر في ٢٣ من يوليو عام ١٩٥٢. وكان الأجدى بالمؤلفين أن يبرز الدور الحقيقي الذي أدته ثورة عام ١٩٥٢ في القضاء على الاستعمار في إفريقيا، وخاصة بعد هزيمة بريطانيا وفرنسا ومعهما إسرائيل في حرب السويس عام ١٩٥٦، ولقد أضع هذا الفشل وتلك الهزيمة هيبة بريطانيا وفرنسا أمام الشعوب الإفريقية التي أخذت بدورها تطالب وتضغط من أجل حريتها.

(الأوروبيين) والبوير (ولا يدخل في حسابهم الوطنيون) ثم منحت الترانسغال وأورانج الحرة حكما ذاتيا في عام ١٩٠٦-١٩٠٧ لأن حكومة الأحرار البريطانية التي تولت الحكم عام ١٩٠٥ كان يسيطر عليها رجال يعارضون بشدة سياسة تشمبرلين في جنوبي أفريقيا. فكان هؤلاء الأحرار مأخوذون بمبادئ جلاد ستون التي استفاد منها زعماء واستغلها زعيم البوير الجنرال بوت والجنرال سمطس لدرجة أنهما نسيا التزامات بريطانيا قبل سكان جنوبي أفريقيا غير الأوروبيين والبلانتو والملونين والهنود. ولم تحرر الدساتير الجديدة في الترانسغال وولاية أورانج الحرة إلا البيض فقط.

عندما اجتمع الزعماء السياسيون من مستعمرة رأس الرجاء وناتال والترانسغال وولاية أورانج الحرة في عام ١٩٠٨-١٩٠٩ لمناقشة شروط الاتحاد، كان ممثلو المستعمرات فيما عدا رأس الرجاء من البيض وقد فشلت رأس الرجاء في إقناع الباقين بمنح حق التصويت لجميع الأجناس الذين يملكون نصابا معيناً من الدخل أو الممتلكات ولم يصل الزعماء إلى اتفاق إلا على أساس إرجاء مشكلة الوطنيين وكان من نتائج ذلك القرار أن بقيت أقاليم بانتو الثلاثة: باسوتولاند وتيشوانالاند وسوازي لاند خارج الاتحاد وتحت حماية بريطانيا مباشرة، إلى جانب أن برلمانات الاتحاد لم تعط أي صوت لأفريقي خارج مقاطعة رأس الرجاء.

وأرجى في بادئ الأمر قرار منح غير البيض حريتهم وحقوقهم ثم ألغى كلية. وابتداء من عام ١٩٤٨ كانت أغلبية الناخبين تصوت في جانب الفصل بين البيض والسود وقد ارتبطت جمهورية جنوبي أفريقيا بمبدأ إبعاد

الملونين وحرمانهم من أي حق سياسي أو مزاولة الحقوق السياسية.

إن مجرى الأحداث في جنوبي أفريقيا يثير دهشة الشعوب خارجها؛ فبينما يزداد عدد المواطنين أسرع من زيادة الناطقين بالإنجليزية من البيض وانتقال الحملة ضد التفرقة من مقاطعة رأس الرجاء إلى الترانسفال، فإن خمس البيض في جنوب أفريقيا ليسوا من أصل المستوطنين الأول.

وقد فات البيض ثلاثة عناصر؛ أولاً: فشلهم في فهم وتقدير قوة الملونين في قومية وطنية، وثانياً: نسوا أن أحرار مقاطعة رأس الرجاء لم يمنحوا الحرية السياسية غير عدد قليل من الملونين الذين اعتبروا متحضرين. فإن البيض في هذه المقاطعة يؤمنون كما يؤمن البيض في اتحاد جنوبي أفريقيا بعزل الوطنيين الذين لا يبلغون المستوى الذي يحدده البيض. وثالثاً: نسوا أن مصلحة البيض وحتى الذين هاجروا إلى الاتحاد حديثاً جعلتهم يصوتون في صف الوطنيين. وقد بينت انتخابات سنة ١٩٦١ أن الأقلية من البيض على استعداد لأن تحاط بالتصويت في جانب منح الملونين الحقوق السياسية.

حيثما يستبعد الملونون عن مباشرة حقوقهم السياسية في جنوبي أفريقيا، فإن هؤلاء السود يجرمون مغادرة الجزء الذي يعيشون فيه. إذ أن نشاط البيض الاقتصادي يعتمد كلية على الملونين سواء من الوطنيين أو الهنود وليس هناك أي بادرة تدل على أن في نية الحكومة توجيه أي إصلاح يتناسب مع مناطق البيض.

ولا يمكن أن تستمر هذه الحالة؛ إذ عليها أن تواجه المقاومة المتزايدة

لاثنى عشر مليوناً من الملونين الذين حرّمهم الله البشرة البيضاء في جنوبي أفريقيا البالغ تعدادها خمسة عشر مليوناً.

وقد صممت تلك الأقلية من البيض على بقاء السلطة في أيدي المتحضرين، وهذه الأقلية تعني أنفسهم في المستقبل القريب. ولهذا فإنهم يقاومون ذلك الصوت الذي ينصف الملونين والذي كان يأتيهم من مقاطعة رأس الرجاء ويتبعون سياسة إبعاد الملونين وتقصيتهم ويعتقد البيض في روديسيا الجنوبية أن تأمين هدفهم هو مقاومة من يناصر الملونين وإبعادهم بوضعهم في مستعمرة وسط أفريقيا البريطانية تضم روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند. وكانوا يأملون أن هذا سيخلصهم من سياسة بريطانيا بعدم التفرقة، وسرعان ما تلقى روديسيا الجنوبية تعضيد جماعات البيض في روديسيا الشمالية والتي أفرعها تصريح بريطانيا عام ١٩٣٠ عن مصالح الأفريقيين الرئيسية في سنوات وسط وشرقي أفريقيا. وقد عارضت بريطانيا تلك الخطة في تقرير بلير بسول سنة ١٩٢٩ باعتبارها بأن إفريقيي الأقاليم الشمالية يعارضون بشدة أي ارتباط مع روديسيا الجنوبية وسياستها الانفصالية. وتجددت الحملة بعد إنهاء الحرب للتركيز على المزايا الاقتصادية للاتحاد. ومن الواضح أن روديسيا الجنوبية والشمالية يعتمدان على القوى العمالية من نياسالاند وأن مناجم النحاس في روديسيا الشمالية تعتمد على فحم روديسيا الجنوبية. كما أن روديسيا الجنوبية تعتبر أن الأقاليم الشمالية سوق طبيعية لصادراتها المتزايدة. وعلى ذلك، فهم يؤمنون بأن اتحاد وسط أفريقيا سوف يربط بين تلك المصادر. فضلاً عن جذب رؤوس الأموال والمهاجرين من الخارج.

تقدم المندوبون بهذه الموضوعات في بريطانيا وقبلتها الحكومة البريطانية سنة ١٩٥٣ وتحقق الاتحاد بين روديسيا ونياسالاند. ولكن زادت معها مقاومة الوطنيين وجهر بها الزعماء من ذي قبل وحقق من هذا تخصيص أقلية من المقاعد للوطنيين في البرلمان الفيدرالي. هذا النظام الفيدرالي جاء مثبّطاً لأطماع المستوطنين. في حين أنه يبعد الحركات القومية الأفريقية التي تعمل لهدمه وإقامة أقاليم مستقلة مكانه.

وقد تأثر مجرى الأحداث في أفريقيا الشمالية بنوعين من التيارات لا يوجد لهما مثيل في بقية القارة الأفريقية، وهما: النزاع السياسي والعسكري بين دول أوروبا وأهم من ذلك تيار القومية العربية المتزايد.

وخلال سنوات ١٩٤٠ إلى ١٩٤٣ جاءت جيوش بريطانيا وفرنسا وأمريكا كي تحارب جيوش إيطاليا وألمانيا على طول الساحل الشمالي لأفريقيا. كما أحاطت جيوش بريطانيا إمبراطورية إيطاليا في شمال شرقي أفريقيا وكانت بريطانيا وفرنسا تعتبران غزو موسوليني فيما بين عام ١٩٣٥ - ١٩٣٦ أمراً لا يقبله الذوق وزاد من سوء الموقف أن الحبشة عضو في عصبة الأمم مثلها في ذلك مثل إيطاليا وبريطانيا وفرنسا.

وفي سنة ١٩٤١ طردت جيوش إيطاليا من شمال شرقي أفريقيا واستعادت الحبشة مركزها الدولي كدولة مستقلة.

وواجه الإمبراطور المشكلة نفسها وهي كيف السبيل إلى تمدين دولته التي تعيش في القرون الوسطى بطريقة لا تفقد السيطرة على الدولة كما بقيت إريتريا والصومال الإيطالي في بادئ الأمر تحت الإدارة البريطانية. وفي

سنة ١٩٥٢ أضيفت إريتريا إلى الحبشة وقد منح نشاط وعداء الصومال التقليدي المصير نفسه لصوماليا.

ولكن هيئة الأمم المتحدة كلفت إيطاليا في سنة ١٩٥٠ أن تتولى إدارة صوماليا لمدة عشر سنوات حتى تتمكن صوماليا من حكم نفسها. وفي نهاية الفترة انضمت^(٨) صوماليا إلى الصومال البريطاني (صوماليالاند) وقامت جمهورية صومالي المستقلة.

وانتهى الصراع بين بريطانيا وإيطاليا على مستعمرة ليبيا. فقد خضعت للإدارة البريطانية العسكرية سنة ١٩٤٢. وبعد ذلك بتسعة أعوام اتحدت ولايات طرابلس وسيرينايا وفزان وتكونت مملكة يحكمها الملك إدريس السنوسي.

أما في مصر، فقد أعلنت بريطانيا حمايتها عليها سنة ١٩١٤ عندما دخلت في حرب مع تركيا في الحرب العالمية الأولى وانتهت تلك الحماية سنة ١٩٢٢ وأصبحت مصر دولة مستقلة اسمياً فقط يحكمها الملك فؤاد حفيد إسماعيل. وبقيت القوات البريطانية لحماية قناة السويس ولم يرق بقاء تلك القوات في نظر المصريين الذين كانوا يعارضون الحكم البريطاني الذي كانت تمارسه بريطانيا قبل الحرب العالمية الثانية.

لم تعمل بريطانيا أثناء احتلالها لمصر على إصلاح التعليم؛ حتى لا تتكون طبقة من الشباب القادر على تولي زمام الأمور من البريطانيين. وفي كل مرة تجرى فيها الانتخابات في مصر تسلم مقاليد الحكم إلى حكومة

(٨)

متساهلة من الإقطاعيين وسرعان ما تسقط لأنها لا تتمتع بالشعبية. وتمر فترة يحكم فيها القصر حتى يتفق الوفد مع المتساهلين لإجراء انتخابات مرة أخرى.

وفي سنة ١٩٣٠ بدأ الوفد والبريطانيين في التسهل وتقارب وجهات النظر، وكان من نتائج ذلك معاهدة ١٩٣٦ وأصبحت الدولتان شريكيتين في المعاهدة تنسحب بمقتضاها القوات البريطانية وتبقى على جانبي قناة السويس. وقبل أن تعسكر قوات بريطانيا في منطقة القنال، تحولت مصر إلى قاعدة للقوات البريطانية في حربها ضد المحور من عام ١٩٤٠ إلى عام ١٩٤٣. وفي سنة ١٩٤٢ فرضت بريطانيا بعد أن حاصرت بدباباتها قصر عابدين وهددت بنسف القصر أن تشكل حكومة من الوفديين.

وفي سنة ١٩٤٥ انشغل الوفد في تكوين الجامعة العربية وفي مشكلة فلسطين. واستشرى الفساد في البلاد وبين الحكام والملك وحزبه وبين أحزاب البرلمان وانعكست صورة هذا الفساد على المعركة بين العرب وإسرائيل. مما دفع مجموعة من صغار ضباط الجيش برئاسة (جمال عبد الناصر) أن يقودوا الجيش المصري في ثورة هي امتداد لثورة عرابي باشا وذلك في سنة ١٩٥٢ ثم تمكنت الثورة من القضاء على البرلمان القديم ونظام الحكم الفاسد، كما قضت على الملكية.

تولت حكومة جمال عبد الناصر الإصلاح من الأساس وشملت حركة الإصلاح جميع نواحي الحياة المصرية وخاصة إعادة توزيع الأراضي وإصدار قانون الإصلاح الزراعي؛ مما جعل جموع المصريين يؤيدونه من

قلوبهم، ودعا عبد الناصر بالقومية العربية ووحدة العرب. لكن يقاوم هذه الدعوة وجود إسرائيل في فلسطين كما يقاومها أولئك الذين امتلأت قلوبهم حقداً وغيرةً وغيظاً. إلى جانب سياسته الخارجية قد ضاقت الدول الغربية التي لا تنسى نفوذها في المنطقة بهذه السرعة. والتي لا تريد أن تعترف بالقوى المعنوية والقومية العربية. كما نجح جمال عبد الناصر في تخليص مصر من السيطرة والنفوذ الأجنبي. وقد أرغمت بريطانيا على الانسحاب من منطقة القنال ثم جاء الاعتداء الثلاثي على مصر (انجلترا وفرنسا وإسرائيل) سنة ١٩٥٦ وأرغمت الدول الثلاث بعد ذلك على الانسحاب. وهكذا تحقق لمصر النصر كما تحقق لها النجاح في الميادين الاقتصادية والمهمة التي تتولاها مصر بنفسها بعيداً عن السيطرة الأجنبية.

ثم واجهت حكومة الثورة مشكلة السودان وتبدأ هذه المشكلة منذ أعيد فتح السودان بقوات بريطانية وقوات^(٩) مصرية واتفق في سنة ١٨٩٩ أن يصبح السودان مشتركاً بين بريطانيا ومصر وتتعترف الحكومة المصرية بالحاكم العام للسودان بناء على توصية الحكومة البريطانية وتحت

(٩) الواقع أن القوات كانت تركية وليست مصرية. ذلك أن الجيش المصرى في تلك الفترة كان قوامه من الأتراك وليس من المصريين ودليل ذلك ثورة عرابي ضد الخديو توفيق بسبب استيلاء العناصر التركية على الجيش المصرى واضطهادهم للمصريين ودليل ذلك أيضاً أن عرابي رفض أن يرسل قوات من القاهرة لمحاربة المهدي الذي غضب بسبب قتل أنصاره فوردون الضابط البريطانى الذي كان يعمل في خدمة إسماعيل لأن المهدي كان يأمل في أن يفدى عرابي بغوردون. والحقيقة أن بريطانيا كانت هي المنفذة لفتح السودان وأنها اتخذت من الخديو التركي (إسماعيل) في ذلك الوقت أداة لتدخل السودان وأن تتحمل خزانة البلاد تكاليف الحملة بدلاً من بريطانيا.

إمرته قوات وضباط مصريون وبريطانيون. ولما قتل السير لى ستاك الحاكم العام بالسودان ورئيس هيئة أركان حرب الجيش المصري، أخرجت الحكومة البريطانية مصر من إدارة السودان كما أخرجت قواتها منه. وخصصت جزءاً من مياه النيل لري أرض الجزيرة التي تزرع قطناً يعتبر أساس الاقتصاد السوداني.

ثم انبعثت في السودان طائفة من المثقفين سرعان ما انقسمت على نفسها. فبينما يرى البعض^(١٠) تولي البريطانيين الحكم يرى البعض الآخر دعوة المصريين للحلول محل البريطانيين وطردهم خارج السودان واتفق^(١١) البريطانيون مع حكومة الثورة سنة ١٩٥٣ على منح السودانيين حق تقرير المصير بعد ثلاث سنوات هي فترة الانتقال، وذلك تحت إشراف دولي.

وفي عام ١٩٥٦ صوت السودان ليصبح جمهورية مستقلة. وفي سنة

(١٠) استطاعت بريطانيا في أثناء حكمها للسودان أن تغرز في نفوس السودانيين الكراهية ضد المصريين وأن تمحو كل آثار لمصر هناك فحاربت تعليم اللغة العربية وأكثرت من المدارس التبشيرية في الجنوب والتي تعانى منها حكومة الخرطوم حتى الآن من اضطرابات في الجنوب وألغت ميناء سواكن وهو ميناء السودان الطبيعي وأنشأت بدلاً منه ميناء بورت سودان الحالي على النظام الإنجليزي.

(١١) يخفي المؤلفان الحقيقة حين يقولان أن اتفاقية ١٩٥٣ التي حققت للسودان تقرير المصير كانت من جانب البريطانيين. والواقع أن حكومة الثورة هي التي أرغمت بريطانيا عليها لأنها كانت ترى أن جلاء بريطانيا عن السودان واستقلاله حماية للثورة في القاهرة من الأساليب البريطانية ولذلك جاء جلاء بريطانيا عن السودان قبل الجلاء عن السويس، فالحقيقة هي أن بريطانيا أرغمت على إمضاء هذه الاتفاقية وليس البريطانيون هم الذين أرغموا حكومة الثورة كما ذكر المؤلفان.

١٩٥٨ قامت ثورة السودان وانتقل الحكم من أيدي السياسيين إلى ضباط الجيش السوداني.

في الوقت الذي كانت فيه فرنسا غارقة في الحرب العالمية الثانية، كانت سياستها في شمالي أفريقيا قد أثبتت فشلها وعدم جدواها. فقد اعتبرت فرنسا أن الجزائر جزء من الوطن الفرنسي ومع ذلك كان ثمانية ملايين من الأهالي من عدد السكان البالغ عددهم تسعة ملايين لا يقبلون أن يكونوا مواطنين فرنسيين إلا إذا خرجوا عن دينهم الإسلام. ولم يكن حكم الجزائر لمصلحة فرنسا وحدها بل لمصلحة المستوطنين الأوروبيين. وعلى ذلك لم يهيئ المستوطنون الأوروبيون الفرص الاقتصادية للوطنيين أو يتركوها لهم كنوع من التعويض عن فقدان وطنهم وأراضيهم، بل كانوا يستغلون اقتصاديات الجزائر لمصلحتهم؛ مما دعا الوطنيين إلى الهجرة المستمرة للعمل في فرنسا.

كانت مراكش وتونس لا تزالان تعتبران محميتين فرنسيتين ولم يكن للأوروبيين في مراكش وعددهم ٤٠٠ ألف نسمة ولا للأوروبيين في تونس البالغ عددهم ٢٥٠ ألف نسمة، أي حقوق سياسية وقد قام في تونس حزب أعضاؤه من التونسيين ذوي الثقافة الفرنسية ينادي بالتحريب وبدستور جديد، وكان هذا الحزب بزعامة الحبيب بورقيبة الذي سُجن.

أما في مراكش فقد اختلفت الحال، فعندما دخلت فرنسا مراكش سنة ١٩١١ لم يكن سلطان المملك يمتد إلى ما وراء السهول. وحتى سنة ١٩٣٤ كان يمثل هذه البقاع قبائل البربر. وما كان في استطاعة حزب أو

حركة وطنية أن يقوم ويصبح له كيان ما لم يكن فيه عضو للتنظيم الإداري، وهو في الواقع ليتجسس على الحزب ويوشي به ويتآمر عليه. وحتى سنة ١٩٥٣ كان لا يزال في استطاعة فرنسا من الناحية السياسية عزل السلطان الذي يعطف على حزب الاستقلال الذي تكون سنة ١٩٤٤ معتذرة في ذلك بالعداء التقليدي لبربر جبال أطلس تجاه أي حكومة مراكشية.

لم تتأثر مراکش من الحرب كما تأثر جيرانها. كما لم يصيبها ما أصاب تلك الدول نتيجة لخدلان فرنسا وانهارها سنة ١٩٤٠ وقد انتهزت أسبانيا الفرصة، فاحتلت طنجة المدينة الدولية وكانت تطمع بعد انتصار ألمانيا أن تعطىها مراکش بأكملها وكانت الجزائر وتونس مسرحاً للحرب.

واقترنت دول شمالي أفريقيا بظلم السياسة الفرنسية وتخطيطها عندما عارضت فرنسا نزول القوات الإنجليزية والأمريكية في أراضيها سنة ١٩٤٢. فقد كانت ألمانيا تبدو - لفترة وجيزة- وكأنها الدولة التي ستحرر شمالي أفريقيا خلال احتلالها القصير لتونس، فقد أفرج عن بورقيبة وأرغم الباي على تشكيل الوزارة طبقاً للدستور الجديد، ولكن في سنة ١٩٤٣ وعلى الرغم من ميثاق الأطنطي ومؤتمر الدار البيضاء، فقد ساعد انتصار الحلفاء المحلي فرنسا الوقوف على قدميها. وعندما تكونت الجامعة العربية اتجه جميع الوطنيين في شمالي أفريقيا إلى مصر لطلب العون والمساعدة في معركتهم. وفي سنة ١٩٤٥ رسم بورقيبة الطريق الذي كان على الجزائر أن تسير على نهجه وهو تنظيم حركة التحرير والمقاومة وقيادتها ضد الفرنسيين من الأراضي المصرية.

وبدأ النشاط العدائي في تونس سنة ١٩٥٢ بعد أن حطم الأوروبيون المقيمون الاتفاق الذي توصلت إليه فرنسا مع الوطنيين. وبعد حرب العصابات التي استمرت سنتين، وافق الفرنسيون على أن تحصل تونس على استقلال محلي سنة ١٩٥٥ وعاد بورقيبة ليرأس الحكومة. أما في الجزائر فقد تكونت جبهة التحرير الوطني من الأحزاب المعارضة للحكم الأوروبي والتي كانت فرنسا تتحكم فيها منذ قيامها سنة ١٩٢٠ وأعلنت جبهة التحرير الوطني الحرب على فرنسا سنة ١٩٥٤. وظهر في العام التالي حركة تنادي بعودة السلطان الذي أصبح بطلا. ورأت فرنسا عدم جدوى حربها مع مراكش لتحافظ على بقائها، في حين كانت تونس في طريق الاستقلال، ولذا رأت أن تركز على الجزائر التي كونت جموعها في فرنسا صوتا مؤثرا في السياسة الفرنسية.

وفي سنة ١٩٥٦ عاد السلطان إلى مراكش التي استعادت طنجة والحماية الأسبانية ولم تستطع تونس أن تسلك ذلك الطريق البطيء وطالبت بالاستقلال ونالته. وفي سنة ١٩٥٧ عزل الباي وأصبحت تونس جمهورية برئاسة الحبيب بورقيبة.

وبذلك لم يصبح أمام فرنسا إلا حرب واحدة تخوضها؛ وهي حربها مع الجزائر. لذا كان صراعها مرًا وعنيفًا وأشد مرارة وعنفا من الحرب التي خاضتها قبائل الجزائر بانتصارها في بادئ الأمر فيما بين ١٨٤٠، ١٨٧٩.

وفي حقيقة الأمر كانت فرنسا تخوض تلك الحرب الماضية من جديد مع اختلاف في الظروف والملابسات. فقد كانت الدول الإسلامية ودول

أفريقية تؤيد جبهة التحرير الوطني تأييداً أدبيّاً وروحياً. كما كانت جبهة التحرير الوطني تتلقى العون والمدد من مصر واضطرت فرنسا لأن تجند نصف مليون من جنودها ضد الجزائر وكانت تكاليف ذلك المجهود الحربي باهظة وعانت فرنسا من جرائها سياسياً واقتصادياً كما كانت خسائر فرنسا في الأرواح فادحة.

وفي سنة ١٩٥٨ قام الجيش الفرنسي في الجزائر بانقلاب ضد النظام البرلماني الفرنسي وسياسية فرنسا الجزائرية، وأعاد الجيش الجنرال ديغول رئيساً للجمهورية الفرنسية الذي آمن أخيراً كما آمن ساسة فرنسا معه بعدم جدوى إصرار فرنسا على الاحتفاظ بالجزائر بالقوة. فاعترفت في سنة ١٩٥٩ بحق الجزائر في تقرير المصير. وفي سنة ١٩٦٢ نجحت المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والجزائر بعد إيقاف إطلاق النار بينهما وتواجه فرنسا اليوم مشكلة كيف السبيل لإنقاع المتطرفين الإرهابيين قبول السياسة الجديدة، وهؤلاء المتطرفون على استعداد لنقل الإرهاب إلى فرنسا نفسها في محاوة يائسة للقضاء على الاستقرار الذي انتهى فعلاً باستقلال الجزائر.

وعلى الرغم من سفك الدماء ومرارة السنوات من عام ١٩٥٤ إلى ١٩٦٢، فإن مستقبل الأوروبيين في الجزائر ربما يكون أقل من مستقبل الأوروبيين في جنوبي أفريقيا الذين نجحوا حتى الآن في معركتهم للمحافظة على بقائهم في أفريقيا.

ويمكن القول إن سيطرة البيض الحالية في جنوبي أفريقيا إلى جانب السيطرة على روديسيا الجنوبية ما هي إلا حدث من أحداث التاريخ، فقد

كسب الأوروبيون تلك السيطرة لأن بريطانيا رأت ضمان حرية الأوروبيين المستوطنين في مستعمراتها قبل إقرارها بأن الوطنيين في حاجة إلى حرية وأن حرية الأوروبيين تتعارض مع حرية الوطنيين.

ومن الناحية الأخرى، فإن إصرار فرنسا على اعتبار الجزائر جزءًا من فرنسا منع الجزائريين - قبل الاستقلال - من السيطرة على بلادهم.

وما إن وصلت فرنسا مع الجزائريين إلى الاتفاق، بات ممكنًا الحصول على وعد من الجزائريين بالمحافظة على مصالح فرنسا والمستوطنين الأوروبيين. ولكن الرأي العام العالمي الذي أدى إلى إقرار السلام والاستقرار في الجزائر، كان يسير في اتجاه يعارض تمام المعارضة جنوبي أفريقيا وروديسيا الجنوبية، فإن هذا الرأي العالمي يقوي الأحرار الأوروبيين على عدم الاستجابة لمطالب الوطنيين بالمساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص.

وإنه لمن المتوقع - إذا أصر الأوروبيون في جنوبي أفريقيا على ذلك الرفض وعلى التفرقة العنصرية، فإنه يحدث انفجارًا لا يحطم ما حققه الأوروبيون من مغامرات وإصلاحات في تلك المنطقة من أفريقيا فحسب، بل سيحطم سبعة الأوروبيين في طول أفريقيا وعرضها.

استقلال أفريقيا

المرحلة الثانية

في أفريقيا الاستوائية كانت أول معارضة للحكم الأوروبي من معارضة تقاليد المجتمعات الأفريقية والإحساس ضد القالب الذي حاول الاستعمار أن يصوغ فيه تلك المجتمعات، وهذا النوع من المعارضة هو الذي تمتاز به المناطق النائية من المستعمرات، وأحيانا كون التمسك بالتقاليد من القوة بحيث تضطر الحكومة الاستعمارية في النهاية لأن ترضخ لها.

ولكن اليوم وقد أصبحت الإدارة الأوروبية قوية وحازمة. كما أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية قد تغيرت، فإن نوعًا جديدًا من المعارضة قد انبثق.

وبعض هذه المعارضات ليس سياسيًا، فإنه في أفريقيا الشرقية والوسطى والجنوبية؛ حيث تقوم الإرساليات بعملها قبل التنظيم الإداري الأوروبي وحيث يؤدي التطور الأوروبي إلى تفكك عنيف في المجتمع الأفريقي، فإن المعارضة الأفريقية تجد تنفيسًا لها وتعبيرًا في الحبشة حيث تقوم كنائس مستقلة تلائم الأفريقيين، وقد يقوم أعضاء تلك الكنائس في بعض الأحيان بالثورة ضد الأوروبيين والمستوطنين الذين ينظرون إليهم دائمًا على أنهم أعداء ومحل شك، وأقرب مثل على ذلك ثورة ١٩١٥

الذي قام بها جون كيليبوي في نياسالاند . كما كانت حركة الماوماو الذي قام بها الكيكيو في كينيا من عام ١٩٥٢ الى ١٩٥٦ مثلاً صادفًا لرد الفعل للضغط الأجنبي .

ولعل في الحركات السياسية المعارضة ما يشير بوضوح إلى السخط الفائر، وقد بدأت تلك المعارضة في أفريقيا الغربية حيث اتصل الأوروبيون بالوطنيين قبل قيام المستعمرات؛ ويدل ذلك على أنه كلما اشتدت السيطرة الأوروبية وأسرعت خطأ الاستعمار، زاد الأوروبيون الوافدون وزادت سيطرتهم على شؤون البلاد كلما شعر هؤلاء بالخيبة والانعزال. وبدأوا يفكرون في تغيير طريقتهم الجديدة التي فرضتها أوروبا على أفريقيا .

وكانت طبيعة السياسة الاستعمارية هي التي تحدد الاتجاهات التي تتخذها المعارضة. ففي أفريقيا الغربية البريطانية كان نصيب الأوروبيين الحكم يعاونهم مجلس تنفيذي وآخر تشريعي. أما المجلس التنفيذي، فكان يتكون من الموظفين ويضم التشريعي نفرا قليلا من الأفريقيين الوطنيين.

وعلى ذلك كان الهدف الذي سعى إليه الأفريقيون؛ هو تحويل المجلس التشريعي إلى برلمان والمجلس التنفيذي إلى وزراء مسؤولين أمام البرلمان. وقد ظهرت هذه الاتجاهات السياسية في عام ١٨٩٠ كما كانت هي السياسة التي اتبعها المجلس الأهلي لأفريقية الغربية الذي تم تشكيله عام ١٩١٨ .

أما المستعمرات الفرنسية، فكانت السلطة تتركز في فرنسا. وفي ١٨٤٨ كان المبدأ الذي يجعل من الأفريقي مواطنًا فرنسيًا له حق الانتخاب في المجلس الوطني الفرنسي قد تقرر في السنغال أوحث هذه

السياسة للمعارضين الأفريقيين أن تركز جهودها لتخلق نفوذًا وصوتًا مسموعًا لها في قلب باريس. وقد بدأت الرابطة الأفريقية الفرنسية السياسية التي اقتبست من نظام الأحزاب في فرنسا، بدأت هذه الرابطة خلال ١٩٣٠ ولم يكن لأي أفريقي أن يتمتع بحقوق المواطن وإنما النخبة الممتازة منهم فقط. وحتى سنة ١٩٤٧ لم تمنح بريطانيا الحكم الذاتي إلا للمستعمرات ذات الشكل الأوروبي وهذا يعلل السبب؛ في أن زعماء أفريقيا الحديثة من الطبقة المثقفة وليسوا من طبقة السياسيين. ليوبولد سنجور مثلًا كان شاعرا سنغاليا يقرض الشعر الفرنسي قبل أن يصبح زعيمًا وطنيًا. وزعيم آخر هو ج.س. دنكاه أول زعيم للحركة الوطنية التي انتهت بمستعمرة ساحل الذهب لأن تصبح دولة غانا وهو الاسم الذي اختاره دنكاه لدولته وهو مؤلف كتيب (عادات آكان ودينها) هؤلاء الرجال أمضوا وقتًا طويلًا في الدراسة والعمل داخل جامعات فرنسا وبريطانيا وأمريكا واندمجوا في تيار الاشتراكية المثقفة بين طلبة الجامعات في ذلك الوقت.

ومن هذا التيار جاءت الأفكار الأولى للقومية الأفريقية، وإن كانت لم تظهر ناضجة إلا بعد المؤتمرات الأفريقية. في مانشستر عام ١٩٤٥ وانضم إليهم جورج بادمورو كوامي نيكروما وجومو كينياتا وتزعموا الحركات التحررية في أفريقية كلها.

لقد غيرت الحرب العالمية الصورة من أساسها؛ فقد تعلم الأفريقيون والأوروبيون أن الإمبراطورية الأوروبية ليست صخرة على سطح الأرض لا تتغير عبر التاريخ.

وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، قامت حركة تحريرية انتهت باستقلال الهند وباكستان وبورما وإندونيسيا والهند الصينية، وقامت بعدها دول أفريقية تطالب بالشيء نفسه وهو الاستقلال أسوة بدول آسيا وتشق طريقها إلى هيئة الأمم المتحدة؛ حيث كونت دول آسيا مجموعة مناهضة للاستعمار وأيدها في ذلك جمهوريات أمريكا والدول الشيوعية.

وكانت الصدمة التي مُني بها الاستعمار في أفريقيا؛ فقد ترتب على احتلال الألمان لفرنسا انقسام الفرنسيون إلى أتباع فيشي وأتباع ديغول، فلما تبع الإداريون الفرنسيون في أفريقيا الشرقية حكومة فيشي وأخذوا يقلدون أسيادهم الألمان ويتبعونهم. تلقى كثير من شعوب أفريقيا الغربية الفرنسية صدمة عنيفة وبلغت تلك الصدمة ذروتها عندما أيدت مستعمرات أفريقيا الاستوائية وهي الأقل تقدما من أفريقيا الغربية ديغول وحكومة فرنسا الحرة، وذلك بتشجيع من فيلكس أيوى حاكم تشاد وهو من أهالي جزر الهند الغربية ثم سرعان ما أصبح أيوى حاكما عاما وتحت زعامته الوثابة أصبحت أفريقيا الفرنسية قاعدة ينطلق منها الجنود الأفريقيون والفرنسيون لتحرير شمالي أفريقيا من الجنود الألمان.

وفي سنة ١٩٤٤ في برازافيل، قرر ساسة فرنسا الحرة ورجال حكومة المستعمرات أنه يجب أن يشترك ممثلو أفريقيا في رسم التنظيم الجديد لفرنسا بعد الحرب. وبذلك أصبح الأفريقيون مواطنين فرنسيين قادرين على المشاركة في الانتخابات للبرلمان الفرنسي.

فرضت الحرب وما بعد الحرب توترا اقتصاديا واجتماعيا في ساحل

الذهب وفي نيجيريا، وهما أكثر الدول اتصالاً بالعالم الخارجي؛ فقد ترتب على الحرب نقص عام في منتجات المنطقة ومن ثم زيادة دخل المنتجين الأفريقيين والحكومة الاستعمارية نتيجة لرفع الأسعار كقانون العرض والطلب. كما أوصلت الحرب الأفريقيين بالعالم الخارجي والرأي العام والتيارات والأحداث العالمية؛ فقد خدم كثير من الجنود الأفريقيين على قدم المساواة مع الجنود البريطانيين وخضعوا للشروط والمعاملة التي يخضع لها البريطانيون، وخاصة في حملة بورما.

كما أن كثيراً من الأفريقيين لم يروا الأوروبيين إلا كحكام أو مديريين للعمال الأفريقيين وقد تحطم كل ذلك. هذا وقد أثار ميثاق الأطلنطي وكذلك هيئة الأمم المتحدة واستقلال آسيا كثيراً من التكهانات والأحداث المتوقعة. ولكن ما إن انتهت الحرب حتى مني الأفريقيون بخيبة أمل سواء في المجال الشخصي أو العالمي. فقد شعر منتجو غربي أفريقيا بالخدعة؛ إذ أن النقص كان في السلع الاستهلاكية التي ينتجونها وأن المستوردين الأوروبيين استغلوا ذلك لمصلحتهم، كما أن الحكومات الاستعمارية ما زالت مصممة على جلب المستشارين والفنيين والمشرفين الأوروبيين وتلاشى ما كان متوقفاً من الاستعانة بالأفريقيين الذين بلغوا مستوى جديداً للحياة واكتسبوا مهارات وخبرة.

واشتعلت الثورة أولاً في ساحل الذهب، ففي سنة ١٩٤٨ قوطع التجار الأوروبيون ثم انتقلت هذه المقاطعة إلى المدن الرئيسية وقد سبق ذلك أن أحضر الزعيم دنكاه ورفاقه كوامي نيكروما من إنجلترا وذلك للمعارضة في تكوين وتنظيم حزب شعبي يؤيده الشعب ليطالب بالحكم

الذاتي وتوصلت التحريات الرسمية التي قامت بها الحكومة لتقصي أسباب هذة الثورة؛ إلى أن مرجع تلك الأسباب خيبة الأمل التي صدم بها شعب ساحل الذهب عندما وعد بأغلبية المجلس الاستشاري في الدستور الذي ناله ساحل الذهب منذ سنتين سابقتين ثم وأد هذا الوعد في المههد ثم أوصت تلك التحريات بضرورة الوصول السريع إلى تشكيل حكومة مسؤولة. وعلى ذلك عين الحاكم في سنة ١٩٤٩ مجلسًا من الأهالي لوضع دستور جديد.

اشتركت المدرسة القديمة للوطنيين في وضع هذا الدستور. ولكن نيكروما ورفاقه رفضوا تلك الحلول الوسط وطلبوا بالحكم المحلي في الحال وتبع الشعب نيكروما وأيده وسرعان ما تحول هذا التأييد إلى أن يكونوا جميعًا حزب الشعب. وفي أول انتخاب في ظل الدستور الجديد سنة ١٩٥١ كسب نيكروما أغلبية ساحقة وكان نيكروما في السجن في ذلك الوقت بتهمة التحريض ضد الحكومة. واضطر الحاكم الجديد للإفراج عن نيكروما وأعطى هو ورفاقه المراكز القيادية في الإدارة الجديدة، وبفضل نيكروما وحزبه تحولت ولاية ساحل الذهب إلى دولة غانا المستقلة وذلك ضمن نطاق الكومنولث في سنة ١٩٥٧.

ولما كانت الحكومة البريطانية تعلم يقينًا أنه إذا ما انكسر قيد الاستعمار في ساحل الذهب، فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال المحافظة على الاستعمار في أفريقيا الغربية البريطانية. فالأمر لا يحتاج من الوطنيين في نيجيريا وسيراليون وجمبيا إلا أن يطالبوا بحقوقهم حتى تبدأ الإجراءات لتسير تلك المستعمرات في طريق الاستقلال.

وإذا ما كانت الخطى بطيئة، فإن مرد ذلك إلى الظروف الخاصة بكل منطقة، فمثلاً مساحة نيجيريا الشاسعة والاختلافات بين مناطقها الثلاثة الرئيسية في الشكل العام والثروة تحتاج إلى الدخول في اتحاد فيدرالي قبل إعلان الاستقلال التام سنة ١٩٦٠ وكانت مشكلة سيراليون الكبرى وجمبيا أن كلا منهما صغيرة وفقيرة بالمقارنة مع جيرانها.

وإنه لمن المشكوك فيه أن الحكومة البريطانية كانت تقدر التأثير العميق الذي أحدثته سياستها الجديدة في أفريقيا الغربية على غيرها من المناطق. طالما أن الأفريقيين الذين كانوا تحت الحكم البريطاني أصبحوا قادرين على تحمل مسؤولية إدارة شؤونهم. فلا بد أن إخوانهم في المستعمرات الفرنسية قادرون على تحمل المسؤولية نفسها، وبذلك بدأت تتغير السياسة التي يسير عليها الوطنيين وسياسة فرنسا. وإن كانت خطوات السياسة الفرنسية بطيئة في حين كانت خطوات الوطنيين تسعى حثيثاً لتحقيق مطالبها. فقد قسمت فرنسا مستعمراتها إلى وحدات صغيرة، بحيث لا تستطيع أن تكون مستقلة أو تتخلص من السيطرة الفرنسية.

وبفضل سيكوتوري- وهو من سلالة ساموري وحزب التجمع الديمقراطي- تجمعت تلك الوحدات الصغيرة في اتجاه قوي قادر على الاستقلال عن فرنسا.

ثم جاءت الخطوة التالية سنة ١٩٥٨ من فرنسا، عندما عاد ديغول إلى الحكم نتيجة للأحداث الجارية في الجزائر، فأعطى ديغول كل الأقاليم الأفريقية الحرية في اختيار الاستقلال التام أو الحكم الذاتي كجمهوريات

منفصلة في مجموعة الدول الفرنسية. وبدا أن هذا العمل مقبول فيما عدا غينيا الذي رفض سيكورتوري الانسحاق وراء هذا الرأي ونادى بالاقتراع ضد الدستور، فأجمعت عليه غينيا واستقلت.

وكان لتلك الخطوة رد فعل عميق؛ فقد تحطمت مجموعة الدول الفرنسية كما تصورها ديغول. وفي سنة ١٩٥٩ طالبت السنغال والسودان الفرنسي بالاستقلال الكامل داخل اتحاد فيدرالي مع مالي وعندما تم ذلك، شعر ساحل الذهب والنيجر وداهومي وفولتا العليا أنه يجب الذهاب إلى أفضل من هذا ونالت استقلالها خارج المجموعة الفرنسية. وما أن جاء عام ١٩٦٠، حتى كانت مستعمرات فرنسا في أفريقيا قد استقلت.

عندما أعلنت غينيا استقلالها، انسحبت الإدارة الفرنسية وأوقفت المساعدات الاقتصادية والمالية. ولم تجد غينيا أمامها إلا أن تطلب العودة والمساعدة من الخارج، فعرضت عليها روسيا وتشيكو سلوفاكيا والصين وألمانيا الشرقية مساعدتها. وجاء أسرع عرض بالمساعدة من غانا وسرعان ما دخلت غينيا وغانا في اتحاد. ومن ذلك يتضح أن نيكروما يرى في استقلال غينيا وسيلة لغاية أسمى؛ وهي تحرير أفريقيا من الاستعمار واتخاذ إجراءات نحو الوحدة بين شعوب أفريقيا.

وبهذه المناسبة، لم يقبل نيكروما أي سياسة تنتهي بالتفكك في غانا التي أعلن أنها جمهورية تحت نظام الحرب الواحد وهو حزب نيكروما ويجمع شملها شخصية كرئيس للجمهورية وأعلنت الجمهورية في عام ١٩٦٠.

وعلى ذلك يجب أن تتوحد الجهود وتتركز في الدولة لتوجه ضد

الاستعمار في أفريقيا كلها. واجتمعت دول أفريقيا المستقلة في أكراسنة ١٩٥٨ وهي مصر والحبشة وغانا وغينيا وليبيريا ومراكش والسودان وتونس. وقد دعي ممثلو جنوبي أفريقيا ولكن الحكومة الأوروبية رفضت السماح لهم بحضور المؤتمر، إلا إذا دعيت الحكومة الاستعمارية نفسها. كما حضر المؤتمر ممثلون عن الحركات الوطنية التحررية لثمان وعشرين دولة أفريقية ما زالت تكافح الاستعمار.

وتولد عن هذا المؤتمر تنظيم دائم لتأييد ومساعدة الوطنيين المكافحين ضد الاستعمار. وقد صادف هذا القرار هوى في نفس الحكومة البريطانية التي كانت تحمل عصاها وتريد الرحيل عن أفريقيا الشرقية. ولذا فهي تتقبل المطالبة بالاستقلال؛ لأنه القدر المحتوم والنهية الأكيدة للاستعمار وإن كانت بريطانيا ترى في وجود الأقلية الأوروبية والآسيوية وكذلك حاجة الأفريقيين في أوغندا وكينيا إلى الاتحاد؛ ما يؤجل إعلان الاستقلال ويسبب بعض العراقيل. وقد أعطت تنجانيقا درسًا فيما يجب أن يحدث، وبفضل زعيمها يوليوس أصبحت تنجانيقا رأس الحربة للحركة الاتحادية للحكومات المستقلة في أفريقيا الوسطى والشرقية.

وكانت بريطانيا قابضة بشدة في أفريقيا الوسطى؛ بسبب وجود اتحاد روديسيا ونياسالاند. لذا استعصت روديسيا الجنوبية على الحركة التحررية. في حين استجابت نياسالاند وبدأت عملية اعتقال السلطة للأفريقيين.

وشعرت الدول التي ما زالت تحت الحكم الأوروبي بشدة الحركة الجديدة؛ وهي انتقال الحكم، ومجموعة من الدول تزعمتها مصر وغينيا

وغانا رأَت أن أفريقيا للأفريقيين ويجب استبعاد كل نفوذ أجنبي. وعلى ذلك، فإن حكومة باتريس لومومبا هي الحكومة الشرعية للكونغو^(١٢). وبعد مقتل لومومبا في كاتانجا، انتقدت هذه المجموعة من الدول الأمم المتحدة بشدة وافترضت بعض الدول مثل تونس ونيجيريا والسودان حلاً وسطاً بتكوين حكومة ائتلافية تؤيدها الأغلبية البرلمانية، وقد لاقى هذا الاقتراح تأييد الجمعية العمومية. وازدادت الأمور تعقيداً في سنة ١٩٦٠ باستقلال الأقاليم الفرنسية المجاورة للكونغو؛ إذ ساد الاعتقاد بأن الأمم المتحدة متحيزة في تدخلها ومن الأفضل ترك هذه المشكلات لمواطني الكونغو.

والنتيجة العامة التي يمكن استخلاصها من أزمة الكونغو في عام ١٩٦١؛ أن الأفريقيين لم يكونوا متحدين في أهوائهم وأفكارهم ولا يدرون معنى الاستقلال الأفريقي. وأكد ذلك انعقاد مؤتمرين سنة ١٩٦١ لدول أفريقيا المستقلة في الدار البيضاء وفي منروfia وكل منهما منفصل عن الآخر.

ويعتقد زعماء غينيا وغانا، ومالي (مالي هي السودان الفرنسي سابقا) على الرغم من اعتمادها على فرنسا اقتصاديا، فإنها خرجت عن المجموعة الفرنسية وانضمت إلى وحدة غانا وغينيا ومعهم زعماء مراکش ومصر، يعتقدون بأن صراع أفريقيا نجح وحقق استقلال دولها باستثناء جنوبي أفريقيا وأفريقيا البرتغالية وتسعى هذه الدول إلى خلق وعي قومي أفريقي

(١٢) أغفل المؤلفان قصة اغتيال لومومبا ولم يوضحا العناصر الحقيقية التي اشتركت في اغتيال البطل الإفريقي سواء كانت عناصر كونغولية أو عناصر أوروبية أو من العناصر الأوروبية المستوطنة. فالمعروف أن اغتيال لومومبا كان من الأحداث السياسية في القارة التي اهتز لها الضمير العالمي عامة والضمير الإفريقي خاصة.

لمقاومة الاستعمار. كما تدعو إلى وحدة سياسية هي الولايات المتحدة الأفريقية. بحيث تكون من القوة لتحافظ على استقلال دولها وذلك بقدرتها على الحياد بين الكتلة الشرقية والغربية.

وترى مجموعة دول مونروفيا أن تحل مشاكلها الداخلية وتؤمن هذه المجموعة بضرورة التعاون مع دول أوروبا التي تعتمد في اقتصادياتها عليها اعتمادًا كليًا.

أما المجموعة الأخرى، وعلى رأسها مصر وغانا وغينيا، فإنها تعمل على تنمية اقتصاديات البلاد وتقدم على ثورة اجتماعية لتكمل الثورة السياسية. وأهم ما يتميز به الحكم في هذه البلاد أنه انتقل لأيدي الطبقة المتوسطة، فقضت على الطبقة التي كانت تحترف السياسة وتحتكر اقتصاديات البلاد.

الفهرس

٥	تقديم المراجع
٩	الفصل الأول: الحضارة المصرية
١٥	الفصل الثاني: الحضارة السودانية
٢٠	الفصل الثالث: حضارة البحر الأبيض المتوسط في شمالي أفريقيا وغربيها
٢٦	الفصل الرابع: إمبراطورية العرب في أفريقيا
٣٣	الفصل الخامس: شمالي أفريقيا وغربيها إبان العصر الإسلامي
٤١	الفصل السادس: شمال شرقي أفريقيا وشرقيها
٤٦	الفصل السابع: ولايات غينيا
٥١	الفصل الثامن: عصر الأسلحة النارية وتجارة الرقيق
٥٨	الفصل التاسع: عصر الأسلحة النارية وتجارة الرقيق من الكونغو إلى زيمبيزي
٦٤	الفصل العاشر: العيون الطامعة
٧٢	الفصل الحادي عشر: القرن التاسع عشر شمالي أفريقيا وغربيها
٨٣	الفصل الثاني عشر: القرن التاسع عشر جنوبي أفريقيا
٨٧	الفصل الثالث عشر: القرن التاسع عشر شرقي أفريقيا وشمال شرقيها
٩٤	الفصل الرابع عشر: الزحف الأوروبي لاستعمار أفريقيا
١٠٨	الفصل الخامس عشر: عصر الاستعمار
١١٤	الفصل السادس عشر: العصر الاستعماري
١٢٠	الفصل السابع عشر: عصر الاستعمار
١٣٠	الفصل الثامن عشر: استقلال إفريقية
١٤٤	الفصل التاسع عشر: استقلال أفريقيا